



محضر اجتماع
الجمعية العامة العادلة
للشركة العامة للصومام والتخزين
المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١
للنظر في إعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠

اجتمعت الجمعية العامة العادلة للشركة العامة للصومام والتخزين يوم (الأثنين) الموافق ٢٠٢٢/١٠/٣١ في تمام الساعة الثالثة عصراً بالعنوان: ١ ميدان السواح - سراي القبة - القاهرة مقر الشركة المصرية القابضة للصومام والتخزين - الدور السادس للنظر في إعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ م - برئاسة السيد اللواء / شريف عادل باسيلى رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للصومام والتخزين ورئيس الجمعية العامة للشركة وعضوية كل من :

الرئيس التنفيذي
العضو المنتدب للشئون الإدارية والقانونية
عضو مجلس إدارة غير متفرغ
عضو مجلس إدارة عن إتحاد المساهمين
عضو مجلس إدارة - رئيس اللجنة الإدارية

السيد المهندس / كمال عبد الحميد هاشم
السيدة الأستاذة / ثناء محمد فاضل
السيد الاستاذ / نشأت عبد العزيز عطية القبطان
السيد اللواء / اشرف صادق أبو اليزيد
الأستاذة / ياسمين أحمد ضياء الدين على حسين مفوضاً
عن الأستاذة / يمن أحمد ضياء الدين
الأستاذ / أحمد حمدى أبو المجد - مفوضاً
عن الأستاذ / عمر أحمد ضياء الدين على حسين
السيد الدكتور / أحمد عبد الغنى محمد عبد القادر
السيد الأستاذ / محمود سعيد محمود

وحضر من حملة الأسهم : (أجمالي عدد الأسهم ١٠ مليون سهم)

وقد حضر حاملوا عدد ٤٧٤٥ سهم بنسبة ٨٥٠،٤٧% من أجمالي عدد الأسهم.

كما حضر الاجتماع من الجهاز المركزي للمحاسبات :

أولاً : من إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصارب : -

وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصارب
وكيل الوزارة النائب الأول مدير الإدارة
مراقب
مراقب الحسابات - الخارجي

السيد الأستاذ المحاسب / عمرو مختار السيد
السيد الأستاذ المحاسب / عصام زكريا محمد
السيد الأستاذ المحاسب / أحمد كرم زهران
السيد الأستاذ المحاسب / محمد اسماعيل

ثانياً : من الإدارة المركزية لتقدير الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات : -

السيدة المحاسبة / إيمان فتحى شعلان
وكيل وزارة بقطاع التجارة الداخلية والمصارب والتمويلين
السيد المحاسب / ياسر على محمد حناوى
مدير عام الإدارة العامة للمطاحن والمصارب



ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية
لم يحضر
ممثل الهيئة العامة للأستثمار
لم يحضر

بدأت وقائع الاجتماع حيث إستهل السيد اللواء / شريف عادل باسيلى رئيس الجمعية العامة للشركة حديثه ...
"بسم الله الرحمن الرحيم".
أرحب بحضوركم في اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة العامة للصومام والتخزين

السادة الحضور
يطيب لي بالأصللة عن نفسي وبالنيابة عن السادة الزملاء أعضاء مجلس إدارة الشركة أن أتقدم لحضوركم بكل التحية و خالص الإعزاز والتقدير لتشريفكم حضور اجتماع الجمعية العامة العادي للشركة العامة للصومام والتخزين للنظر في جدول الأعمال المعطن وأخص بالتحية
- السيد الأستاذ المحاسب / عمرو مختار - وكيل أول الوزارة - مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب -
الجهاز المركزي للمحاسبات .

- الأستاذ المحاسب / عصام زكريا - وكيل الوزارة النائب الأول لمدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
- الأستاذة المحاسبة / نيفين شفيق - وكيل الجهاز لشئون الإداره المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقويم الإداء بالجهاز
المركزي للمحاسبات

الأستاذة الفاضلة / إيمان شعلان - رئيس قطاع - التجارة الداخلية للمطاحن والمضارب والتمويل
السيد الاستاذ/ ياسر على - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمضارب - بالجهاز المركزي للمحاسبات
ونرحب بالسيد الأستاذ / محمد اسماعيل - مراقب الحسابات الخارجي
وافتخر السيد اللواء / شريف عادل باسيلى رئيس الجمعية العامة للشركة تعين أمين السر وجامعي الأصوات على النحو التالي :

أمين السر : محاسب / زكريا محمد توفيق
جامعي الأصوات : محاسب/ أحمد محمد صالح
أستاذ / خالد سلامه طه

- ووافقت الجمعية العامة للشركة علي ذلك .
وأعلن جامعي الأصوات أن عدد حضور السادة أعضاء الجمعية العامة ٨٥٠٤٧٤٥ بنسبة بلغت ٤٧ % وبذلك
تحقق النصاب القانوني لصحة إنعقاد الاجتماع .
وبدأت الجمعية في متابعة جدول أعمالها على النحو التالي:

النظر في اعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ :

دعى السيد اللواء / رئيس الجمعية العامة السيد المهندس / كمال عبد الحميد هاشم- الرئيس التنفيذي للشركة
إلى عرض تقرير مجلس الإدارة عن القوائم المالية للشركة عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ وكذا تقرير الشركة
عن الحكومة خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

تحدث السيد المهندس / كمال عبد الحميد هاشم الرئيس التنفيذي للشركة قائلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

**(وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون)
"صدق الله العظيم"**

كل عام وأنتم بخير بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادي للشركة
أرحب بالسادة المساهمون فى الشركة العامة للصومام والتخزين وأخص بالترحيب السيد اللواء / شريف
باسيلي رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة والسعادة أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة



وكذا السادة ممثل شركه الأهلي للاستثمارات وممثل اتحاد العاملين المساهمين بالشركة وكافة السادة الحضور من مساهمي الشركة
ونرحب كذلك بالسادة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات وعلى رأسهم
الأستاذ المحاسب / عمرو مختار وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصادر الجهاز المركزي للمحاسبات
وكيل الوزارة الأستاذ المحاسب / عصام زكريا
النائب الأول لمدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصادر
السادة مراقبو الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات
الأستاذة المحاسبة / نيفين شفيق وكيل الجهاز
لشنون الأدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقدير الأداء - الجهاز المركزي للمحاسبات
الأستاذة الفاضلة / إيمان شعلان رئيس قطاع التجارة الداخلية والمطاحن والمصادر والتمويل
السادة مديرى العموم بالإدارة المركزية لمتابعة تنفيذ الخطة وتقدير الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات
ونرحب بـ السيد الاستاذ / محمد اسماعيل - مراقب الحسابات الخارجى

السادة الحضور يتشرف مجلس الإدارة بعرض تقريره السنوي عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفي هذا المقام يسعدنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العاملين بالشركة لمابذلوه من جهد وكذلك تتوجه بالشكر للشركة المصرية القابضة للصومام والتخزين لماقدمته من دعم وجهد وافر في مساعدة الشركة على مواجهة الصعوبات التي تعترض مسيرة الشركة خلال الفترة الماضية .
ويجب أن نشير إلى أنه رغم رفع فئات التعامل للشفط والتفریغ والتخزين مع الهيئة العامة للسلع التموينية اعتبارا من ٢٠٢١/٧/١ إلا أن هذا النشاط مازال يحقق خسائر للشركة نظرا لأن تكلفة التفریغ والتخزين في زيادة مستمرة لتأثيرها بارتفاع تكلفة الخامات وقطع الغيار والوقود والزيوت والكهرباء وكذا الإرتقاء السنوى لأجر العاملين ومقابل حق الارتفاع للأراضي المقام عليها الصومام فى الموانئ واعتبارا من ٢٠٢١/٧/١ تم زيادة فئات التعامل مع الهيئة العامة للسلع التموينية بنسبة ١٠% سنويا لمدة خمس سنوات ونأمل أن تتناسب هذه الزيادة بالإضافة إلى سعي الشركة في زيادة حجم التعامل مع عملاء قطاع خاص فى أن يساعد ذلك الشركة على تغطية الارتفاع السنوى في تكلفة نشاط الشفط والتفریغ والتخزين وأن تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة والوفاء بإحتياجات برامج الأحلال والتجديد للصومام والتجهيزات الآلية التي تقوم بها الشركة .
ونوضح فيما يلى بيانات عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها عن السنة المالية : ٢٠٢٢/٢٠٢١

القيمة بالألف جنيه

أولاً :- صافي الربح

صافي الربح	فطى حالى ٢٠٢٢/٢٠٢١	فطى مقارن ٢٠٢١/٢٠٢٠	فطى مقارن ٢٠٢٠/٢٠١٩
قبل الضريبة	١٤٦٠٦١	١٣١٢١٨	١٣٦٤٦٨
بعد الضريبة	١١٢٨٨٣	١٠٤٧٨٦	١٠٤٥١٩



القيمة بالآلف جنيه

ثانياً - مدى تحقيق المستهدف

النسبة %	مستهدف ٢٠٢٢/٢٠٢١	فعلي ٢٠٢٢/٢٠٢١	صافي الربح
%١٢٠	١٢١٨٠٩	١٤٦٠٦١	قبل الضريبة
%١٢١	٩٣٣٥١	١١٢٨٨٣	بعد الضريبة

ثالثاً - أهم المؤشرات المالية والاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقارنة بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠

القيمة بالآلف جنيه

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	نسبة المقارن
إيرادات النشاط الجاري (مرفق ١)	٧٩٤٦٦٠	٩١١٧٣٠	%٨٧
تكلفة الحصول على الأيراد (مرفق ٢)	٦٠٧٩٩٨	٧٥٩٥٧٣	%٨٠
مجمل الربح	١٨٦٦٦٢	١٥٢١٥٧	%١٢٣
إيرادات الاستثمارات والأرباح المتوزعة (مرفق ٣)	٧١٩٤٤	٦١٠٣٣	%١١٨
المصروفات الإدارية والأعباء (مرفق ٤)	١١٢٥٤٥	٨١٩٧٢	%١٣٧
صافي الأرباح (الخسائر) قبل الضريبة	١٤٦٠٦١	١٣١٢١٨	%١١١
ضريبة الدخل	٣٣١٧٨	٢٦٤٣٢	%١٢٦
صافي الربح (الخسارة) القابل للتوزيع	١١٢٨٨٣	١٠٤٧٨٦	%١٠٠
حصة الشركة القابضة	٣٨٢٥	٣٨٢٥	%١٠٠
حصة اتحاد المساهمين	٧٥٠	٧٥٠	%١٠٠
حصة المساهمين الآخرين	٢٩٢٥	٢٩٢٥	%١٠٠
عائد السهم (بالجنيه)	٠,٧٥	٠,٧٥	%١٠٠
حصة العاملين	٣٢٠٠	٣٢٠٠	..
حصة مجلس الإدارة	٣٨٣٣	٣٢٠١	%١١٩
عدد العاملين	١٩٤٠	٢٠٣٦	%٩٥
الأجر	١٧٨٢٠١	١٧٥٨٠٩	%١٠١
متوسط اجر العامل	٩١,٨٥٦	٨٦,٣٥٠	%١٠٦
جمله حقوق الملكية	٤٢١٩٢١	٣٥١٩٢٨	%١٢٠
العائد على حقوق الملكية	%٢٧	%٢٩	%٩٣
إجمالي الاستثمار	٤٧٥٣٢٤	٣٧٩١٤٧	%١٢٥
العائد على إجمالي الاستثمار	%٢٤	%٢٧	%٨٩
صافي الأصول الثابتة	١٤٤٤٢٧	١٥٣٠٠٤	%٩٤
العائد على صافي الأصول الثابتة	%٢٨	%٦٨	%١١٥
نسبة التداول	%١٢٧	%١٢٣	%١٠٣
صافي رأس المال العامل	٢١٢	١٧٣	%١٢٣



القيمة بالآلاف جنيه

رابعاً:- الخطة الاستثمارية للشركة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

نسبة التنفيذ	المنفذ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠	الاستثمارات المعتمدة		المشروعات
		٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٢/٢٠٢٢	
%٢٧	١٣٥٠	٥٠٠٠		١- احلال وتجديد صوامع وشراء شفاطات
%٨٩,٩	٨٩٩	١٠٠٠		٢- احلال وتجديد اسطول النقل
%٠٠	٠٠	٩٥٠٠		٣- تجهيزات رأسمالية
%١٤,٥	٢٢٤٩	١٠٠٠٠		٤- تطوير المخازن
				الاجمالي

خامساً:- البيان التالي يوضح كميات الاقماع التي تم تذريفها ولداولها موزعه على أساس العملاء عن الفترة من

٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى ٢٠٢٠/٧/١

البيان	٢٠٢٢/٢٠٢١				٢٠٢١/٢٠٢٠				مقاييس
	الميناء	هيئه السلع	قطاع عام	قطاع خاص	الميناء	هيئه السلع	قطاع عام	قطاع خاص	
طن	طن	طن	طن	طن	طن	طن	طن	طن	طن
الاسكندرية	صوامعه ٨٤				١٥٦٠٦٩				١٧٧١٤٢٥
صوامعه ٨٥									-
على ظهر الوسيلة									-
الدخيلة									٧٠٧٠٥١
إجمالي الاسكندرية					١٥٦٠٦٩				٢٤٧٨٤٧٦
دمياط									٢١٨٥٤٩٩
سفاجا									٧٧٠٧٣٣
الإجمالي					١٥٦٠٦٩				٥٤٣٤٧٠٨
الصوامع الداخلية									
صوامعه شبرا									٤٦٨٨٠٣
صوامعه إمبابة									١٣٠٧٨١
صوامعه العامرية									٨٩٦٣٨
الإجمالي									٦٨٩٢٢٢
استلام وتوزيع بورسعيد									٣٩١٨١٢
قمح محلى									٨٢٠٧٤



سادساً : - موضوعات إضافية ومؤشرات أخرى

(١) جهود هوكمة الإدارة وتطوير نظم إدارة الشركة

- يتم المراجعة المنتظمة للوائح وإجراءات الشركة الداخلية بشكل مستمر للتحقق من مدى ملائمتها وكفاءتها
- يتم عرض كافة البيانات المتعلقة بشئون الشركة الإنتاجية منها والمالية والإدارية على مجلس الإدارة بصفة دورية لتقييمها واتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح وتعاوناً مع بورصة الأوراق المالية والهيئة العامة للرقابة المالية وايضاح مدى تحقيق الشركة لأهدافها وابراز المؤشرات التي توضح الموقف المالي .
- إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد وأسس الورادة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٢٠ بإعتماد معايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد .
- بناء على القانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٥ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٨ لسنة ٢٠٢١ الخاص بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام تم عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢٨ حيث أقرت نقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ واعتماد النظام الأساسي للشركة وفقاً لأحكام القانون المشار إليه وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانتحتها التنفيذية .
- وجود لجنة للمراجعة الداخلية طبقاً لقواعد القيد بالبورصة .
- للشركة موقع على شبكة المعلومات يوضح أنشطة الشركة وينشر عليها نتائج أعمالها وأهم القرارات الصادرة من مجلس الإدارة والمناقصات والمزايدات التي تطرحها الشركة .

(٢) جهود إعادة هيكلة الشركة

- **المبكلة المالية :** حققت الشركة هذا العام صافي رأس مال موجب ٢١١,٩٨٤ مليون جنيه وتولى الشركة اهتماماً للمحافظة على السيولة المالية وتمويل أي استثمارات جديدة بالتمويل الذاتي بقدر الإمكان واللجوء إلى الاقتراض في أضيق الحدود .

(٣) الاستثمارات الجديدة المنفذة في الشركة خلال العام

- تم تنفيذ استثمارات بمبلغ ٢,٤٩ مليون جنيه من إجمالي مشروعتات الخطة الاستثمارية لهذا العام وقيمتها ١٥,٥ مليون جنيه وبنسبة ١٤,٥٪ يتمثل معظمها في أنظمة الحماية المدنية وتطوير المخازن .

(٤) بالنسبة لتسوية مديونيات الشركة

- لا يوجد مديونيات على الشركة لأي من البنوك أو لاي جهات سيادية (تأمينات - كهرباء - ضرائب) بل يتم السداد لهذه الجهات بصفة منتظمة من خلال المطالبات أو الإقرارات الشهرية .

(٥) موقف الأراضي غير المستغلة

- لا يوجد أراضي ملك الشركة غير مستغلة

(٦) موقف ما تم لتحسين أوضاع العاملين

- تم زيادة الأجر الأساسي بنسبة ٧٪ بالإضافة إلى ضم العلاوات الخاصة



- تم زيادة الحوافز للعاملين بنسبة ٥٠% وصرف حافز خاص بنسبة ٢٠% اعتباراً من ٢٠١٧/٥/١ وذلك لتخفيف الآثار الناتجة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة للإصلاح الاقتصادي.
- صرف المميزات العينية في المناسبات وكذا توفير السكن الإداري وتنظيم رحلات عمرة والترفيه عن العاملين وأسرهم بالذهاب إلى المصايف.
- التعاقد مع شركة ميد نت لتوفير العلاج الطبي لجميع العاملين بالشركة.
- وفي إطار جهود الدولة لمنع انتشار فيروس كورونا قامت الشركة بإتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية حيث قامت بتخفيف العمالة وبأعمال التطهير والتعقيم في جميع مواقع الشركة حرصاً على سلامة العاملين وعدم انتشار الوباء وكذلك قامت بتوفير العلاج الطبي للذين أصيبوا بالمرض.

(٧) موقف سداد الالتزامات المستحقة على الشركة

قامت الشركة بسداد أقساط القروض طويلة الأجل في مواعيدها المستحقة للهيئة العامة السلع التموينية عن مشاريع الصوامع المنقول ملكيتها للشركة حيث تم سداد القسط الأخير في نهاية عام ٢٠١٨ م.

(٨) موقف العمالة

عدد العاملين في نهاية عام ٢٠٢٠	٢٠٣٦ عامل
وأصبح عدد العاملين في نهاية عام ٢٠٢١	٢٠٤٠ عامل
العاملين المتاخرجين بنظام المعاش المبكر لا يوجد	
أجمالي الأجور لهذا العام	١٧٨,٢٠١ مليون جنيه
متوسط اجر العامل سنويا	٩١,٨٥٦ ألف جنيه
إنتاجية العامل	١٨٨,٤١٧ ألف جنيه

٠ ٢٠٢٢/٦/٣٠ وبذلك تكون قد عرضنا أهم بيانات نتائج أعمال المركز المالي المنتهي في

توصيات الشركة

وإذ يشرف مجلس الإدارة بعد عرض تقريره عن نشاط الشركة ونتائج أعمالها للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١
يرجى التفضل بالنظر في:

- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط ونتائج أعمال الشركة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ٠
- التصديق على تقرير الشركة عن الحوكمة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ٠
- التصديق على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ٠
- تقرير العلاوة الدورية المستحقة للعاملين في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنسبة ٧٪ من الأجر الأساسي في اعتبار من ٤/١ ٢٠٢٢/٧/١ بدلاً من ٢٠٢٢/٤/١ ٠
- الموافقة على صرف منحة للعاملين تصرف شهرياً بنسبة ٨٪ من الأجر الأساسي تمثل الفرق بين نسبة العلاوة المقررة للعاملين بالدولة (١٥٪) ونسبة العلاوة الدورية المقررة للعاملين بالشركة (٦٪) بحد أدنى ١٠٠ جنيه للعلاوة الدورية والمنحة ولا تتضم هذه المنحة على الأجر الأساسي وتصرف كمبلغ مقطوع وذلك اعتباراً من ٤/١ ٢٠٢٢ تمثلاً مع سياسة الدولة في رفع المعاناة عن العاملين ٠



- ٦- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ .
٧- الموافقة على قائمة توزيعات الأرباح المقترحة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

تقرير

الشركة عن المحكمة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢

اسم الشركة :	الشركة العامة للصومام والتغذية
مقر الشركة الرئيسي :	١- ميدان السواح - سراي القبة - القاهرة
مقر مناطق وفروع الشركة :	٨ شارع السبتي بالقاهرة / ١ ميدان السواح ٨ شارع سعد زغلول صومنة ميناء دمياط عمارة المساجيرية ١٧ شارع فلسطين ببور سعيد عمارة أبو الجاديل بالسويس صومنة سفاجا
قطاع القاهرة :	قطاع الإسكندرية :
منطقة دمياط :	منطقة بور سعيد :
منطقة السويس :	منطقة سفاجا :

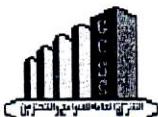
البيانات الأساسية :

غرض الشركة : لقيام بأعمال الشحن والتغليف بالموانئ المصرية وإنشاء وإدارة الصومام الساحلية والداخلية و أعمال التخليص والتغذين الجمركي و التخزين المتنوع وتجارة واستيراد وتصدير وتغذين وتخزين وتبخير وصيانة وتعبئة وتجهيز وتوزيع (الحبوب ومنتجاتها وبدائلها الأعلاف و مكوناتها مختلف السلع والم المواد الغذائية والخامات مستلزمات التعبئة والتغليف مستلزمات التشغيل والإنتاج) وخدمات السياحة والنقل وتصنيع وتجارة المعدات الرأسمالية وقطع الغيار اللازمة أو المتعلقة بمختلف هذه الأغراض وأية أنشطة مكملة أو ملحقة تكفل استغلال الطاقات المتاحة وذلك كلها لحسابها أو لحساب الغير ، بمعرفتها أو بمعرفة الغير في جمهورية مصر العربية أو خارجها .
كذلك أعمال الوكالة التجارية عن الغير في جمهورية مصر العربية أو خارجها .
يجوز للشركة أن يكون لها مصلحة أو أن تشتراك بأى وجه من الوجه مع أي من الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية التي تزاول أعمالاً مماثلة أو شبيهة أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها أو أن تندمج فيها أو تشتريها أو تستأجرها أو تؤجر لها أو تلحقها بها وذلك في جمهورية مصر العربية أو خارجها وكذا القيام بأعمال الشراء والبيع التي تتطلبها كافة العمليات التي تقوم بها الشركة .

لمدة المحددة للشركة	تاريخ القيد بالبورصة	عام اعتبارا من	المقدى ببورصتي الأولي المالية بالقاهرة والإسكندرية بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢
قانون الخاضع لـ الشركة	١٩٨١ لسنة ١٥٩	٢٠١١/٥/٦	١٠ جنيه للسهم
خر راس مال مرخص به	٣٠٠ مليون جنيه		١٠٠ مليون جنيه
خر راس مال مدفوع	١٠٠ مليون جنيه		٢٤٠٦٢٧ - القاهرة بتاريخ ١٩٨٦/٥/٦
اسم مسؤول الاتصال	محاسب/ زكريا محمد توفيق محاسب/ محمود سعيد محمود	لقيمة الاسمية للسهم	خر راس مال مصدر
عنوان المركز الرئيسي	١- ميدان السواح - سراي القبة - القاهرة	رقم و تاريخ القيد بالسجل التجاري	٦٤-٦٣-٦٢-٢٢٨٤٥٥٦١
أرقام التليفونات	٢٢٨٤٥٥٧٦-٢٢٨٤٥٥٨٢-٢٢٨٤٥٥٦٧	أرقام الفاكس	WWW-GCSS-EGY.COM-EG
الموقع الإلكتروني			

علاقات المستثمرين :

اسم مسؤول الاتصال	محاسب/ زكريا محمد توفيق محاسب/ محمود سعيد محمود
عنوان المركز الرئيسي	١- ميدان السواح - سراي القبة - القاهرة
أرقام التليفونات	٦٤-٦٣-٦٢-٢٢٨٤٥٥٦١
الموقع الإلكتروني	WWW-GCSS-EGY.COM-EG



gess @gCSS - EGY - com

البريد الإلكتروني

مراقب الحسابات :

إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصانع (الجهاز المركزي للمحاسبات)	اسم مراقب الحسابات
مكتب الأستاذ / محمد محمد اسماعيل (سجل المحاسبين والمحاسبين رقم ١١٣٩٢)	اسم مراقب الحسابات
	تاريخ التعيين
تاریخ قیده بالهيئة	رقم القيد بالهيئة

هيكل المساهمين ونسبة ملكية اعضاء مجلس الادارة :

النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	حملة ٥% من اسهم الشركة فاكثر
٥%	٥٠٠٠٠٠	الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين
١%	١٠٠٠٠٠	اتحاد العاملين المساهمين
٢٣,١١٩%	٢٢١١٨٨٥	شركة الأهلي للاستثمار
٨٣,١١٩%	٨٣١١٨٨٥	الاجمالي

النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	البيان
٠٠٠	لا يوجد	ملكية اعضاء مجلس الادارة في اسهم الشركة
٠٠٠	لا يوجد	اجمالي ملكية اعضاء مجلس الادارة

النسبة %	عدد الاسهم في تاريخ القوائم المالية	البيان
٠٠٠	لا يوجد	اسهم الخزينة لدى الشركة وفقاً لتاريخ الشراء
٠٠٠	لا يوجد	اجمالي اسهم الخزينة

مجلس الادارة :

- يتولى إدارة الشركة مجلس ادارة يتكون من تسعه اعضاء بما فيهم ممثل العاملين تختار الجمعية العامة ثمانية اعضاء منهم بالانتخاب باستخدام اسلوب التصويت التراكمي للمساهمين بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الادارة كلما امكن ذلك وبملا يخل بحق المساهمين في الترشح لعضوية مجلس الادارة، ويمثل العاملين في مجلس الادارة رئيس اللجنة الادارية المعاونة ويكون له صوت معدود في المداولات ويجوز تعين عضوين مستقلين على الأكثر من ذوى الخبرة تختارهم الجمعية العامة بناء على ترشيح مجلس الادارة .
- مدة مجلس الادارة ثلاثة سنوات تبدأ من تاريخ انتخابهم في جلسة الجمعية العامة العادية ٢٠٢١/١٠/٢ ولا يخل ذلك بحق الشخص الاعتباري في استبدال من يمثله في المجلس

- يعين مجلس الادارة من بين اعضائه رئيساً كما يجوز للمجلس أن يعين من بين اعضائه نائباً للرئيس يحل محل الرئيس حال غيابه كما يعين مجلس الادارة من بين اعضائه رئيساً تنفيذياً ويشرط أن يكون متفرغاً للادارة .

آخر تشكيل لمجلس الادارة :

طبقاً لقرار الجمعية العامة للشركة في اجتماعها بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢ يشكل مجلس الادارة طبقاً للتالي .

١	نوع/ شريف عادل إسكندر باسيلى
٢	مهندس/ كمال عبد الحميد هاشم
٣	الأستاذة/ شاء محمد فاضل عبد الحليم
٤	لواء دكتور/ أشرف صادق أبوالعزيز خازى
٥	الأستاذ/ نشأت عبد العزيز عطية القطان



٦	الاستاذة/ يمن أحمد ضياء الدين على حسين
٧	الاستاذ/ عمر احمد ضياء الدين على حسين
٨	دكتور / احمد عبد الغنى محمد عبد القادر
٩	الاستاذ / محمود سعيد محمود

* مدة مجلس الإدارة ثلاثة سنوات تبدأ من ٢٠٢١/١٠/٢

احتىمات مجلس الإدارة :

يجتمع مجلس إدارة الشركة طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من النظام الأساسي للشركة مرة واحدة على الأقل كل شهر بعده (٤) جلسة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٦/٣٠ حتى ٢٠٢١/٧/١

دور مجلس الإدارة ومسؤولياته:

يتولى مجلس إدارة الشركة إدارة أمورها بناء على التكليف الصادر من الجمعية العامة ويتم مسائلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة ، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، ولا يجوز أن ينوب أحد الأعضاء بمجلس الإدارة عن غيره فى حضور جلسات المجلس أو فى التصويت على القرارات ومن أهم أعمال المجلس التى يقوم بها :

- وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة.
- إقرار الخطة والسياسات العامة التى تهيمن على سير العمل بها.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية ، والتتأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- تحديد الأسلوب الأمثل لتطبيق الحكومة.
- إنتماد السياسات والمعايير المهنية الواجب إتباعها من قبل العاملين بما ينعكس على أدائهم وتصرفاتهم.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة :

- ١- رئاسة جلسات مجلس الإدارة .
- ٢- الإشراف على وضع جدول الأعمال لجلسات المجلس بالتشاور مع الرئيس التنفيذي .
- ٣- التتأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدققة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس .
- ٤- التتأكد من تنفيذ الرئيس التنفيذي لقرارات المجلس .
- ٥- التتأكد من أن التقارير الشهرية عن نتائج أعمال الشركة والمشروعات الاستثمارية المطلوب تنفيذها وبرامج التمويل قد أعدت بالصورة التي حددها المجلس .
- ٦- التتأكد من فاعلية نظام الحكومة المطبق بالشركة وكذلك فعالية أداء لجان المجلس .
- ٧- التتأكد من قيام المجلس بإنجاز مهامه على الوجه الأكمل بما يحقق أفضل مصلحة للشركة .
- ٨- الاختصاصات الأخرى الواردة بقواعد الحكومة الصادرة تنفيذاً لأحكام القانون .

مسؤوليات الرئيس التنفيذي :

ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة العمل التنفيذي للشركة وتصريف أمورها اليومية والإشراف على سير العمل في جميع قطاعات الشركة بما في ذلك أعمال الأعضاء المنتدبين الآخرين ، ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف وله على الأخضر مباشرة الاختصاصات الآتية :

- ١- عرض الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة ويتناول بشأنها مع رئيس المجلس .
- ٢- مراجعة كافة التقارير الدورية التي تعدل للعرض على مجلس الإدارة قبل إرسالها إلى رئيس المجلس .
- ٣- عرض تقارير اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة على المجلس .
- ٤- الإشراف على إعداد برنامج العمل التفصيلي للشركة للعام التالي والقوانين المالية المعبرة عنه والتقارير السنوية أو الدورية عن نتائج أعمال الشركة وتقويم أدائها ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذا التقرير .
- ٥- الإشراف على إعداد الدراسات الخاصة بتصحيح الهيكل المالي والإداري للشركة .
- ٦- مراجعة إعداد الدراسات التي تعدد عن المشروعات الاستثمارية الازمة للإحلال والتجديد والتوسع .
- ٧- مراجعة مقترنات التطوير في جميع أنشطة الشركة ومتابعة تنفيذ ما يتم إقراره منها .
- ٨- تحديد اللجان المؤقتة أو الدائمة والتي قد يرى ضرورة تشكيلها لتنفيذ المهام التي يحددها واختيار أعضائها .
- ٩- التحقيق من توافر شروط شغل الوظائف القيادية فيما تقدموا لشغلها ويعرض ترشيحاته على مجلس الإدارة للنظر فيها وإقرارها .



- ١٠- منح المكافآت الخاصة عن الأعمال المتميزة التي قام بها معاونوه من شاغلي الوظائف المختلفة طبقاً للوائح والنظم المعمول بها في الشركة وفي حدود الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض .
- ١١- تمثيل الشركة في صلاتها مع الغير وأمام القضاء .
- ١٢- تنفيذ ومتابعة ما يكلفه به مجلس الإدارة من مهام وأعمال .

مسؤوليات العضو المنتدب:

يندب مجلس الإدارة عضواً أو أكثر لأعمال الإدارة الفعلية ويحدد المجلس اختصاص العضو المنتدب ويشترط في العضو المنتدب أن يكون متفرغاً للإدارة .

أمين سر مجلس الإدارة :

يتولى أمانة المجلس مدير عام الامانة الفنية واللجان ويؤدي دور المحرك وال وسيط بين اعضاء المجلس والإدارة العليا للشركة ويقوم بالمهام الآتية :

- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات إجتماعات المجلس واللجان ، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات ، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الإجتماع بوقت كافٍ.
- متابعة إبتصار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الادارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها .
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه ، مع التأكيد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الإتصال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.

لجنة المراجعة :

طبقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية تم إعادة تشكيل لجنة المراجعة بقرار مجلس الإدارة رقم ٣٧ بجلسته بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٢ .

اختصاصات اللجنة :

- فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية للشركة .
- فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغييرات الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية جديدة .
- فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخطتها ونتائجها .
- فحص ومراجعة المعلومات الادارية الدورية التي تقدم للمستويات الادارية المختلفة ونظم اعدادها وتوقيت عرضها .
- فحص الاجراءات التي تتبع في اعداد ومراجعة ماليٍ :

 - القوائم المالية الدورية والسنوية .
 - نشر الطرح العام والخاص للأوراق المالية .

- الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات والدخل التقديرية .
- التأكيد من تطبيق الاساليب الرقابية اللازمة لمحافظة على اصول الشركة واجراء التقييم الدوري للإجراءات الإدارية . للتأكد من الالتزامات بالقواعد واعداد تقارير بذلك لمجلس الادارة ومن خلال متابعة تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات .

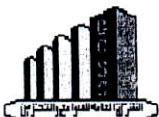
أعمال اللجنة خلال العام :

اربع اجتماعات	عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة
نعم	هل تم عرض تقرير اللجنة على مجلس الإدارة؟
نعم	هل تتضمن تقرير اللجنة ملاحظات جوهرية واجب معالجتها ؟
تمت المعالجات في حدود النظم والقوانين السارية وكذلك المواقف القانونية لبعض الملاحظات وتكييف القطاعات المختلفة بمعالجة هذه الملاحظات .	هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية ؟

نظام الإثابة والتحفيز للعاملين والمديرين بالشركة (إن وجد) :

(لا يوجد)

من أسهم متاحة أو أسهم ائية وتحفيز



البيئة الرقابية :

نظام الرقابة الداخلية :

نظام الرقابة الداخلية بالشركة يعتمد على مجموعة السياسات والإجراءات والأدلة واللوائح التي تُعد بواسطة المراقبة الداخلية بالشركة وتعتمد من مجلس الإدارة لتحقيق الآتي:

* الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالشركة.

* ضمان دقة وجودة المعلومات ، بحيث توفر سواء للشركة أو غيرها المعلومات، الصدقية والدقة عن الشركة.

* حماية أصول الشركة المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها ، وتوثيق تسجيل تلك الأصول بسجلات الشركة.

* زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركة وتحقيق أهدافها بأقل التكاليف وبنفس الجودة.

* ضمان دقة تنفيذ التعليمات ، بهدف التأكد من أن جميع التعليمات قد تم تنفيذها كما ينبغي.

ادارة المراجعة الداخلية :

يوجد بالشركة إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية وتتبع القطاع المالي بالشركة ومن مهام مسؤولية المراجعة الداخلية :

* المراجعة قبل الصرف للتأكد من صحة الصرف وصحة المستندات المؤيدة للصرف.

* المراجعة بعد الصرف.

* تقييم مدى التزام جميع إدارات الشركة بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات العمل واللوائح والقوانين.

* التأكد من تطبيق اللوائح الداخلية والخارجية والقوانين.

مراقب الحسابات :

- يتولى مراقبة حسابات الشركة الجهاز المركزي للمحاسبات بمراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية السنوية والقيام باعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية ويصدر تقريراً عنها. ويتم تسليمها للبورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية مرافقاً بالقوائم المالية.

- يتولى مراقب حسابات الشركة مراجعة التقرير الذي تعدد الشركة عن مدى التزامها بقواعد الحكومة.

لتلتزم الشركة بتقديم نسخة من تقرير مراقب الحسابات عن التقرير الذي تعدد الشركة عن مدى التزامها بقواعد الحكومة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحكومة والإفصاح المعمول بها ، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

- بالإضافة إلى مكتب السيد الاستاذ / محمد محمد اسماعيل سجل محاسبين ومراجعين رقم ١١٣٩٢

الإفصاح والشفافية :

- بالنسبة للقوائم المالية السنوية ، تقوم الشركة بإعداد القوائم المالية في المواعيد القانونية مرافقاً بها الإيضاحات المتممة لها وذلك للإفصاح عن السياسات المتتبعة للشركة والإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية وكذلك تقوم الشركة بإعداد تقرير مجلس الإدارة سنوياً لعرضه لعلى الجمعية العامة للمساهمين ، وترسل القوائم ومرفقاتها للجهات المعنية.

- بالنسبة للقوائم المالية الدورية يتم الإفصاح عنها أيضاً بالإيضاحات المتممة لها وتعرض على مجلس الإدارة وترسل للجهاز المركزي للمحاسبات والبورصة المصرية وهيئة العامة للرقابة المالية.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي:

تقوم الشركة بالعرض والإفصاح عن البيانات المالية وغير المالية في الوقت المناسب وبصورة واضحة وغير مضللة للمستخدمين ، وتقدم لكافة في ذات الوقت من خلال قنوات الإفصاح المتاحة والمختلفة ، ويتم الإفصاح الفورى عن كافة الأحداث الجوهرية.

وتقوم الشركة بموافقة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور إنتهائهما وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لإنتهاء الاجتماع ، كما تلتزم الشركة بموافقة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.

- موافاة البورصة بمعاهض اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلتها.

- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور إنتهائها وبعد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لإنتهاء الاجتماع.

- موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بملخص نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور إنتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تميدها لحالتها لمراقب



الحسابات ليصدر بشأنها تقريره ، على أن يتم ذلك الإفصاح عقب إنتهاء الإجتماع وبعد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لإنتهاء الإجتماع.

- الإفصاح عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات التقدية .
- الإفصاح عن تجاوز أو إنخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة ٥% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال الشركة المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها ، بما في ذلك الأسهم التي تم الإكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الإكتتاب لها.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو في حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.
- الإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أي أحد أعضاء مجلس إدارة الجهة المصدرة أو أحد المسؤولين الرئيسيين بها.

علاقات المستثمرين :

يوجد بالشركة مسئولي علاقات المستثمرين لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، حيث أنها وظيفة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تشجيع وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، وفتح قنوات الاتصال بذوى العلاقة بسوق المال والإستثمار ، وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له الأثر الإيجابي على رؤية المستثمرين للأداء الحالى للشركة وتوقعاتهم للأداء المستقبلي بما يحقق السيولة المناسبة لتداول أسهم الشركة في البورصة.

ومن أبرز ما يقوم به مسئول علاقات المستثمرين بالشركة خلال العام :

- التواصل مع المحللين والمستثمرين وممثلي الإعلام وتوفير المعلومات للحد من الشائعات والمفاجآت التي تؤدي إلى تقلبات في أسعار وأحكام التداول.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن الشركة طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.
- تنظيم العملات الترويجية والفعاليات عن الشركة طبقاً للخطة المعدة لذلك مسبقاً ، وتسهيل زيارات المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للشركة وموقع التواصل الاجتماعي والتقارير الصحفية والاشتراك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين .
- إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من الشركة وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة وتحديثها بصفة مستمرة.

أدوات الإفصاح :

١ - تقرير مجلس الإدارة :

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً للعرض على الجمعية العامة للشركة والجهات الرقابية، يكون موجهاً من رئيس المجلس إلى المساهمين يتضمن ما يلى:

- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية .
- الإنجازات الرئيسية للشركة أثناء السنة.
- تحليل لبيئة عمل وأسواق الشركة الرئيسية.
- إستراتيجية الشركة.
- تشكيل مجلس الإدارة.
- متوسط عدد العاملين بالشركة خلال السنة ومتوسط دخل العامل خلال نفس الفترة.

٢ - تقرير الإفصاح :

تقوم الشركة بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي بعد من قبل مسئولي علاقات المستثمرين بمساعدة إدارة الشركة يضم المعلومات الآتية:

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥% فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً بها السهم حرية التداول.



- تفاصيل أسهم الخزينة لدى الشركة (إن وجدت).
- التغيرات في مجلس الإدارة وأخر تشكيل للمجلس.

المؤثثيق والسياسات :

- ميثاق الأخلاق والسلوك المهني وهو وضع إطار بيت في العاملين روح القيم والمبادئ الرشيدة التي توجه سلوك العامل إلى الأخلاقيات الحميدة بحيث يصبح العامل منضبط ويحافظ على عمله وشركته ويتم ذلك من خلال:
- تنفيذ دورات تدريبية متخصصة في إطار خطة الشركة لرفع الوعي البيئي وتغيير السلوك والعادات التي تضر بالبيئة أو تستنفذ من الطاقة والمياه والمواد والمعدات .
- إجراء الكشف الطبي على العاملين للتأكد من سلامتهم ولدء المرض في مرحلته الأولى .
- تزويد العاملين بمهمات الوقاية الشخصية واللوحات الإرشادية والندوات لرفع القدرة والمهارات لدى العاملين.
- اتباع سياسة الثواب والعقاب مع العاملين بالشركة .

سياسة تتبع السلطة :

تقوم الشركة بعملية انتقاء للأفراد عند اختيار العاملين لتولى المناصب والترقى وذلك بالرجوع إلى الشخص في سيرته الذاتية والتقارير السنوية والشهادات والمؤهلات الدراسية الحاصل عليها ودرجة كفاءته في عمله وفي السلوك المهني وفي حفظ أسرار الشركة وفي رؤيته المستقبلية لتطوير العمل .

سياسة الإبلاغ عن المخالفات :

يحق لجميع العاملين الإبلاغ عن المخالفات أو طلب التحقيق في واقعة معينة ويختص بالتحقيق في المخالفات القطاع القانوني بالشركة ويتم توقيع الجزاء المناسب لكل حالة طبقاً للائحة الجزاءات التأديبية بالشركة .

سياسة تعاملات الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة:

طبقاً لقواعد القيد والشطب عن الإقصاص عن تعاملات المساهمين الرئيسيين والأطراف المرتبطة :

- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون ٢٠٪ فأكثر إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ .
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة الشركة أيًّا كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال والمسؤولين بها أو الأشخاص الذين في إمكانهم الإطلاع على معلومات غير متأتحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية سواء بشراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات .

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

ثبت المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي تقوم بها الشركة في سياق محاولاتها العادلة بنفس أسس التعامل مع الآخرين وفقاً للشروط التي يضعها مجلس الإدارة .

مساهمة الشركة في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة :

إيماناً من الشركة بأهمية البيئة من خلال تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية الاقتصادية حيث تقوم الشركة بصفة مستمرة بتحسين بيئه العمل ، والقيام برصد الانبعاثات الناتجة بصورة دورية وفقاً لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولانحصار التنفيذية ونظام ادارة السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة بالشركة وتفعيلاً بالمشروعات البيئية التالية :

- تنفيذ مشروع تحويل نظام سحب وتجميع الأتربة العضوية المثارة للاقماح من نظام سيلكونات إلى نظام فلاتر لصومام ميناء الإسكندرية وذلك لرفع كفاءة سحب الأتربة المثارة ، والحد من تلوث الهواء .
- تنفيذ عقد الشركة مع جهة متخصصة في إجراء أعمال القياسات البيئية لجميع صوامع الشركة وذلك للوقوف على مستوى تركيزات الأتربة المثارة " المستنشقة والكلية " وكذا مستوى شدة الضوضاء والإضاءة للتحسين المستمر لبيئة العمل بالشركة .
- إجراء أعمال الصيانة والإصلاحات الدورية للفلاتر بجميع صوامع الشركة للحد من تلوث الهواء والمحافظة على البيئة .
- يتم بصفة دورية تجميع كميات الزيوت المستهلكة وتسليمها لشركة بتروتريد احدى شركات البترول وفقاً لتعليمات وتوصيات جهاز شئون البيئة لإعادة تدويرها طبقاً لقانون البيئة .
- قيام الشركة بصفة مستمرة بتجميع الأتربة من الفلاتر وبيعها والتخلص منها خارج حرم العمل .



- قيام الشركة بالخلص من المخالفات الصلبة والمواد الكهنة بالبيع أولا بأول
- * تم تحويل قائمة الدخل بمبلغ ٢١٦٦٥١١ جنيه قيمة المساهمة التكافلية في منظومة العلاج الطبي للدولة .
المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق المال وقواعد القيد والشطب:
 - لا يوجد مخالفات لقانون سوق المال وقواعد القيد اتخذت ضد الشركة .
 - لا يوجد عقود معاوضة لدى الشركة .

نشكركم وكل عام وأنتم بغير ..."

وجه السيد اللواء / شريف عادل باسيلى رئيس الجمعية العامة للشركة الشكر للسيد المهندس / كمال عبد الحميد هاشم رئيس التنفيذي للشركة العامة للصومام .

ودعا سيادته السيد المحاسب / عمرو مختار وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصارب بالجهاز المركزى للمحاسبات إلى عرض تقريرى الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة للعام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .

تفضل السيد المحاسب / عمرو مختار - وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصارب بالجهاز المركزى للمحاسبات " بسم الله الرحمن الرحيم " السيد اللواء / رئيس مجلس ادارة الشركة العامة للصومام والتخزين - رئيس الجمعية العامة السيد المهندس / الرئيس التنفيذي للشركة العامة للصومام والتخزين

السادة أعضاء الجمعية العامة المؤقة - أتشرف بأن نعرض تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية وسيتولى الاستاذ عصام زكريا وكيل الوزارة النائب الأول لمدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصارب - عرض تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للعام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والأستاذة / إيمان فتحى شعلان وكيل الوزارة عرض تقرير المتابعة وتقويم الاداء .

وعلى أن يتم الرد على كل ملاحظة من قبل الشركة العامة للصومام على حدى .

تحدث السيد المحاسب / عصام زكريا وكيل الوزارة النائب الأول لمدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصارب قائلا ... بسم الله الرحمن الرحيم ...

السيد اللواء/ شريف باسيلى - رئيس الجمعية العامة
السيد المهندس/ كمال عبد الحميد هاشم - الرئيس التنفيذي للشركة العامة للصومام والتخزين
السيدات والسادة الحضور :

أشعرف بأن أعرض على حضراتكم تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

"بسم الله الرحمن الرحيم "
تقرير

مراقب الحسابات عن القوائم المالية
للشركة العامة للصومام والتخزين في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

إلى السادة / مساهمي الشركة العامة للصومام والتخزين :
تقرير عن القوائم المالية :

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العامة للصومام والتخزين " ش . م . م " الخاضعة لأحكام القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركزى المالى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير



في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة

مسئوليّة الإدارَة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً واضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين المصريين الساريّة وتتضمن مسئوليّة الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صله بإعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً واضحاً خالياً من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئوليّة اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات:

تتحصّر مسؤوليّتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصريّة وفي ضوء القوانيين المصريين الساريّة وتتطلّب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيمة الشركة باعتبار تلك القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة والتي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامـة العرض الذي قدمـت به القوائم المالية .
وإنـا نـرى أنـ أدلة المراجـعة التي قـمنـا بالـحصلـ علىـهاـ كـافيةـ وـمنـاسـبةـ وـتـعـدـ اـسـاسـاـ لـإـبـادـ رـأـيـاـ علىـ القـوـانـمـ المـالـيـةـ .
وقد أسفـرتـ أـعـمالـ المـراجـعةـ عنـ بـعـضـ المـلاحـظـاتـ نـورـدـهاـ فـيـماـ يـليـ:

- أسفـرتـ نـتـائـجـ أـعـمالـ الشـرـكـةـ عنـ العـامـ المـالـيـ ٢٠٢١/٢٠٢٢ـ عـنـ تـحـقـيقـ صـافـيـ رـبـعـ بـعـدـ الضـرـبـيـ قـدـرـهاـ نـحوـ ١١٢،٨٨٣ـ مـلـيـونـ جـنيـهـ مـقـابـلـ نـحوـ ١٠٤،٧٨٦ـ مـلـيـونـ جـنيـهـ فـيـ العـامـ السـابـقـ بـزـيـادـةـ قـدـرـهاـ نـحوـ ٨،٠٩٧ـ مـلـيـونـ جـنيـهـ بـنـسـبـةـ تـطـورـ بـالـزـيـادـةـ قـدـرـهاـ نـحوـ ٨%ـ وـعـلـيـ الرـغـمـ مـنـ إـرـفـاعـ صـافـيـ الـرـبـعـ إـلـاـ أـنـ النـشـاطـ الرـئـيـسيـ لـلـشـرـكـةـ مـازـالـ مـسـتـمـراـ فـيـ تـحـقـيقـ خـسـائـرـ وـهـوـ نـشـاطـ الشـفـطـ وـالتـفـريـغـ وـالتـخـزـينـ بـالـشـرـكـةـ حـيـثـ بـلـغـتـ قـيـمـةـ الـخـسـارـةـ الـمـحـقـقـةـ خـلـالـ الـعـامـ الـمـالـيـ نـحوـ ٦٦،٧ـ مـلـيـونـ جـنيـهـ مـقـابـلـ نـحوـ ٧٢،٤٠٣ـ مـلـيـونـ جـنيـهـ فـيـ العـامـ المـالـيـ السـابـقـ وـتـرـجـعـ أـهـمـ أـسـبـابـ تـحـقـيقـ النـشـاطـ الرـئـيـسيـ لـخـسـارـةـ إـلـيـ إـنـخـفـاضـ فـتـةـ التـخـزـينـ الـمـتـعـاملـ بـهـاـ مـعـ الـهـيـةـ الـعـامـةـ لـلـسـلـعـ التـموـيـلـيـةـ عـنـ التـكـلـفةـ الفـعـلـيـةـ لـتـخـزـينـ الطـنـ بـجـمـيعـ صـوـامـعـ الشـرـكـةـ وـبـيـانـ ذـلـكـ عـلـىـ النـحوـ التـالـيـ:-

البيان	قيمة الخسارة خلال العام بالملايين جنيه	فترة التعامل مع الهيئة جنيه	التكلفة الفعلية للطن جنيه	ملاحظات
الاسكندرية ١/٨٥	(١٥,٣٧٨)	٢٤,٢٠	٣٧,٨٠	
الداخلية	٠,٩٧٥	-	-	
صومعة العاصرية المعدنية	(٢,٣٢٦)	٢٧,٥٠	٣٩,٥	
صومعة دمياط الخرسانية	(١٤,٢٣٩)	٢٤,٢	٣٨,١٠	
صومعة دمياط المعدنية	(٧,٢٥١)	٢٤,٢	٣٨,١٠	
صومعة سفاجا	(٦,٢٣٥)	٢٤,٢٠	٣٦,٢٠	
صومعة شبرا	(٥,٨٥٣)	٢٧,٥	٤١,٥٠	
صومعة إمبابة	(١٦,٣٦٢)	٢٧,٥	١٤٣,٥٠	
الاجمالي	(٦٦,٦٦٩)			

نوصي بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو المطالبة بزيادة فنات التعامل مع الهيئة العامة للسلع التموينية مع ضرورة بذل كافة الجهود الممكنة نحو تخفيض التكاليف حتى يتثنى تقليل الأعباء بما ينعكس إيجابياً على نتائج أعمال النشاط المذكور.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة



يرجع السبب في تحقيق نشاط الصوامع لخسائر خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى الارتفاع المستمر لأسعار الطاقة وقطع الغيار والزيادات الحتمية للأجور وعدم تناسب فاتات التعامل مع هيئة السلع التموينية رغم زيادتها بنسبة ١٠٪ مع تكاليف تشغيل الصوامع والسفارات وتسعي الشركة دائماً بالتواصل مع السادة المسؤولين بهيئة السلع التموينية لزيادة فاتات التعامل بما يغطي التكاليف وتحقيق فائض.

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- لم يتم إخلاء مسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة السابق لحين انتهاء نيابة الأموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلي موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠، كما لم يتم إبراء ذمة ومسؤولية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة السابق لحين انتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادلة للشركة القرار رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة على توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصوامع والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥/١١/١٥ وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض على الجمعية العامة بالحالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلى نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم في المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذلك إحالة ما جاء بمذكرة النيابة الإدارية في القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء إلى نيابة الأموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الأوراق من جرائم جنائية.

يتعين موافقتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج واعتراض إدارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

بالنسبة لمجلس الإدارة السابق تم البلاغ عن المخالفات الواردة بمحضر اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٦ لسنة ٢٠١٥ لنيابة الأموال العامة برقم ٢٦٧٩ لسنة ٢٠١٦ إداري الأميرية والمقيم برقم ٧ لسنة ٢٠١٦ حصر تحقيق أموال عام غرب القاهرة فقد تم حفظ المحضر (إثبات حالة) في ٢٠١٩/١/٢٢.

وبالنسبة لمجلس الإدارة السابق صدر قرار الجمعية العامة بجلستها في ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسؤولية مجلس الإدارة لحين انتهاء من التحقيقات الخاصة بموضوع عجوزات القمح المحلي موسم ٢٠١٦ حيث انتهت كافة تحقيقات نيابات الأموال العامة بالحالة الواقع إلى محكمة الجنائيات ولم يتم توجيه أي اتهام لأى من أعضاء مجلس الإدارة السابق وأن كافة الاتهامات والأحكام الجنائية الصادرة في هذا الشأن صدرت ضد أصحاب الشون والصوامع وأمناء الشون والصوامع وأعضاء لجان استلام الأقماح.

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- بلغ ما امكن حصره من الكميات التي رفضت مديرية التموين والتجارة الداخلية ادارة الرقابة وصيانة الحبوب بالإسكندرية اعتماد نوابين النقل الخاصة بها بسيارات الشركة والمطابقة عليها والواردة لصومنعة العلimerية لكمية ٢٨٠٠ طن قمح محلى موسم ٢٠١٦ الواردة من شونة ابو زهرة والتي تم نقلها بسيارات الشركة واستخدمها في تجارب التشغيل للصومنة لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراء المطابقة على النوابين المذكورة حيث لا يوجد سجل لـ تلك الكميات وغير مدونة بالصومنة فضلاً عن عدم وجود البطاقات المخزنية لها وقد سبق إفاده المسؤولين بالقطاع ان المستندات المتعلقة بإدارة التسوية والقليات تم بيعها ضمن مزاد لأوراق الشتت بمخزن إستالى بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩ وقد تم إجراء التحقيق رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بمجازة المسئول على أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة تلك المستحقات وفي حالة عدم صرفها يتحمل المتسبب الثابت أدانته بالتحقيق الأمر الذي وافق عليه مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٢٠٢٠/٦٥ الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥ وتجر الإشارة إلى موافقة السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٧ على المذكرة المعروضة عليه بشأن توجيهه السادة المسؤولين بمديرية تموين الإسكندرية لإجراء المطابقات على كميات القمح المنقوله بموجب صور طبق الأصل من الكارتات.

نوصي بموافقتنا بما انتهي إليه الأمر نحو تحصيل مستحقات الشركة وما تم اتخاذه بهذا الشأن من إجراءات حفاظاً على أموال الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة



تم إحالة الموضوع إلى القطاع القانوني بالشركة للتحقيق حيث تم توقيع جزاء على المتسبب على أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة التلوّن من هيئة السلع التموينية وفي حالة عدم صرفه يتحمل المتسبب بمبلغ التلوّن وبناء على ذلك وقد تفضل معالي الدكتور وزير التموين بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢٧م بالموافقة على المذكرة المعروضه على معاليه بشأن توجيه السادة المستولين بمديرية تموين الإسكندرية لإجراء المطابقات على كميات التصح المنقوله بموجب صور طبق الأصل من الكارتات حتى تتمكن الشركة من صرف قيمة التلوّن من الهيئة العامة للسلع التموينية وسيتم اتخاذ اللازم في حالة عدم تحصيله من هيئة السلع التموينية .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- عدم الانتهاء من الإجراءات اللازمة بشأن زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ١٢٥ مليون جنيه من خلال توزيع أسهم مجانية ممولة من الأرباح المرحله للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بعد سهم بقيمة ٢,٥ مليون جنيه / سهم بواقع ربع سهم لكل سهم طبقاً للقرار رقم (٧) من قرارات الجمعية العامة العادي للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٨ وجدير بالذكر إنتماد الجمعية العامة غير العادي للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١ بتعديل هيكل رأس المال بالنظام الأساسي للشركة مادة (٦)، (٧) .

يتعين العمل على تنفيذ كافة قرارات الجمعيات العامة للشركة مع موافاتنا بما يتخذ بهذا الشأن من اجراءات.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على تقرير الإصلاح وفقاً لنص المادة (٤٨) من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية وتم عقد اجتماع للجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١م حيث صدر القرار بالموافقة على زيادة رأس المال وتعديل المادة (٦ ، ٧) من النظام الأساسي للشركة وجاري اعتماد محضر الجمعية العامة الغير عادية من الهيئة العامة للاستثمار واستكمال باقي الإجراءات .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- تم جرد الأصول الثابتة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وبالبلغ صافي تكلفها الدفترية نحو ١٤٤،٤٢٦ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٦٠٣،١٨٩ مليون جنيه بمعرفة الشركة وتحت مسؤوليتها وتحت اشرافها الإختبارى فى حود الإمكانيات المتاحة كما تأتى مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وتم حساب الإهلاك وفقاً لقواعد والمعدلات المتتبعة فى العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلى: *ما زالت سجلات الأصول الثابتة بعض قطاعات الشركة تتضمن بعض مساحات الأرضى غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة وجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتصنيفات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات مثل ذلك قطاع القاهرة (أرض صومعة شبرا ، أرض مخزن غمرة) ، قطاع الإسكندرية (أرض مجمع السلام بالعامرة) .

يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

بالنسبة لتضمين سجلات الأصول بعض مساحات الأرضى غير مطابقة للمساحات بعقود الملكية المسجلة وجود بعض الفروق بينهما فجميع مساحات الأرضى فى حيازة الشركة وبدون أي منازعات على الملكية وهذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لأى جهات خارجية بشأن هذه المساحات وسيتم إتخاذ اللازم في حالة ورود اي طلبات للشركة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

*لم يتم الانتهاء من تحديد أسباب الفرق البالغ ٢٤٤٨٣٠ م في مساحة أرض مجمع السلام والمثبتة بسجل الأصول الثابتة بمساحة ٢٩٦٨٥٣ م في حين أسفر الرفع المساحى للمجمع فى مارس ٢٠٠٢ عن مساحة ٢٣٤١٦٨٣ م هذا بخلاف ما اسفر عنه الجرد الفعلى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ والذي بلغ عنه مساحة ٢٣٠٩٤٣ م لأرض المجمع المذكور وبفرق قدرة حوالي ١١٠٧٤٠ م عن الرفع المساحى السابق إجراءه ولم نقف على أسبابه وذلك رغم قرارات وتصنيفات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بحجم تلك الفروق.



كما لم يتم تحديد وضع المباني المقامة بدون ترخيص بمجمع السلام لعدد ٢ مخزن أفقى البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٢,٠٩٢ مليون جنيه وال الصادر بشأنها قرار إزالة رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٨ في ظل ما تم منه من قبل الدولة بشأن مخالفات المباني تحت مسمى قانون التصالح للعقارات المخالفة ومرفوع بشأنها الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق أدارياً علياً ولم يحدد له جلسة بعد. نكرر توصياتنا بضرورة تفعيل قرارات و توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة و دراسة اسباب الفروق الناتجة عن الرفع المساحي المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم إجراء التسويات اللازمة في ضوء الحكم الذي سيصدر في دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق المتداولة أمام القضاء الخاصة بحصول الشركة على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها من أرض مجمع السلام وفي ضوء كشف التحديد المساحي الجديد الذي تم تقديمها بمعرفة مصلحة المساحة في الدعوى المذكورة . وبالنسبة للمباني المقامة بدون تراخيص بمجمع السلام فهذا الموضوع محل الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق وما زالت متداولة أمام المحكمة الإدارية العليا ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* لم يتم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٨٩٥٤٦ م٢ والتي تم نزع ملكيتها من ارض مجمع السلام بالعامرة للمنفعة العامة لإنشاء كوبري الطريق الدولى الساحلى وال الصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨ ، ولم يتم إستبعاد تلك المساحة من أصول الشركة ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدنى كلى، ضد محافظة الإسكندرية وأخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق ولازاله مؤجلة للتقدير، كما ترتب على نزع المساحة المذكورة فصل مساحة ٢١٠٥٠٧ عن مجمع المخازن دون الاستفادة منها أو استغلالها وقد جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة بخصوص عدم استغلال الجزء الذى تم فصلة خارج المجمع بان الشركة تطلب بتعويض عن هذا الجزء أيضاً نظراً لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضعى على الشركة فرصه الاستفادة منه .

يتعين اجراء التصويب اللازم باستبعاد المساحة المنزوع ملكيتها من حساب الأصول الثابتة وما يتربى على ذلك من آثار و متابعة الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويض المناسب للمساحة المنزوع ملكيتها مع العمل على دراسة فرص استغلال باقي المساحة .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

بالنسبة لعدم الحصول على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها ما زالت دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متداولة أمام القضاء وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء الحكم الذي سيصدر في الدعوى المذكورة أما بخصوص استغلال الجزء الذي تم فصله خارج المجمع فإن الجزء الذي تم فصله يدخل في نطاق حرم الطريق ومصوب عن الطريق بحواجز أسمانية مما يقل من فرص الاستفادة منه وطالب الشركة بتعويض عن هذا الجزء أيضاً نظراً لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضعى على الشركة فرصه الاستفادة منه .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية ومنطقة السبتيه والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقم ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ، ورقم ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعادت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه .

يتعين إتخاذ و متابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات و حقوق الشركة .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

هذه الموضوعات محل الدعوتين رقم ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ورقم ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعادت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه .



الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
لم تحصل الشركة على آية تعويضات عن مساحة ٥٦٨١ م٢ (تشغلاها الشركة حق انتفاع) بجوار بوابة (٤٦ سابقاً)
بموجب عاقد مؤرخ في مارس ٢٠١٦ والتي سبق وتم نزع ملكيتها لصالح الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تنفيذاً لقرار مجلس
الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر في ٢٠١٨/٧/٨
المنشور بالجريدة الرسمية لعدد (٣١) بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ بأعتبار مشروع الظهير الغربى لميناء الإسكندرية من أعمال
المنفعة العامة وقد اخطرت الهيئة الشركة بذلك في ٢٠٢٠/٤/١٥ وقد قامت الشركة بالطاعة بالتعويض والمقدر بمعرفتها
بنحو ٥٤ مليون جنيه بموجب خطابها للهيئة في ٢٠٢٠/٧/١٥.

يتعين الاتصال مع الجهات المختصة بهيئة ميناء الإسكندرية ومديرية المساحة للحصول على التعويض المناسب وما
يتربى على ذلك من أثار .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة
صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ باعتبار
مشروع توسيع الظهير الغربى لميناء الإسكندرية من أعمال المنفعة العامة وبناء على ذلك قامت هيئة ميناء الإسكندرية باستلام
المساحة المذكورة ونظرًا لعدم ملكية الشركة لهذه المساحة فقد تم إخطار الهيئة العامة للسلع التموينية بصفتها المالكة للمساحة
المذكورة ويتم التنسيق معها لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض الخاص لتلك المساحة في ضوء أحكام القانون
رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
*لم يتم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية) أو تحويل هيئة السلع التموينية بأعيانها والتي تم تسليمها
للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لادارتها وتشغيلها تنفيذاً لقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار
وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ في ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف وعرض نتائج أعمالها على الأمانة
الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الأكثـر وهو الأمر الذي لم يتم بعد حتى تاريخه رغم مرور ما يزيد عن ٩
سنوات من تاريخ القرار السابق ذكره ، كما لم يتم حسم الخلاف مع هيئة المجتمعات العمرانية بشأن مطالبها للشركة بنحو
٤,٣٢٨ مليون جنيه أعباء قروض الصومعة ويتصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة نحو ١٠٥ مليون جنيه تحت
مسمى (مبالغ تحت التسوية) تمثل قيمة باقى تركيبات الصومعة بالإضافة إلى إجراء عمليات إحلال وتجديد للعديد
من المعدات والألات الخاصة بالصومعة والتي بلغت إجمالي المصروفات الاستثمارية نحو ٧٣ مليون جنيه منذ إنشاء
الصومعة، ومصروفات صيانة بنحو ٩٣٩ ألف جنيه خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة
وما يتربى على ذلك من أثار .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التي مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ وقد خاطبت الشركة هيئة
المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على
الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية
بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٢ لتحديد موعد لعقد اجتماع للرسول إلى اتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء
الإجتماع قدمت شركة الصوماع ثلاث بدائل لموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :-

البديل الأول في حالة تحمل الصوماع القيمة كاملة تتحمل هيئة السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة
القريغ في صومعة دمياط ومتيلتها في صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة في ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن
الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفترة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية .

البديل الثاني : تتحمل الصوماع بكلفة إنشاء الصومعة طبقاً للتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد
وتحتمل هيئة السلع التموينية (وزارة المالية) الباقى والذى يمثل تكالفة تمويل إنشاء الصومعة



البديل الثالث تتحمل الهيئة (وزارة المالية) قيمة التكاليف الرأسمالية وتحمل الصوامع الباقى بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى اتفاق نظراً لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أي سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه بواقي التركيبات سيتم تسويتها بعد الانتهاء من نقل ملكية الصوامع .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* مازال عدم التزام مصلحة الجمارك بإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم تحرير عقد اتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغرفة في ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسببية في حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٧٥ ألف جنيه، وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجلاسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم أول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة ولانياً وما زالت متولدة. يتبع اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

صدر الحكم في الدعوى المذكورة لصالح الشركة ضد مصلحة الجمارك المصرية وبناء على المذكرة التي تم عرضها على معالي الدكتور وزير التموين تفضل معاليه بمخاطبة الدكتور وزير المالية لتنفيذ الحكم الصادر ضد مصلحة الجمارك المصرية وجاري المتابعة لتنفيذ الحكم .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* عدم تحديد قواعد المعاملة المالية إنشاء وتوريد وتركيب الصوامع المعدنيتين بدمياط سعة ٧٠ ألف طن ، والعامرية بالاسكندرية سعة ٦٠ ألف طن لصالح الشركة العامة للصومام والتخزين منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الامارات لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) وبناء على ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الاوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الاستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالي بحق انتفاع للشركة القابضة للصومام والتخزين حيث تتولى الإدارة والتشغيل والصيانة دون تحديد معالجة الأثر المالي لها بالشركات التابعة وموقف تشغيلها ومعاملة المالية للتشغيل حيث يتم إدراج المصروفات والإيرادات الخاصة بتشغيل تلك الصومعة ضمن حساباتها والبالغ قيمتها نحو ٣،١٣ مليون جنيه في حين بلغت الإيرادات نحو ٢،٨٥٥ مليون جنيه ومحقه بذلك مجمل خسارة قدرها نحو ٢٧٤ ألف جنيه خلال الفترة من ٢٠١٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ هذا بخلاف ما تم إستقطاعه من أراضي الشركة بمجمع السلام بالعامرة لإنشاء تلك الصوامع منذ عام ٢٠١٤ بمساحة ٢٧٥٠٠ م٢ ولم يتم تحديد موقف تلك المساحة والمعالجة المحاسبية المترتبة على ذلك حيث مازالت متضمنه أصول الشركة بند الأرضي تلك المساحة ، في حين بلغت التكاليف الانتاجية للصومعة المعدنية بدمياط خلال العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ نحو ٢٠٢٢٢ مليون جنيه وإيراداتها خلال العام نحو ١١,٨٠٧ مليون جنيه بخسارة قدرها نحو ٧,٢٥١ مليون جنيه.

الامر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية للمشروع وكيفية إدارة تشغيل الصوامعين من الشركة المصرية القابضة للصومام والتخزين لصالح الشركة العامة للصومام والتخزين وما يترتب على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترن نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقيين وضع الأرضي المقام عليها الصوامع المملوكة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصوامعين فى ضوء توصيات اللجنة بجلاستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة .



الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* تضمنت الأصول الثابتة بصومعة سفاجا مبلغ نحو ١٥,٢٢٧ مليون جنيه تكلفة المنطقة الجمركية الجديدة بسفاجا والبالغ مساحتها نحو ٣٠٦٩٠ م٢ والتي لم يتم البدء في تشغيلها وذلك على الرغم من الانتهاء بالكامل من بناءها وتجهيزها بالأجهزة اللازمة والمتمنطة في تكلفة المباني والأسوار ومنظومة الدفاع المدني وميزان البسكول والأثاث والكاميرات الخاصة وأجهزة الكشف عن الممنوعات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وكذا الحصول على كافة موافقات الجهات الرسمية على التشغيل حيث صدرت موافقة من إدارة الحماية المدنية بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ وموافقة وزارة الاتصالات المؤرخة في ٢٠٢١/٧/٨ بشأن توافر الرابط الآلي وموافقة شرطة موانئ سفاجا ويأتي قرار السيد/ رئيس مصلحة الجمارك المصرية رقم (١٧٥) لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ علي اعتبار المستودع الجمركي العام للشركة العامة للصومام والتخزين خارج الدائرة الجمركية لميناء سفاجا البحري دائرة جمركية خطوة أخيرة على جاهزية تشغيل المنطقة الجمركية المذكورة.

الأمر الذي أضاع على الشركة ملايين الجنيهات حيث لم يتم تشغيل تلك المنطقة الجمركية حتى تاريخه (سبتمبر ٢٠٢٢) حيث يقدر الإيراد المتوقع لتلك المنطقة بمبلغ يتراوح بين مليون جنيه إلى ثلاثة ملايين جنيه شهرياً وجدير بالذكر سابق قيام الشركة بإضافة معظم تكاليف المستودع المذكور لحساب الأصول الثابتة للشركة وإحتساب الإلإلاك الواجب عنها خلال العام المالي السابق على الرغم من عدم تشغيله.

نوصي بضرورة العمل على تشغيل تلك المنطقة الجمركية في أقرب وقت ممكن حتى يتسرى الاستفادة من الاستثمارات التي ضخها فيها وتحقيق العوائد المناسبة عنها مع ضرورة إستبعاد التكلفة الدفترية لتلك المنطقة من الأصول الثابتة للشركة نظراً لعدم البدء في تشغيلها ومراعاة أن ذلك على حسابات الأهلال المختصة والإفادة بما يتخذ بهذا الشأن من إجراءات.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم تجهيز المنطقة الجمركية وفقاً للاشتراطات المطلوبة من مصلحة الجمارك والحماية المدنية والبيئة والأمن والحصول على كافة الموافقات اللازمة لإصدار ترخيص المنطقة الجمركية داخل حرم صومعة سفاجا ومنها شراء جهاز الأكس راي حيث تم استلامه وتركيبه في شهر مايو ٢٠٢٢ وتم الحصول على الترخيص من مصلحة الجمارك بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ وتم الاتفاق على توريد الجهاز الثاني المطلوب لتشغيل المنطقة الجمركية وتركيب جهاز اكس راي مستعمل بديل بمواصفات أقل من المواصفات المطلوبة وجارى المتابعة والتنسيق مع مصلحة الجمارك للبدء في تشغيل المنطقة بالجهاز البديل لحين توريد الجهاز الجديد.

وبالنسبة للملاحظة الخاصة بقيام الشركة بإضافة تكلفة المنطقة الجمركية لحساب الأصول فسيتم دراسة ما ورد بالملحوظة واتخاذ اللازم في ضوء الدراسة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* عدم الاستفادة من شونة الغلال المطورة المقامة على أرض مجمع السلام بالإسكندرية "ملك الشركة" وذلك طبقاً للاتفاق بين وزارة الدفاع المصرية وشركة بلومبرج جرين المتفقة لمنظومات الفرز والتعبئة والتغليف "مرحلة أولى" والذي تم استلامه وإجراء التجارب الأولية للمشروع في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ وإغلاق الشونة طوال تلك المدة دون استغلال لها حتى تاريخه نظراً لفشل تجربة التشغيل والتي أسفرت عن عدم ملائمة أجهزة الشونة لغرض المنشأة من أجله .

نوصي بضرورة الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها للتلاءم مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة مع إضمحلال قيمة أصول منظومة الفرز والتعبئة والتغليف .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم إنشاء شونة الغلال المطورة بمجمع السلام بالإسكندرية بمعرفة الدولة في إطار خطتها لتطوير الشون ولم تصدر حتى تاريخه أي قرارات تحدد طبيعة العلاقة المالية والقانونية لهذه الشون وسيتم إتخاذ اللازم في ضوء القرارات التي ستصدر في هذا الشأن .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* مازالت الملاحظات الفنية التي شابت أعمال تنفيذ وتطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمة والتي بلغ ما أمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث أن تلك الأعمال تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة



الوطنية للإنشاءات والتي نتج عن تنفيذها العديد من المخالفات طبقاً لما ورد بمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الادارى رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ لاستلام وتطوير شبكة الحريق حيث قامت اللجنة في ٢٠١٧/٢/٢٧ بحضور الاعمال المنفذة ولم تقم بالاستلام الابتدائى لها حتى تاريخه لعدم نهوض الملاحظات على الرغم من الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية بمحافظة الاسكندرية المؤرخة في ٢٠١٧/١/١٧ وقيام الشركة بتجديد تراخيص مزاولة النشاط الخاصة بالمجمع.

نكر التوصية ببحث ما سبق مع ضرورة العمل على دراسة الملاحظات الفنية عن تلك الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه الرجوع على المورد في تلك المخالفات خاصة في ظل عدم الاستلام الابتدائى لها لحفظ حقوق مستحقات الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم احالة الموضوع إلى القطاع القانوني للتحقيق وتم الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية عن أعمال تطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن مجمع السلام وتم الحصول على التراخيص الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركي ويتم الاستفادة من المخازن بتأجيرها للغير وبناء على اجراءات تجديد التراخيص للمخازن تم طرح مناقصة جديدة لعمل منظومة حماية مدنية تتوافق مع اشتراطات الحماية المدنية الجديدة وجاري تنفيذ الأعمال بمعرفة شركة الزهراء للمقاولات .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

*قامت الشركة بالإخلاء الطاريء للمقرات التي تشغلاها ومتلكها بميدان رمسيس - محافظة القاهرة تمهدًا لتسليمها إلى الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة وذلك بناء على مكاتبات عدة واردة لها من عدة جهات هذا وتتجدر الاشارة الى أن المساحة التي تمتلكها الشركة ضمن المنطقة المشار اليها تبلغ نحو ١٢ ألف متر مربع تقريباً .

وقد تم التصرف بالبيع بالمظاريف المغلقة للوطات خردة وكهنة مبني السببية والمخازن الملحقة طبقاً لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/١١ دون قيام الشركة بتسليمها بعد .

وتتجدر الاشارة إلى قرار مجلس إدارة الشركة رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٢/١/٣٠ بشأن الموافقة على قيام السيد المهندس الرئيس التنفيذي للشركة بمخاطبة السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بمخاطبة السيد اللواء / مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني بشأن موقف الأرض والخطة الزئنية التي تحددها الدولة لتطوير المنطقة .

نوصي بمتابعة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن مع ضرورة الوقوف على اجراءات التسليم من عدمه حتى يتثنى الحصول على التعويضات المقررة وMaisitam اتخاذها ب شأنها ومتابعتها او لا باول لحين الحصول على كافة مستحقات الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئيسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبني السببية لدخوله في نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وقد قامت الشركة بالتصرف بالبيع للخردة والمخالفات الموجودة في مبني السببية والمخازن الملحقة وتم إخلاء جزئي للمنطقة ويت الانتساق مع وزارة التموين لإخلاء المكان نهائياً بما يحفظ حق الشركة في الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

*تضمنت الأصول الثابتة - مباني وإنشاءات (قطاع بورسعيد ودمياط) العديد من مباني المخازن والحجرات والمنشآت داخل مبني بورسعيد ودمياط والتي ألت ملكيتها إلى الهيئة العامة لموانئ بورسعيد والهيئة العامة لميناء دمياط طبقاً للقرار الوزاري رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ الصادر من السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحري المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم (٢٨٢) تابع (ب) في ٢٠١٦ / ١٢ / ١٥ مادة رقم (٤١) وتتجدر الاشارة إلى أن تلك المنشآت بمنطقة بورسعيد مهلكة دفترياً بالكامل إما مبني صومعة دمياط منها ما هو مهلك دفترياً والأخر متبقى له قيمة دفترية .

نوصي بضرورة إتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تطبيق القرار الوزاري المشار إليه مع اجراء التصويبات اللازمة ومعالجة باقي قيمة تلك الأصول كاضمحلال حتى تظهر أصول القطاع - مباني وإنشاءات بصورةها الصحيحة .



السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
بالنسبة للمباني والإنشاءات داخل ميناء بور سعيد ودمياط جميعها مرخصة وفي حيازة الشركة وتقوم بممارسة
أنشطةها في هذه الأماكن وتحصيل الأيرادات الناتجة عن هذا الأنشطة بصورة هادنة ومستقرة ولا يوجد أى منازعة
على ملكية هذه المباني والمنشآت .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
* وجود بعض الطاقات الإنتاجية المتاحة وغير مستغلة منها أراضي ومباني ومخازن وألات ومعدات بلغ ما أمكن حصره
منها نحو ٣٢٠٠٦١ مليون جنيه بخلاف ما هو بدون قيمة وبيانها على النحو التالي:-

*نحو ١٦٣ ألف جنيه تكلفة دفترية بمساحات تخزينية متاحة للتأجير وغير مستغلة بقطاع القاهرة (إمبابة ، الهرم).

*نحو ١٤٦ ألف جنيه التكلفة الدفترية لمخزن غمرة البالغ مساحته نحو ١٢٣٣ متر مربع بالشارابية.

*نحو ٤٢٧ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية لما أمكن حصره من آلات صومعة شبرا.

*محطة تعينة الأجولة بصومعة شبرا منذ سنوات فضلاً عن مساحة الأرض الموجودة أمام هذه المحطة والتي تقدر مساحتها ٢٤٢٠٠ بارضية خرسانية ويتصل بذلك وجود شفاط متصل على عجل شفاط متعطل منذ سنوات ومخزن بالعراء ببناء الصومعة وصدر بشأنه قرار مجلس إدارة رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢/١/٣٠ جلسة ٢٠٢٢١١٣٠ بالموافقة علي بيعه الأمر الذي لم يتم حتى تاريخ المراجعة (سبتمبر ٢٠٢٢).

*مساحة ١٦ ألف م٢ داخل ميناء دمياط خلف الصوامع أرض فضاء وكذا مخزن دراكون ببور سعيد والبالغ مساحته نحو ١١٠ م٢ منذ عدة سنوات.

*نحو ٢٠٥ مليون جنيه تمثل في تكلفة سيور ونوافل والخلايا المعدنية الخاصة بالمخزن الأفقي (المؤجر للغير) بصومعة دمياط.

*نحو ١٠١٧ مليون جنيه تمثل قيمة التكلفة الدفترية لعدد ٢ ناقل سيور متحرك على عجل كاوتش لتشغيل الشحن النهري بميناء دمياط والسابق شراؤهما في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

*نحو ٩٨٨ ألف جنيه قيمة التكلفة الدفترية لعدد ٢ غربال ميكانيكي غير مستغلة منذ تركيبه عام ٢٠٠٥ بصومعة دمياط.

*نحو ٣٤٥ ألف جنيه قيمة التكلفة الدفترية لناقل جنزييري بالمخزن الأفقي بصومعة دمياط.

*نحو ٢٤٤ ألف جنيه تمثل التكلفة الدفترية لالة الرافع رقم (١) ، (٢) بمنطقة بور سعيد (بواقع ٨٤٩٧٥ جنيه للأول ، ١٥٨٩٧١ جنيه للثانية) والعاطلة كلها عن العمل طوال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

*نحو ٦٣ ألف جنيه قيمة التكلفة الدفترية لعدد ٢ ماكينة شفط رقمي ٦٢٥، ٧١٦ بصومعة دمياط عدد (١) مقطورة وخلطة خرسانية بمنطقة بور سعيد.

*عدد ٦ خلايا معدنية ملحقة بالمخزن الأفقي ، عدد ٤ نوافل قمح خاصة بخلايا تعينة الأجولة ، عدد ٦ خلايا خرسانية خاصة بتعينة الأجولة متوقفة منذ عدة سنوات مع انتهاء العمل بالقمح المعبأ منذ عام ٢٠٠٠ تقريراً بصومعة دمياط.

*الخلية المعدنية بالصومعة الخرسانية المعدة لاستقبال البذور التي يتم فصلها في حال استخدام الغرابيل (سالفه الذكر) في أعمال الفصل بصومعة دمياط.

*نحو ٧٧ ألف جنيه قيمة عدد ٢٣ ماكينة خياتة متعددة الأغراض والأنواع بمنطقة بور سعيد.

*نحو ٥٤٨ ألف جنيه تكلفة عدد ٨٤ شقة بالإسكان الاداري للشركة بمدينة دمياط الجديدة نظراً لتصدع المبنى وإحتياجه لترميم شامل طبقاً لتقرير الاستثماري منذ عام ٢٠١٧).

*الطابق الثاني بميناء بور سعيد والذي تبلغ عدد الغرف غير المستغلة نحو ٢٠ غرفة على الرغم من وجود مصعد بضائع كبير.

*نحو ٨،٥٣٥ مليون جنيه قيمة التكلفة الدفترية لعدد ٧ ماكينة شفط ماركة نирول بمشتملاتها (مواسير وليات سحب) بميناء الاسكندرية.



- *نحو ٧٤٠ مليون جنيه قيمة التكلفة الدفترية لبعض الأصول بميناء الدخيلة والتي تمثل في عدد ٧ ماكينة شفط نير و فيjen لصغر القدرة الإنتاجية على التفريغ وزيادة استهلاك الوقود لها لقدم تلك المعدات.
- *نحو ٢٣٦ مليون جنيه التكلفة الدفترية لعدد ١١ هوبير إستقبال الغلال بميناء الإسكندرية.
- *نحو ١٨٠٠ مليون جنيه التكلفة الدفترية لشفاط هوائي محلي الهيئة العربية للتصنيع بميناء الإسكندرية.
- *نحو ١٦٦ مليون جنيه التكلفة الدفترية لرأس جرار رقم ٨١٢ س وج بقطاع الحركة والنقل بقطاع الإسكندرية.
- *نحو ١٦٥ ألف جنيه قيمة التكلفة الدفترية لونش جروف ٢٥ طن المعدة رقم ٣٥٨ بقطاع الحركة والنقل بقطاع الإسكندرية.
- *العمارتين السكنيتين المجاورتين للصومعة(خارج الميناء) والبالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٦٩٤٣٦ جنيه بمساحة ١٤٥،٧ م٢ وكل عمارة مكونة من ثلاثة أدوار ، وعدد ستة شقق سكنية مساحة الشقة الواحدة حوالي ٦٥ م٢ بصومعة سفاجا.
- *جدير بالذكر أن العمارتين المذكورين بحاجة إلى أعمال ترميمات وإصلاحات وصيانة عاجلة.
- *عدد ١٨ محل تكلفتهم الدفترية نحو ٣،٢٥٣ مليون جنيه نظر لعدم تغير الغرض من استخدامها من مخازن إلى تجاري في مجلس مدينة سفاجا.

*العديد من الأصول الثابتة - (مباني وإنشاءات) والطاقات العاطلة غير المستغلة بلغ ما أمكن حصره منها بنحو ٢٦٩ ألف جنيه بصومعة سفاجا وتمثل في سخانات شمسية ، دار الضيافة ، دار الحضانة ، مبني الجمعية الفنية.

*نحو ٣٨٩ ألف جنيه (بخلاف ما هو بدون قيمة) بمنطقة السويس وتمثل في الآتي (مشمعات ، أجهزة معامل ، ونش ، حفار ، كشك (الوميتال)).

نوصي بضرورة العمل على دراسة سبل التصرف الاقتصادي الأمثل للأصول المكثفة وإصلاح المعطلة منها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية رقم (١٠) الأصول الثابتة وآهلاتها فقرة (٦٢) والتي تنص "على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من دفاترها ، ولا تتوقع المنشأة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه " مع حصرها وإدراجها بالقواعد المالية تحت مسمى "الأصول المحافظ عليها لغرض البيع" وما يتربت على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
 بالنسبة لمساحة ٧٧٠٠ متر مربع والخاصة بشونة الشفاطات بامبابة وهذه الأرض مخصصة للنقل النهرى وتدخل فى نطاق طرح النهر ويتم حاليا استقبال الصنادل التى تقوم بنقل القمح عليها وتفرغيها داخل صومعة امبابة فيما يخص مساحة ٢٦٠٠ متر مربع بالشونة الترابية بالمرивوطية تم عرضها على العملاء ونظرأ لتدنى القيمة الإيجارية التي قدمت لم توافق الشركة على العروض وتسهدف الشركة الإستفادة من هذه الأرض بعد الإنتهاء من إنشاء المحلات التجارية على سور شونتى المرivوطية سواء كجراج للسيارات أو منطقة مخازن لخدمة نشاط المحلات التجارية وبالنسبة لعدم استخدام محطة تعبئة الأجرولة بصومعة شبرا ودمياط فهي جزء من مكونات الصوماع وغير مستخدمه نظرأ لتوجه الدولة بالغاز القمح المعبأ وبالنسبة للأرض البالغة ٤٢٠٠ متر مربع فهي تمثل حرم لصومعة وستستخدم فى مناورة السيارات وبالنسبة لشفاط المتنقل سيتم اتخاذ اجراءات التخلص منه بالبيع وبالنسبة لباقي الأصول التي تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٤٢٧ ألف جنيه والمتمثلة فى لباقي الموازين الخاصة بمحطة التعبئة اسفل بناكر الصرف وميزان صرف صب سكة حديد وعدد ٣ ونش رفع وتنزيل هذه الأصول وارده مع الصومعة منذ إنشائها ولا يمكن فكها لأنها من ضمن مسارات القمح بالصومعة .

بالنسبة لمخزن غمرة فقد تم تأجير المخزن خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ وبالنسبة للشفاطات المتنقلة في ميناء الدخيلة فنظرأ لدخيله فنظرأ لقادهم وتعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة للإصلاح فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لطرحهم للبيع في مزاد على وينطبق ذلك على الشفاط الهوائي المحلي الصنع المورد من الهيئة العربية للتصنيع وكذلك الهوابير الموجودة بقطاع الإسكندرية .

وبالنسبة لتصدع المبني الخاص بالسكن الإداري في دمياط فقد صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته في ٢٠٢١/١٠/٣١ بتكليف مكتب استشاري لعمل تقرير فنى عن الحالة الهندسية للعقار وتم استلام التقرير الهندسى وتم اصدار



التراخيص اللازمة لأعمال الترميم من جهاز المدينة وجارى اتخاذ اللازم نحو إسناد أعمال الترميم لإحدى الشركات لتنفيذ أعمال الترميم .

وبالنسبة لعدد (١٨) مخزن والمعارتين السكنيتين بمنطقة سفاجا تسعى الشركة لتأجيرهم للغير .
وسيتم دراسة باقى ما ورد باللاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
*وجود العديد من الورش الانتاجية الضخمة بقطاعات الشركة الانتاجية المختلفة (قطاع القاهرة ، صومعة سفاجا) تحتوي على العديد من الالات والمعدات والأوناش وبكميات كثيرة وذو إمكانيات إنتاجية هائلة وتبلغ التكلفة الدفترية لها بورشة صومعة شبرا نحو ٩٠٠ ألف جنيه ، بورشة صومعة إمبابة نحو ٣٧٧ ألف جنيه مهلكه بالكامل وقيمتها السوقية تزيد عن ذلك كثيراً كما أن بعض تلك الالات معطله.

نوصي بضرورة العمل على تحقيق أقصى إستفادة ممكنه من تلك الامكانيات الانتاجية بما يعود بالنفع على الشركة ونتائج أعمالها.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم دراسة ما ورد باللاحظة واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- بلغ رصيد حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ٨١،٤٩٠ مليون جنيه وتمثل أهمها في :-

*نحو ٣٩٧ مليون جنيه ضمن حساب التكوين الاستثماري قيمة المنصرف على تنفيذ وإنشاء الصومعة المعدنية ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بورسعيد منها مبلغ نحو ٢١،٧ مليون جنيه قيمة إجمالي الأعمال المنفذة بموجب عدد ٤ مستخلصات المسندة إلى شركة رواد الهندسية الحديثة خلال الفترة من مارس حتى يونيو ٢٠٢٢ بنسبة تنفيذ ٢،٩ % طبقاً للجدول الزمني للمشروع حيث أن قيمة الأعمال والتوريدات والتركيبات المحلية تبلغ قيمتها نحو ٢٦٥،٤ مليون جنيه غير شامل ضريبة القيمة المضافة في حين أن قيمة الأعمال المذكورة شاملة ضريبة القيمة المضافة تبلغ قيمتها نحو ٢٧٨،٧ مليون جنيه بخلاف مبلغ نحو ٧،٦٩٠ مليون يورو للتجهيزات الفنية ومدة تنفيذ العملية ١٨ شهراً من تاريخ إسلام الدفعه المقدمة في ٢٠٢٢/٢/٤ بمعدل تنفيذ أعمال شهري نحو ١٥،٥ مليون جنيه شهرياً وباجمالي قدرها نحو ٦٢ مليون جنيه في الأربعة أشهر (من ٢٠٢٢/٢/٤ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠) مما يعني تأخر الشركة المنفذة في تنفيذ الأعمال المكلفة بها مما يعرض المشروع للتأخير.

* نحو ٢١،٨٩٠ مليون جنيه ضمن حساب الانفاق الاستثماري قيمة الدفعه المقدمة بواقع ١٠ % المحولة إلى شركة نيرو الالمانية بناء على العقد المبرم معها بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٣ بمبلغ إجمالي قدره نحو ٥،٥ مليون يورو لتوريد وتركيب عدد ٢ شفاط قدرة ٦٠٠ طن ساعة وقد تم التحويل بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٤ بواقع ١،٠٩٦ مليون يورو تعادل نحو ١،١٧٥ مليون دولار تعادل نحو ٢١،٨١٠ مليون جنيه مصرى مضافاً إليها الغواند المدنية الخاصة بها بمبلغ ٧٩٤٢٢ جنيه (عن الفترة من ٤/٢٤ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل تقديم شركة نيرو خطاب ضمان بنكي بذات القيمة تمويلاً من صندوق الأوليك للتنمية الدولية طبقاً لاتفاقية القرض الموقعة من السيد الدكتورة وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٤ بمبلغ ١٤ مليون دولار (كأول استخدام لهذا القرض) مقابل تعليمة ذات القيمة إلى حساب الالتزامات طويلة الأجل - قرض صندوق الأوليك للتنمية الدولية.

* نحو ٤٧٣،٤ مليون جنيه بحسب الانفاق الاستثماري قيمة باقى الدفعه المقدمة للقاول المنفذ للمشروع (شركة الرواد الهندسية الحديثة) علي النحو سالف الاشارة.

نوصي بضرورة حث المقاول المنفذ للأعمال المدنية والتجهيزات الفنية على سرعة دفع البرنامج الزمني لتنفيذ المشروع نظراً للتأخر في تنفيذه كما نشير إلى التأخير الشديد في البدء في تفعيل عقد توريد وتركيب الشفاطات مع شركة نيرو الالمانية حيث تم تفعيله بدءاً من ٤/٥/٢٠٢٢ بعد مرور نحو ستة أشهر على توقيعه في ٢٠٢١/١١/٢٣ ومدة تنفيذ العقد ثمانية عشر شهراً من تاريخ إسلام الدفعه المقدمة مما سيكون له اثر سلبي على المشروع والشركة.

**السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة**

تم توقيع العقود الخاصة بتنفيذ مشروع انشاء صومعة معدنية سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بور سعيد مع شركة رواز الهندسة الحديثة وشركة نيرو الالمانية يتم متابعة تنفيذ الأعمال لمشروع إنشاء صومعة معدنية بميناء غرب بور سعيد على كافة المستويات لتذليل العقبات وحل المشاكل وتم سداد الدفعة المقدمة عن طريق القرض الممنوح من صندوق الأوبك للتنمية الدولية لشركة نيرو وشركة كميرا والعمل جارى بالموقع طبقاً للجدول الزمني المحدد تحت إشراف استشارى الشركة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريـا – وكيل الـادارة الجهاز المركـزي للمـحاسبـات
تم جرد المخزون ومطـلقة نتـائجـه على السـجلـات والـبلغـ قـيمـته في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نـحو ٦٥،١٨٩ مليون جـنيـه (بعد خـصمـ مـخـصـصـ هـبوـطـ أـسـعـلـ الـبـلـغـ نـحو ٤٥ الفـ جـنيـهـ) بمـعـرـفـةـ الشـرـكـةـ وـتـحـتـ مـسـنـوـيـتـهاـ وـتـحـتـ إـشـرـافـاـ الاـخـبـارـيـ في ضـوءـ الـأـمـكـنـاتـ الـمـتـلـعـةـ

كـامـاتـ تـقـيـمـةـ وـقـاـلـلـقـوـاعـدـ وـالـاسـسـ الـمـتـبـعـةـ فـيـ الـعـامـ السـلـيـقـ،ـ وـقـدـ تـبـيـنـ بـشـانـهـ ماـ يـلـيـ:

* مـازـالـ المـخـزـونـ يـتـضـمـنـ بـعـضـ الـأـصـنـافـ الـرـاكـدـ مـنـذـ عـدـةـ سـنـوـاتـ بـلـغـتـ تـكـلـفـتـهاـ الدـفـتـرـيـةـ نـحوـ ٤،٣٤٥ـ مـلـيـونـ جـنيـهـ "ـ وـقـاـ

لـحـصـرـ الشـرـكـةـ "ـ وـبـنـسـبـةـ نـحوـ ٧%ـ مـنـ التـكـلـفـةـ الدـفـتـرـيـةـ لـمـخـزـونـ قـطـعـ الغـيـارـ الـبـالـغـةـ نـحوـ ٦٥،١٨٩ـ جـنيـهـ مـكـونـ بـشـانـهاـ مـخـصـصـ هـبوـطـ أـسـعـلـ الـبـلـغـ نـحوـ ٤٢٥ـ الفـ جـنيـهـ بـالـمـخـالـفـةـ لـمـعيـارـ الـمـحـاـبـةـ الـمـصـرـىـ رقمـ (٢)ـ .ـ

نـوـصـيـ بـضـرـورةـ درـاسـةـ أـوـجـهـ الـاسـتـفـادـةـ مـنـ الـمـخـزـونـ الرـاكـدـ وـبـطـيـءـ الـحـرـكـةـ مـعـ تـطـبـيقـ ماـ وـرـدـ بـالـفـقـرـاتـ أـرـقـامـ (٩ـ ،ـ ٢ـ٨ـ ،ـ ٩ـ)ـ

٤ـ مـنـ مـعيـارـ الـمـحـاـبـةـ الـمـصـرـىـ رقمـ (٢)ـ وـالـخـاصـ بـالـمـخـزـونـ.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

تم حصر المخزون الراكد وجاري عرض الاصناف التي يمكن استخدامها في باقي قطاعات الشركة وسيتم اتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريـا – وكيل الـادارة الجهاز المركـزي للمـحاسبـات

* مـازـالـ الشـرـكـةـ لـمـ تـحـددـ الـمـسـنـوـيـةـ عـنـ الـأـصـنـافـ الـتـىـ تـمـ سـرـقـتـهـاـ مـنـ مـخـزـونـ الرـاكـدـ (ـالـمـسـتـعـمـلـ)ـ بـالـدـخـиـلـةـ وـمـجـمـعـ السـلـامـ بـالـرـغـمـ مـنـ تـشـكـيلـ لـجـنـةـ بـالـأـمـرـ الـادـارـىـ الـمـحـلىـ رقمـ (١١)ـ الصـادـرـ بـتـارـيخـ ٢٠١٧/١٠/١٩ـ لـحـصـرـ الـأـصـنـافـ الـتـىـ تـمـ سـرـقـتـهـاـ وـكـذـاـ مـاـ أـوـصـتـ بـهـاـ اللـجـنـةـ مـنـ ضـرـورـةـ نـقـلـ الـأـصـنـافـ مـنـ الـمـخـزـونـ لـعـدـمـ توـافـرـ الـاحـتـيـاطـيـاتـ الـأـمـنـيـةـ وـانـ الـمـخـزـونـ غـيرـ صـالـحـ لـلـخـزـينـ بـهـ "ـ حـيـثـ قـامـ الـقـطـاعـ الـقـانـوـنـيـ بـأـعـالـمـ شـأنـهـ فـيـ الـوـاقـعـةـ كـمـ جـاءـ بـرـدـ الشـرـكـةـ أـنـهـ تمـ اـحـالـةـ الـوـاقـعـةـ إـلـىـ الـنـيـابـةـ الـعـامـةـ

نيـابـاتـ الـدـخـيـلـةـ وـالـعـامـرـيـةـ الـجـزـيـئـةـ بـمـوجـبـ أـرـبـعـةـ مـحـاضـرـ لـإـعـالـمـ شـوـنـنـهاـ .ـ

نـوـصـيـ بـمـوـافـقـاتـنـاـ بـمـاـ اـسـفـرـتـ عـنـ التـحـقـيقـاتـ وـبـلـاغـ الـجـهـازـ طـبـقـاـ لـلـقـاـنـونـ رقمـ ١٤٤ـ لـسـنـةـ ١٩٨٨ـ وـتـعـيـلـاتـهـ وـمـاـ يـتـرـتـبـ عـلـىـ ذـلـكـ مـنـ أـثـارـ .ـ

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

تم إحالة الموضوع إلى النيابة العامة برقم حصر حصر تحقيق تحت رقم ٤٥٤٥ لسنة ٢٠١٨ عامية أول حيث انتهت التحقيقات إلى مجازاة السيد /طارق راشد أحمد بخصم ثلاثة أيام من الراتب وذلك لإهماله في اداء واجبه الوظيفي .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريـا – وكيل الـادارة الجهاز المركـزي للمـحاسبـات

* مـازـالـ مـخـزـونـ قـطـعـ الغـيـارـ يـتـضـمـنـ الـعـدـيدـ مـنـ الـأـصـنـافـ بـدـونـ قـيـمـةـ وـكـذـاـ بـوـاقـيـ التـرـكـيـاتـ بـجـمـيعـ مـخـازـنـ قـطـعـ الغـيـارـ بـالـشـرـكـةـ وـمـنـهـ صـوـمـعـتـ شـبـراـ ،ـ إـمـبـاـبةـ وـإـسـكـنـدـرـيـةـ وـيـتـصـلـ بـذـلـكـ عدمـ تـحـدـيدـ الـحـالـةـ الـفـتـنـيـةـ لـمـخـزـونـ قـطـعـ الغـيـارـ (ـجـيـدةـ – مـسـتـعـلـةـ)ـ .ـ

نـوـصـيـ بـضـرـورةـ بـحـثـ مـدـىـ حـاجـةـ الشـرـكـةـ لـتـلـكـ الـبـوـاقـيـ مـنـ عـدـمـهـ حتـىـ يـتـسـنـيـ الإـسـتـفـادـةـ مـنـهـاـ مـعـ ضـرـورـةـ اـتـخـاذـ الـلـازـمـ نـحوـ تـسـعـيرـ كـافـيـةـ الـأـصـنـافـ الـمـوـجـودـةـ بـالـمـخـازـنـ لـمـاـ لـذـكـ مـنـ أـثـارـ مـالـيـةـ عـلـىـ الـقـوـامـ الـمـالـيـ لـلـشـرـكـةـ .ـ

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة
سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الاحاطة بأن جميع أصناف بوaci التركيبات

تم تسعيرها ويتم الصرف منها طبقاً للإحتياجات أثناء إجراء أعمال الصيانة والإصلاح .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريـا – وكيل الـادارة الجهاز المركـزي للمـحاسبـات

- وجود العديد من البصائر المخزنة وتشغل حيز من المساحات التخزينية بالمخازن داخل الدائرة الحمراء بالشركة (مهمل أو علي نمة قضايا) بمناطق بور سعيد وسفاجا والسويس لم يتم أصحابها بالأفراج عنها منذ سنوات صدرت بشأنها قرارات من



مصلحة الجمارك بأعتبارها مهملاً وبطينة الحركة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة من المساحات التخزينية التي تشغله وسوء الحالة التخزينية بالمخازن تم إغلاق جزء ضئيل منها بمنطقة بور سعيد خلال العام.

ويحصل بما سبق توقف الشركة عن حساب الإيجارات على هؤلاء العملاء والتي أصبحت بضائعهم مهملاً تحت تصرف مصلحة الجمارك وعدم إدراجها كبيانات إحصائية الأمر الذي يؤدي لعدم معرفة حقوق الشركة الفعلية في هذه البضائع عند التصرف فيها بمعرفة مصلحة الجمارك حيث يتم مخاطبة مصلحة الجمارك بتحصيل مستحقات الشركة عند التصرف في البضائع المهملاً وبيعها دون تحصيل أيه مبالغ وذلك بمنطقة بور سعيد وصومنة سفاجا والتي تقدر بعدها ملابيin من الجنيهات في حين تم تحصيل مبلغ ٦١٣ ألف جنيه من مصلحة الجمارك - منطقة السويس من مبيعات المهملاً خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

نوصي بضرورة العمل على مخاطبة الجهات المختصة حتى يتسرى التخلص من تلك المهملاً وإمكانية الاستفادة من تلك المساحات التخزينية المتاحة مع حساب الإيجارات على العملاء وإدراجها كبيانات إحصائية للمطالبة بها عند التصرف في هذه البضائع ومطالبة مصلحة الجمارك المصرية بمستحقات الشركة في مبيعات المهملاً.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

يتم التخزين بناء على تعليمات الجمارك وبعد مرور الفترة المنصوص عليها قانوناً يتم بيع هذه البضائع بالمزاد ، وتقوم الشركة بتحرير فواتير المهملاً عند البيع بالMZAD لإنجاز حقها في مقابل تخزين هذه البضائع وتقوم الجمارك كل فترة بموافقتنا بمقابل حصة الشركة من بيع هذه البضائع بعد حصول الدولة على مستحقاتها من رسوم جمركية وضرائب بمنطقة السويس ولا تملك الشركة حق رفض تخزين هذه البضائع ويتم مخاطبة الجمارك بصفة مستمرة للتخلص من هذه البضائع مع حفظ حق الشركة في تحصيل مستحقاتها .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- ظهر حساب العملاء في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مدينًا بنحو ٧٩٧،٥١٨ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإضمحلال البالغ نحو ١٠،٧٦٨ مليون جنيه) ودانتاً بنحو ١٣٦٢ ألف جنيه وقد تبين بشانه ما يلى:-

• التأخر في إرسال المصادرات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة حيث تم إرسالها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٩ ولجانب من أصحاب تلك الأرصدة الأمر الذي ترتب عليه عدم تلقى آية ردود حتى تاريخ الفحص (سبتمبر ٢٠٢٢).

نوصي بضرورة العمل على إرسال المصادرات في وقت مبكر فور إنتهاء السنة المالية حتى يتسرى لنا تلقى الردود عنها والتحقق من صحة الأرصدة المدينة والدائنة في تاريخ القوانين المالية.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

*لم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كافة أرصدقها الظاهرة بحساب العملاء والموردين في ٢٠٢٢/٦/٣٠ - وبالنسبة نحو ١٣٢٩ مليون جنيه مدينًا، نحو ١٣٣٤ مليون جنيه دانتاً بعد تأثيره بقيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ ، وتجدر الإشارة إلى أن آخر مطابقات مالية تم إجراؤها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ في حين تم إجراء المطابقات الكمية عن السنوات التالية وحتى العام المالي المنتهي في ٢٠٢١/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن آخر مطابقة مالية سالفة الإشارة حتى تاريخ الفحص في سبتمبر ٢٠٢٢ والتي تتمثل أهمها في:-

نحو ١٤،٥٥٥ مليون جنيه (مدينًا) قيمة مصاريف إدارية بواقع ٦٪ عن نقليات منفذه بمعرفة سيارات الشركة عن الأعوام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وشهر ديسمبر ٢٠١٩ وتعترض الهيئة العامة للسلع التموينية على سدادها رغم سابق صدور حكم لصالح الشركة في الدعوى رقم ٧٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ بالحقيتها بمبلغ ٤١٨ ألف جنيه عن الفترة من ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٣ كما تم إقامة دعوى أخرى برقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٨ مدني جنوب القاهرة للمطالبة بمستحقات الشركة عن الفترة من ٢٠٠٤ حتى آخر مطابقة تم إجراؤها مع الهيئة



وقضت بعدم الاختصاص والاحالة للقضاء الإداري ولم يحد لها جلسة بعد وتجدر الاشارة أنه يقابلها رصيد بذات القيمة بحسب الأرصدة الدائنة الأخرى.

* نحو ٢,٥٥ مليون جنيه (مدینا) قيمة فروق مطابقة الاعمال المتممة للتفریغ عن الاعوام السابقة دون وجود تفاصيل توضح طبيعتها حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ (آخر مطابقة مالية مع الهيئة).

* نحو ١,٤٤٣ مليون جنيه رصيد دائن تحت مسمى عجوزات شركات وجمعيات نقل دون اجراء المطابقة عليه.

* عدم حسم الخلاف للفروق الدائنة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية البالغة نحو ٢١,٧ مليون جنيه قيمة كمية ٩٧٩١,٦ طن أذرة متحفظ عليها بشونة الاعلام والمروريطة والشفلات على الرغم من حصول الشركة على حكم في الاستئناف رقم ٥٤٣٨ لسنة ٢٠١٢/١١/١٢ ضد الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية والمرتبطة بهذه الكمية والزامها بسداد نحو ١٧,٧٥٨ مليون جنيه وحصول الشركة على الصيغة التنفيذية للحكم دون تنفيذ الحكم وإتخاذ الإجراءات اللازمة للحجز على البنوك والممتلكات.

* نحو ٣,٨٩٦ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن مصروفات إعادة تصدير البالغة تيوفورس التابعة لشركة التجار المصريين.

* لم يتم اجراء المطابقات الواجبة مع مطاحن القطاع الخاص (القاهرة - القليوبية - الجيزة) عن مسحوبات الاقماح (مستورد - محلى) لعملاء القطاع الخاص التابعة لهم عن مسحوبات العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بالمخالفة للتوجيه الوزاري رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قيام مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمطابقة مع الشركات التي تقع في نطاقها كل ثلاثة أشهر.

ويتصل بذلك مطالبة الشركة للهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٧,١١٧ مليون جنيه فروق فناد الشفط والتفریغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن الهيئة المذكورة كانت تحاسب الشركة على الفناد قبل تعديلاها بموجب اعتماد السيد الدكتور / وزير التموين والتجارة الداخلية علي توصية اللجنة المشكلة بناء علي القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥ .
نوصي بضرورة اجراء المطابقة على كافة أرصدة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة بالقوائم المالية في ٢٠٢٢/٦/٣ وأجراء التسويات الازمة في ضوء ما تسفر المطابقة وما يتربّع على ذلك من آثار حفاظاً على أموال الشركة، مع ضرورة بحث و اجراء التسويات الازمة عن الخلافات الواردة بالمطابقة التي تمت في عام ٢٠١٥ لاما لذلك من اثر على نتائج الاعمال .

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

جارى التنسيق مع السادة المسؤولين بهيئة السلع التموينية لإستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم اجراء المطابقة عن نشاط النقل والتفح المحلي حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتم اجراء المطابقات الكمية للفحص المستورد حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ وجارى التنسيق لإجراء المطابقات الكمية مع مطاحن القطاع الخاص عن الكميات المسلمة لهم وبالنسبة لمبلغ ٤,٠٥٥ مليون جنيه فهو قيمة المصارييف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهي محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية وما زالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لجسم هذا الموضوع فى ضوء الأحكام الصادرة فى هذا الشأن ، وبالنسبة لمبلغ ٢١,٧ مليون جنيه قيمة كمية ٩٧٩١,٦ طن أذرة متحفظ عليها بشونة الاعلام فهذا الموضوع مرتبط بحصول الشركة على حكم في الاستئناف رقم ٥٤٣٨ لسنة ٢٠١٢/١١/١٢ ضد الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية والمرتبطة بهذه الكمية والزامها بسداد نحو ١٧,٧٥٨ مليون جنيه وحصول الشركة على الصيغة التنفيذية للحكم وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات الازمة للحجز على البنوك والممتلكات. الخاصة بالشركة الوطنية وسيتم إجراء التسويات الازمة بعد تنفيذ الحكم المذكور وبالنسبة لمبلغ ٣,٨٩٦ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن مصروفات إعادة تصدير البالغة تيوفورس التابعة لشركة التجار المصريين وجارى المتابعة مع هيئة السلع التموينية لتحصيل هذا المبلغ وبالنسبة لمبلغ ١,٤٤٣ مليون جنيه رصيد دائن تحت مسمى عجوزات شركات وجمعيات نقل دون اجراء المطابقة عليه. جارى إجراء المطابقة مع هيئة السلع على هذا المبلغ أما بالنسبة لباقي المبالغ الواردة بالملحوظة سيتم الدراسة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .



الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* مازال حساب العملاء يتضمن العديد من الأرصدة المتوقفة منذ سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٤,٦٢٣ مليون جنيه. "يتمثل في:

* نحو ١١,٥٤٥ مليون جنيه باسم شركة " التجار المصريين قيمة أجور تخزين أقماح حمولة الباخرة رويدا كراون رحلة ٢٠٠٨/١٠/١٠ المخالفة للمواصفات و القيمة الإيجارية لمخزني الأمان بالورديان ومجمع السلام بالعامرية عن الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ حتى ٢٠١٠/٦/١ تم رفع دعوى قضائية رقم ٥٤٥٨ لسنة ٢٠٠٩ مدني كلى الإسكندرية ضد العميل المذكور صدر بشأنها حكم بجلسة ٢٠٢٢/٦/٢٧ لصالح الشركة وإلزامه بسداد مبلغ ١١,٥٤٣ مليون جنيه.

* نحو ١,٢١٥ مليون جنيه تمثل أرصدة عملاء التخزين المتتنوع للقطاع الخاص بقطاع القاهرة منذ عدة سنوات بعضها محل نزاع قضائى منها مبلغ ١٥٠ ألف جنيه باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية ، وتتجذر الإشارة إلى صدور حكم لصالح الشركة ضد الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية في الدعوى رقم ٢٠٧١ لسنة ٢٠٠٩ تعويضات شمال القاهرة بالتزامها بسداد تعويض قدره ٢٣ مليون جنيه وتم إسنتافها من قبل الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية برقم ٥٤٣٨ لسنة ١٥ ق شمالي القاهرة صدر فيها حكم بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ بتعديل الحكم المستأنف بتعديل مبلغ التعويض نحو ١٧,٧٥٨ مليون جنيه وقامت الشركة باستخراج الصيغة التنفيذية للحكم دون تنفيذه حتى تاريخه (سبتمبر ٢٠٢٢).

* نحو ١,٠٤٧ مليون جنيه باسم /شركة إيه إم إيه للخدمات الجمركية يمثل قيمة إيجار مخزن مساحته ٢١٠٣٠ م بجوار باب (٤٦) الجمرك وتم رفع الدعوى رقم ٥٦٦٩ لسنة ٢٠٠٩ مدني كلى الإسكندرية وقد صدر حكم فيها بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ بإلزم الشركة المدعى عليه بسداد المبلغ، وتم إسنتاف الحكم بموجب الدعوى رقم ٥٨٩٣ لسنة ٧٦ ق إسنتاف مازالت متداولة للحكم ومكون عنها مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بكامل القيمة.

* نحو ٤٢٥,٢ ألف جنيه باسم شركة كيان للتجارة الدولية يمثل قيمة إيجارات مستحقة على العميل بتاجير مخازن بميناء الدخيلة ومرفوع عنها الدعوى رقم ٢٠١٦/٢١٩١١ ومازاله متداولة أمام القضاء .

* نحو ٢٣٠ ألف جنيه تمثل بعض الأرصدة المدينة المرحلة منذ عدة سنوات مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الآخر صدرت بشأنه أحكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ بعد.

* نحو ١٩٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة التجارية لتنمية الصادرات وقد صدرت بشأنه أحكام قضائية مشموله بالتنفيذ منذ ٢٠٠٥/١٠/٢٦ لصالح الشركة وبخلاف الفوائد المستحقة ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه.

* نحو ٥٥ ألف جنيه باسم العميل شركة البيان جلوبال يمثل القيمة الإيجارية للمصتبة رقم (٢١) بمجمع السلام منذ عام ٢٠١٦ وقد أ شهر العميل المذكور إفلاسه.

يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة المتوقفة دون تحصيل واتخاذ اللازم بشأنها ومتابعة الإجراءات القانونية الواجبة لتحصيل مستحقات الشركة والحصول على كافة الضمانت الواجبة حفاظاً على حقوق الشركة تحديداً للمسؤولية والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختصة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة
بالنسبة لأرصدة العملاء المدينة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية وما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانوني بالشركة وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى ستصدر

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
*تضمنت حسابات العملاء نحو ١١,١٩٤ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ قيمة الإيجارات الدائنة المستحقة على بعض العملاء دون تحصيل وبيانها على النحو التالي:

*نحو ٤,٨٠٥ مليون جنيه رصيد مدين باسم /شركة فينكس لوجيستك (متضمنا رصيد مرحل من العام السابق بنحو ٤٤٧,٤٤ جنيه) تمثل القيمة الإيجارية المستحقة على العميل المذكور لتاجير مخازن السلام خلال الفترة من ٢٠٢١/١/١ حتى يونيو ٢٠٢٢ ولم يتم تحصيلها.



*نحو ١١٥ مليون جنيه رصيد مدين باسم العميل / شركة الفتح للشحن والتغليف والأعمال البحرية (متضمنا نحو ٣٦٥٠ مليون جنيه رصيد مرحل من العام السابق) يتمثل في باقي الرصيد المستحق عن إيجار مساحة تخزينية قدرها ٢٠٤٦٠ بمجمع مخازن الدخلية وملحقاته عن الفترة من يناير ٢٠٢٢ وحتى يونيو ٢٠٢٢.

*نحو ١٤٧٥ مليون جنيه رصيد مدين باسم / شركة مودرن موتورز تمثل القيمة الإيجارية المستحقة عن (إيجار جراج الحضرة عن الفترة من شهر مايو ٢٠١٩ حتى يناير ٢٠٢٠) وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية لاستيفاء حقوقها وطرد العميل المذكور بموجب الدعوي رقم ٧١٩١ لسنة ٧٧ ق إستناداً للدعوي رقم ٥٤٩٠ لسنة ٧٦ ق وصدر بشأنها حكم ٢٠٢٢/٧/٧ بالطرد والإزامه بسداد المبلغ.

*نحو ٦٠٧ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة لبعض عملاء قطاع بور سعيد ودمياط مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الآخر صدرت بشأنه أحكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ بعد.

*نحو ١٩٢ ألف جنيه رصيد مدين باسم / شركة باتش مارك جروب متضمناً مبلغ نحو ١٢٨ ألف جنيه يمثل رصيد أول المدة وبالباقي نحو ٦٤٠٧١ جنيه خلال ثلاثة شهور عن الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتى سبتمبر ٢٠٢٠ تمثل قيمة فواتير تخزين إسانتي والبالغ مساحته ٢م٤٩٣ بواقع ٣٨ جنيه للمتر وقد قامت الشركة برفع دعوي قضائية برقم ١١٣ لسنة ٢٠٢٠ أمام محكمة جنوب القاهرة مازالت متداولة.

نوصي بضرورة العمل على تحصيل كافة مستحقات الشركة طرف الغير مع تطبيق بنود العقود المذكورة وموالاة الشئون القانونية لعملها في هذا الشأن لحفظ حقوق الشركة لدى الغير، مع مراعاة ما تقتضي به معايير المحاسبة المصرية بشأن تلك المديونيات والإفادة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع العالمي للشركة

بالنسبة لمبلغ ٤٠٥ مليون جنيه رصيد مدين باسم / شركة فينكس لوجistik الذي يمثل القيمة الإيجارية المستحقة على العميل المذكور لتأجير مخازن السلام فنظراً لظروف مرض كورونا والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها جميع دول العالم لمنع انتشار هذا الوباء وأثر ذلك على حرفة التجارة العالمية مما أدى إلى تعذر العميل عن سداد القيمة الإيجارية المستحقة للشركة وقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال العميل لحفظ حق الشركة.

وبالنسبة لمبلغ ٤١١٥ الرصيد المدين على شركة الفتح فنظراً لرفض الجهات المختصة تجديد تراخيص المخازن تم تأجيل سداد القيمة الإيجارية وقام العميل بسداد مبلغ مليون جنيه بعد حصوله على تراخيص تشغيل المخازن ويرتبط بذلك العقد الموقع مع العميل لإنشاء واستغلال مخزن بمناسة الأدبية بالسويس فقد قام العميل بإنشاء المخزن على نفقته ولم يتمكن من استخراج التراخيص اللازمة لتخزين الفحم وتم الاتفاق مع العميل على إخلاء هذا المخزن وتعويضه عن قيمة الإنشاءات التي تحمل تكلفتها وتم الاتفاق مع مكتب استشاري لتقييم هذه الإنشاءات وسيتم تسوية هذه المديونية من المستحق له عن قيمة الإنشاءات لمخزن الأدبية ، وبالنسبة لباقي المبالغ الواردة بالملحوظة فهي محل دعاوى قضائية ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريـا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- ضعف أعمال الرقابة والضبط الداخلي علي أعمال تأجير المساحات التخزينية بالمخازن داخل الدائرة الجمركية خاصة منطقة بور سعيد ومن أهم مظاهر ذلك ما يلي:-

* عدم وجود أساس يتم من خلالها تحديد القيمة الإيجارية بالمتر المؤجر للعملاء حيث تبين لنا تفاوت فئة التخزين للمتر المربع من عميل لأخر رغم تحديد العقود في نفس العام .

* تدني العائد المحقق من استمرار التعامل بعقود التخزين المبرمة في تواريخ سابقة والتي ترجع الي أعوام ٢٠١١/٢٠١٠ تراوحت فئة التخزين للمتر بها بين ٥٣ جنيه، ٧٧ جنيه في حين أن فئة التخزين السادسة للمتر المربع في عام ٢٠٢١ تبلغ نحو ١٧٥ جنيه للمتر.

* اختلاف شروط التعاقد المبرمة من عميل الى آخر من حيث:

*القيمة التأمينية للتعاقد والذي نص في بعض العقود أن تكون القيمة التأمينية مقدرة بنحو قيمة إيجار شهر من القيمة التعاقدية وفي بعض العقود الأخرى بلغت ثلاثة شهور من القيمة التعاقدية.



*غرامات التأخير والتي تراوحت بنسبة ١٠% لبعض العقود ونسبة ١٥% لبعض الآخر.

*أماكن التخزين محددة في بعض العقود وغير محددة في البعض الآخر.

*عدم تحديث العقود بما يتمشى مع القوانين والقرارات المستحدثة والصادرة في الفترات الأخيرة المتعلقة بنشاط التخزين داخل الدائرة الجمركية ومنها قرار رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ واستمرار التعامل بنفس شروط التعاقد المحرر منذ أعوام ٢٠١٠ وما قبله.

*افتقد العقود الضمان الكافي الواجب اتخاذه حال تعثر العميل عن الافراج عن البضاعة وتحويله إلى مهمل أو عدم كفيتها حيث أن في هذه الحالة تكون مستحقات الشركة عرضه الضياع الكلي نتيجة اللجوء لبيع بضاعة العميل من قبل مصلحة الجمارك وتحصيل قيمة البيع في سداد التعريفة الجمركية ومستحقاتها طرف العميل في حين أن مستحقات الشركة تكون في الترتيب الرابع والخامس الأمر الذي يستوجب على الشركة ضرورة وضع ضوابط وشروط ضمن العقود تضمن مستحقاتها حال حدوث ما سبق الاشارة إليه ويوضح ذلك في حالة بعض العملاء المتعثرين في السداد (شركة محمد حسن السقعان، شركة أكواتوب، شركة البشير).

*الكثير من عقود العملاء مبرمة مع شركات التخلص الجمركي وليس مع مالكي رسائل البضائع المخزنة وذلك ما يعرض الشركة للمخالفات والعقوبات من قبل هيئة الموانئ نظراً للعدم جواز التأخير من الباطن وفقاً للقرارات المنظمة لأعمال التخزين والتشغيل داخل الموانئ وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٣) للقرار ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦.

نوصي بضرورة دراسة ما سبق وإتخاذ ما يلزم نحو إعادة النظر في البنود المدرجة بالعقود المبرمة مع العملاء ومتابعة تنفيذها بما يكفل حفظ حقوق الشركة مع ضرورة مراعاة ما جاء بالقرار رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ وكافة القرارات الوزارية ذات الصلة مع متابعة المسئولين عن تنفيذ تلك الأعمال بدقة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم دراسة ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة وتقوم الشركة بتعديل القيمة الإيجارية عند تجديد العقود التي تنتهي مدتها طبقاً لأسعار السوق السائدة وجاري التفاوض مع باقي العملاء التي ترجع عقودهم إلى عام ٢٠١١ وما زالت مستمرة إلى رفع القيمة الإيجارية بما يتناسب مع أسعار السوق السائدة سيتم دراسة باقي ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأن الشركة تقوم بالتعاقد مع بعض شركات التخلص الجمركي لاستغلال مساحات تخزينية لعملائهم مقابل الحصول على مقابل مادي نظير توفير المساحة المطلوبة للتخزين ويتم النص في العقد بأن يتحمل الطرف الثاني كافة الرسوم التي تقررها الدولة هذا بخلاف ما تحصل عليه الشركة من أصحاب البضائع المخزنة وفي حالة تحويل البضائع إلى المهمل يتم تطبيق قانون وإجراءات الجمارك وهي قوانين سيادية ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها بشأن أجور التخزين أما المقابل المادي الذي تحصل عليه الشركة نظير توفير المساحة المطلوبة للتخزين فيتم تحصيله من مكاتب التخلص الجمركي طبقاً للتعاقد .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

*تصاعد مدینونیات بعض العملاء خلال الفترة نظراً للعدم قيامهم بسداد قيمة الفواتير الصادرة لهم ومن أمثلة ذلك:

*العميل / محمد حسين السقعان بلغت مدینونیته في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣،٦٥٢ مليون جنيه مقابل نحو ٢،٣١٢ مليون جنيه في العام المالي السابق وصدرت له فواتير تخزين جمركي خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بقيمة قدرها نحو ١،٣٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢،٣١٢ مليون جنيه في العام المالي السابق ولم يسدد أيه مبالغ خلال تلك الفترة وتوقف عن السداد وهناك نزاع قضائي متداول بين الشركة والعميل بالقضية رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلبي بورسعيد للمطالبة بسداد القيمة الإيجارية المستحقة عليه كما أن هناك قضية مرفوعة من قبل ورثة العميل ضد الشركة برقم ١٤٥٤ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلبي بورسعيد إلزام الشركة بأن تؤدي للعميل المبالغ المالية التي يتم تحصيلها منهم كرسم تراخيص والمحدد لها جلسة في ٢٠٢٢/٩/٣ للتقرير وتم تأجيلها وتتجدد الاشارة إلى قيام الشركة بإضافة قيمة فواتير التخزين بالكامل عن العام لحساب إيرادات النشاط الجاري وقيمتها نحو ١،٣٤٠ مليون جنيه دون تكوين مخصص لمقابلتها لوجود شكوك في تحصيلها.



نوصي بضرورة العمل على تحصيل كافة مستحقات الشركة عن فواتير التخزين الجمركي مع التتبّيه على إدارة التخزين الجمركي بعدم صرف البضاعة من المخازن قبل سداد قيمة فواتير التخزين الخاصة بها وكذا تحصيل المديونيات الظاهرة عن أرصدة أول المدة حفاظاً على أموال الشركة وحقوقها.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

جميع هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية مازالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانوني للشركة وسيتم إجراء التسويات اللازمة في ضوء الأحكام التي ستصدر في هذه الدعاوى .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدراة الجهاز المركزي للمحاسبات

* العميل / شركة بورسعيد للمستودعات والترانزيت مدینا بنحو ٢٠٢٢/٦/٣٠ وترجع نشأة تلك المديونية من جراء الاتفاق المبرم مع العميل في ٢٠١٦/٤/٤ ومدته سبعة سنوات تبدأ من تاريخ استخراج التراخيص الخاصة بمزاولة النشاط (التي لم يتم استخراجها حتى تاريخ المركز المالي ٢٠٢٢/٦/٣٠) والذي يتلخص في استغلال العميل لعدد أربعة مخازن جمركية بمساحة ٤٠٠٠ متر بارض الرسوة مقابل نسبة ٥٪ من ايرادات التخزين تستحق للشركة بحد أدنى ١,٥ مليون جنيه سنوياً على أن تكون المحاسبة كل ثلاثة أشهر دون أن تتحمل الشركة أية مصروفات أيا كانت نوعها ، فضلاً على أن يقوم العميل بتجهيز المخازن والمقدر قيمة تلك التجهيزات بنحو ٢,٣ مليون جنيه وتؤول للشركة في نهاية العقد وعلى أن يقوم العميل بتوريد ما قيمته ٣٧٥ ألف جنيه كضمان لتنفيذ العقد ودراسة ذلك الاتفاق وطريقة تنفيذه تبين ما يلى:

* خلالة ثبات قيمة الحد الأدنى المستحق للشركة والمقرر بنحو ١,٥ مليون جنيه على الرغم من طول فترة التعاقد والتي تستمر لمدة سبعة سنوات دون النص على أي نسبة زيادة سنوية.

* ضلالة قيمة التأمين المقدم من العميل كضمان جدية السداد والتعاقد والبالغ نحو ٣٧٥ ألف جنيه وذلك مقلنة بطول فترة التعاقد والمقرر بسبع سنوات حيث كل يستوجب على الشركة الحصول على خطاب ضمان بنكي وقيمة تأمينية تتسلس مع قيمة هذا الاتفاق.

* عدم إلتزام العميل بسداد مستحقات الشركة وفقاً للبنود التعاقد حيث تتعذر العميل في السداد وفقاً للمواقيع المحددة (كل ثلاثة شهور) لمبلغ ٣٧٥ ألف جنيه مما أدى إلى تراكم المديونية طرفة وهو ما دعى الشركة إلى إبرام اتفاق مع العميل على إعادة جدولة المديونية السابقة بحيث يتم سداد مبلغ ١٢٥ ألف جنيه شهرياً بالإضافة إلى ما يستجد من مديونيات جدية وهو ما لم يتم تنفيذه والالتزام به.

* على الرغم من عدم إلتزام العميل بما تم الاتفاق عليه من إعادة الجدولة وتتعثره في سداد المديونية مما اضطررت الشركة من خصم قيمة الضمان البالغ ٣٧٥ ألف جنيه من مديونيات العميل إلا أنه لم يتم إتخاذ أي إجراءات قانونية لتنفيذ بنود التعاقد في هذا الشأن .

* عدم النص في بنود التعاقد على أيه شروط جزائية أو غرامات تأخير حالة عدم إلتزام العميل بتنفيذ بنود التعاقد.

* أسفر التعامل مع العميل عن وجود مطالبة من قبل وزارة المالية (مصلحة الجمارك) بمبلغ ٦,٣٩٣ مليون جنيه مستحق على الشركة قيمة ضرائب ورسوم جمركية عن عدد ٢٢٣ شهادة جمركية عن بضائع واردة ومخزنة داخل مخازن الشركة محل التعاقد مع العميل الامر الذي دعى الشركة إلى اقامة الدعوى رقم ٢٢٤ لسنة ٢٠٢١ مدني كلي بورسعيد للمطالبة ببراءة ذمة الشركة والتي تم إحالته الى القضاء الاداري ببورسعيد برقم ٤٨٤٩ لسنة ٩ ق ومازال الت مطالبة ولم يتم اتخاذ أيه إجراءات من قبل الشركة تجاه العميل بشأن تلك المطالبة على الرغم من النص في التعاقد على تحمل العميل لكافة المصارييف المتعلقة وأية غرامات خاصة بالنشاط بند رقم (٧ ، ٨) في العقد.

* عدم تخزين أيه بضائع بالمخازن محل هذا الاتفاق منذ شهر ٢٠٢٠/١٢ وحتى تاريخه وهي مغلقة بالكامل مما استوجب معه تحويل العميل بقيمة الحد الأدنى للإيراد بنحو ٣٧٥ ألف جنيه عن كل ثلاثة شهور.

* عدم الاعتماد في إبرام التعاقد على اعداد دراسة جدوي شاملة قبل التعاقد .

* عدم تحقيق الاتفاق المبرم مع العميل الهدف المرجو منه حيث لم تحصل الشركة على أيه نسبة من ايرادات التخزين (٣٪ من ايرادات التخزين كل ٣ أشهر) وحصلت فقط على مبلغ ٣٧٥ ألف جنيه (كل ٣ أشهر) وهو الحد الأدنى المنقى عليه شهرياً.



مما سبق يتضح لنا التراخي الشديد من قبل الشركة في إبرام بنود التعاقد وفي طريقة تنفيذها اعتماداً في ذلك على الاكتفاء بتحميل العميل بالحد الأدنى للأبراد فضلاً عن مخالفة معظم بنود التعاقد السابق ذكرها ويتصل بذلك عدم متابعة إستخراج التراخيص الازمة حيث مضت نحو ستة سنوات دون قيام العميل بإنسخراجها.

نوصي بدراسة ما سبق واتخاذ اللازم نحو تفعيل توصياتنا سالفة الإشارة في العام السابق وذلك على النحو التالي:
* تحديد المسئولية بشأن عدم تنفيذ بنود التعاقد وكذا عدم اتخاذ أية إجراءات قانونية تجاه تفاسع العميل عن سداد مستحقات الشركة واتخاذ اللازم بشأنه.

* اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الازمة نحو تحصيل كافة مستحقات الشركة طرف العميل المذكور.

* موالة الدعوى القضائية المقامة ضد مصلحة الجمارك المصرية والرجوع على العميل بقيمة تلك المطالبات.

* إعداد دراسة مدى جدوى استمرارية الشركة في هذا التعاقد من عدمه في ظل تعثر العميل وكذا عدم وجود بضائع واردة بالمخازن وإتخاذ اللازم بهذا الشأن.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم التفاوض مع العميل المذكور لسداد المديونية المستحقة عليه خلال شهر مايو ٢٠٢٠ وبالنسبة لوجود ضمانات لسداد تلك المديونية فالعميل المذكور قام بعمل تجهيزات بالمخازن تقدر قيمتها بحوالى ٢,٥ مليون جنيه ومنظومة الحماية المدنية بتكلفة تقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه وقام العميل بسداد مبلغ ٢,٧٥٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وجارى دراسة المبالغ المحمولة على العميل وخاصة ضريبة القيمة المضافة وتطبيق قرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ فى ظل خصوص المخازن لقانون رقم ٨٣ الخاص بالمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وإستغلال المخازن فى تخزين سيارات المعوقين وتم تجديد تراخيص المخازن وفقاً لقانون رقم ٨٣ الخاص بالمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وذلك بعد قيام العميل بتقديم الدراسات الازمة للحصول على موافقات الحماية المدنية مع الإحاطة بأن التعاقد تم مع العميل فى عام ٢٠١٥ ونظراً للظروف الاقتصادية التى كانت تمر بها البلاد فى تلك الفترة وعدم صلاحية هذه المخازن للإستخدام وعدم إستغلالها لمدة سنوات طويلة وبعد منطقة الرسوة التى بها المخازن عن أرصفة الميناء وإحجام المستوردين عن التخزين بها قدمت شركة بورسعيد للمستودعات والترازيت فى ذلك الوقت بطلب للتعاقد مع الشركة لإعادة تأهيل هذه المخازن على نفقتها وتشغيلها وإدارتها بمعرفتها وعلى نفقتها الخاصة بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة حيث يتزامن العميل بكل ذلك ولكن لظروف خاصة بالجمارك تم وقف تراخيص المخازن للعمل تحت مظلة القانون الخاص بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة حيث استمرت محاولات تشغيل المخازن مرة أخرى والتواصل مع كافة المسؤولين بالدولة لمدة أكثر من ثلاثة سنوات إلى أن تمت الموافقة على تشغيل المخازن وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ الخاص بالمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وبالنسبة لمطالبة الجمارك محل الدعوى رقم ٤٨٤٩ لسنة ٢٠٢١ مدني كلى بورسعيد والتي تم إحالتها إلى القضاء الإداري ببورسعيد برقم ٤٨٤٩ لسنة ٩٥ وما زالت متداولة فقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية الازمة تجاه العميل بشأن تلك المطالبة طبقاً للتعاقد بما يضمن التزام العميل بتحملي أي التزامات قد تنشأ في هذا الموضوع .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

بلغ رصيد العميل ترسن أوشن للشحن نحو ١٥,٧٣٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ متضمناً نحو ٤,٩٠٢ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة مرحلة منذ عدة سنوات لم يتم تحصيلها وذلك نتيجة استمرار الشركة في التعامل بالنظام الأجل مع ذلك العميل دون وجود أية ضمانات مقدمة من العميل لاستياء تلك المديونية وقد تبين بشأنه ما يلى:-

* ضعف نسب سداد العميل المذكور عن الفواتير الصادرة له حيث بلغت قيمة الفواتير الخاصة به خلال الفترة نحو ١٥,٢١٧ مليون جنيه كما تم تحميشه بقيمة مصروفات المياه والنفافة ، الكهرباء ، رسوم الجعلة وقدرها نحو ٥٦٨ ألف جنيه بإجمالي قدره نحو ١٥,٧٨٥ مليون جنيه إقتصر ما تم سداده منها على مبلغ ٨ مليون جنيه فقط حتى تاريخ الفحص (أغسطس ٢٠٢٢) بنسبة ٥١% من حركة العام ، دون سداد أية مبالغ من رصيد مديونية أول المدة وتتجدر الإشارة إلى قيام الشركة بإضافة قيمة الفواتير الصادرة له بالكامل لحساب الإيرادات وقدرها نحو ١٥,٢١٧ مليون جنيه على الرغم من عدم تحصيل سوي مبلغ ٨ مليون جنيه بنسبة ٥١% دون تدعيم المخصصات.



*قيام العميل المذكور باستئجار عدد ثلاثة مخازن بميناء الأدبية بموجب عقدية تأمينية اعتباراً من ٢٠٢٠/٤/١ لمدة خمس سنوات وتنتهي في ٢٠٢٥/٣/٣١ وذلك بالنسبة للمخازنين (١)، (٣) والبالغ مساحتها نحو ٢٥١٢٠ م٢ ، وتنتهي في ٢٠٢٨/٣/٣١ بالنسبة لمخزن (١) والبالغ مساحتها نحو ٦٤١٣ م٢ وقد تبين عدم تقديم العميل المذكور للضمان التأميني عن العقد الأول وقدره نحو ٢ مليون جنيه ، وكذا خطاب الضمان عن العقد الثاني وقيمتها نحو ٢٢٨ ألف جنيه دون إتخاذ أي إجراءات نحو المطالبة بقيمة تلك التأمينات.

نوصي بضرورة حث العميل على سداد كافة المستحق عليه أولاً بأول منعاً لزيادة رصيد المديونية وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو تحصيل كافة مستحقات الشركة طرفه حفاظاً على أموالها وحقوقها مع إتخاذ اللازم نحو تدعيم المخصصات لمواجهة احتمالات عدم التحصيل.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
جارى متابعة العميل لتحصيل المديونية مع الإحاطة بأن العميل تحمل تكاليف إنشاء المخازن ومصروفات استخراج تراخيص تشغيل المخازن وهذه التكاليف تقدر قيمتها بأكثر من ٢٥ مليون جنيه .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
*نحو ٢،٨٣٣ مليون جنيه أرصدة مدينة لبعض العملاء على الرغم من وجود تعاملات قائمة معهم وقيامهم بالسداد الجزئي دون سداد كامل المديونية وقد تبين بشأنها ما يلى:

*نحو ١،٨٣٧ مليون جنيه باسم شركة العزيزية يمثل قيمة المتبقى من إيجار مستحق عن مخزن طلت بالسبعينية وقد تم عمل جدوله المديونية المستحقة على العميل وسداد جزء منها دون سداد كامل المديونية.

*نحو ١،٦٥٢ مليون جنيه باسم مالتى فارم لاند تمثل القيمة الإيجارية عن بعض مواقع الشركة وتم الاتفاق على جدولة المديونية دون إلزامه الكامل لها.

نوصي بضرورة العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة وما يتربّط على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
هؤلاء العملاء مازالت عقودهم مستمرة مع الشركة ومنتظمين فى السداد وبالنسبة لشركة العزيزية فيتم تحصيل مستحقات الشركة طبقاً للجدولة المتفق عليها بانتظام وجارى تحصيل المديونية المستحقة على شركة مالتى فارم وشركة العزيزية .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
-بلغ رصيد حساب الأرصدة المدينة الأخرى نحو ٣٠٥،١٨٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلى:

*تضمن الحساب المذكور مبلغ نحو ٢٩٢،٧٤٧ مليون جنيه قيمة "الحكم فى الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ٥ ق" تحت مسمى قيد نظامي يقابلها رصيد دائن بذات القيمة بحساب الالتزامات غير المتداولة - تنفيذ حكم مستأنف ، الالتزامات المتداولة - إقساط قروض وذلك نظراً لقيام الشركة بجدولة المديونية المستحقة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ٣٩٠ مليون جنيه وفقاً للحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٤١١ لسنة ١٩٩٤ مدنى كلى - شمال القاهرة والمستأنف برقم ٢٥٦ لسنة ٥ ق بمحكمة استئناف القاهرة لمدة ٢٠ سنة وذلك طبقاً لكتاب الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨ وذلك بعد اعتماد السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ على تلك الجدولة على ان تقوم الشركة بسداد نحو ٤٥ مليون جنيه خصماً من مستحقات الشركة طرف الهيئة العامة للسلع التموينية عن أعمال الشفط والتفریغ والذي تم سداده وباقى المديونية البالغة نحو ٣٤٥ مليون جنيه على اقساط سنوية لمدة ٢٠ سنة على ان يسدد اول قسط عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بقيمة ١٣ مليون جنيه.

نوصي بضرورة اتخاذ ما يلزم نحو الإستمرار في الالتزام بالاتفاق المشار إليه حفاظاً على سلامة أعمال الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
يتم مراعاة ما ورد بالملحوظة حيث أن هيئة السلع التموينية تقوم بخصم القسط المستحق لها طبقاً للجدولة المتفق عليها من مستحقات الشركة عن نشاط الشفط والتفریغ سنوياً .



الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* لم تقم الشركة بإجراء المطابقة اللازمة مع الشركة المصرية القابضة للصومام والتخزين عن رصيدها المدين الظاهر ضمن الحسابات المدينة الأخرى وبالبلغ نحو ٥،٢٦١ مليون جنيه ، ورصيده ضمن حسابات الموردين دانتنا بمبلغ نحو ٤٥٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ حيث كانت آخر مطابقة بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ واقتصر المسدد من الشركة القابضة خلال الفترة من ١٥ حتى ٢٠١٦/٢٠١٩ على مبلغ ٢٠٢٠/٢٠١٩ جنيه عبارة عن فائدة السنادات الحكومية عن خمسة سنوات بواقع ٩١٩٤٥٥ جنيه قدره ١٨٩٣٧ جنيه وأخرى ولم يتم سداد أى مبالغ أخرى على ذمة باقي المعاملات من شهر يوليو ٢٠١٩ وبيان تلك المديونية على النحو التالي:

* نحو ١٦٧٢٢ مليون جنيه القيمة الإيجارية عن المساحة التي تشغلاها الشركة القابضة من مبني الشركة الاداري خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

* نحو ١٢٩٨ مليون جنيه قيمة استهلاك كهرباء عن الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

* نحو ١٦١ مليون جنيه قيمة نولون نقل أقماح محلي موسم ٢٠١٦، أقاماً مستورده من الشون المفتوحة إلى صومام الشركة القابضة لاجراء تجارب بدء التشغيل لبعض صوامعها الجديدة.

* نحو ٢٧٠ ألف جنيه قيمة مشغولات داخلية (تصنيع أثاث تم تصنيعها بالشركة العامة للصومام).

* نحو ٢١٤ ألف جنيه ضرائب عقارية مستحقة على الشركة القابضة عن المساحة التي تشغلاها منذ ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢.

* نحو ١٤٢ ألف جنيه قيمة إصلاح سيارات الشركة القابضة بورش الشركة العامة للصومام وقطع غيار.

* نحو ٤٥٤ ألف جنيه باقي المبلغ عبارة عن مصروفات مياه وتأجير مشمعات وشراء أجهزة إطفاء وخلافه.

يتعين اجراء المطابقة وإتخاذ ما يلزم من تسويات في ضوء ما تسفر عنه المطابقة وكذا العمل على تحصيل كافة مستحقات الشركة طرف الشركة المصرية القابضة للصومام والتخزين.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

جارى إجراء المطابقات مع الشركة المصرية القابضة للصومام والتخزين وسوف نوافيكم بالمطابقة فور الانتهاء منها وسيتم تحصيل مستحقات الشركة بعد الانتهاء من المطابقات.

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

* ظهر رصيد حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مديناً بـ ١٠،٢٨٨ مليون جنيه دون قيام الشركة القابضة بسداد أي مبالغ خلال العام والعام السابق وقد تبين بشأنه ما يلى:

* عدم اجراء التعاقد جديد منذ عام ٢٠٠٥ وفقاً للاتفاق بين الشركة العامة للصومام والشركة القابضة للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٢ كما ورد بمحضر الاتفاق بعد تعديل بعض الأماكن المؤجرة وذلك باستبدال الدور الخامس والسادس بالدور الرابع والخامس ولحين تحرير عقد الاجار الأمر الذي لم يتم بعد.

* عدم ادراج الجراج المستغل بمساحة ٩٨٦ م٢ ضمن العقد السابق في عام ١٩٩٦ أو الاتفاق في عام ٢٠٠٥ وكذا مدخل خاص بالدور الأرضي وعدد ٢ مصعد كهربائي لم تحصل الشركة على قيمة ايجار لها منذ عام ١٩٩٦ من الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

* تدنى القيمة الإيجارية أسوة بایجار المثل في ذات المنطقة حيث بلغت القيمة الإيجارية الشهرية للمساحة ٤٠٢٢ جنيه / م٢ يختلف ما تحملته الشركة عن تلك الاذواق بقيمة الضريبة العقارية البالغة نحو ٧٢ ألف جنيه سنويًا في حين أن القيمة التقديرية التي أوصى بها القطاع التجارى لإعداد مشروع تعاقد مع الشركة القابضة ١٥٠ جنيه / متر.

* بلغت القيمة الإيجارية السنوية نحو ٣٠٠ الف جنيه وهي نفس القيمة السابق التعاقد عليها بالعقد السابق بتاريخ ١٩٩٦/٥/٨ عن نفس المساحة دون حصول الشركة على زيادات منذ ذلك التاريخ.

نوصى بإجراء التعاقد مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالسعر العادل للمتر وكذا العمل على تحصيل المديونية المستحقة عليها حفاظاً على أموال الشركة وتحميل الحساب بالمصروفات المستحقة وما يترب على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة



تم مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية لزيادة القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لها بما يتناسب مع الأسعار السائدة ويتم التواصل مع السادة المسؤولين بالشركة لتفعيل ذلك وتم تحويل الشركة القابضة للصناعات الغذائية بقيمة مقابل إستغلال الجراج والكهرباء والضريبة العقارية وتم مطالبتها بهذه المبالغ وجارى متابعة تحصيلها .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

*مبلغ نحو ١٠٥٦٠ مليون جنيه بأسماء بعض العاملين (الحالين والسابقين) شاغلى وحدات السكن الإداري تمثل قيمة ما تتحمله الشركة من مصروفات (قيمة ايجارية، كهرباء، مياه، غاز) ومازال العاملون يشغلون هذه الوحدات رغم صدور العديد من الأحكام لصالح الشركة في هذا الشأن ولم يتم تنفيذها والذى أدى إلى اتخاذ مجلس الادارة بعض القرارات بالمجتمع رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ في ٢٠١٩/٥/٢٩ منها عدم إخلاء طرف العمل الذى يشغل وحدة سكنية عند انتهاء خدمته وعدم صرف مستحقاته المالية حتى يقوم بإخلاء الوحدة السكنية وتم تأجيل النظر فى إخلاء العاملين الحالين لوضع الحلول المناسبة لذلك. يتعين الالتزام بعقود السكن الإداري وإتخاذ كافة الاجراءات الازمة لتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق ومتلكات الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

بالنسبة للانحة الإسكان الإداري فقد صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩ بعدم إخلاء طرف العامل الذى يشغل وحدة سكنية فى السكن الإداري عند انتهاء مدة خدمته بالشركة وكذلك عدم صرف مستحقاته المالية حتى يقوم بإخلاء الوحدة السكنية التى يشغلها وطبقاً لقرارات المجلس السابقة يتم تحويله بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهرياً مقابل الانتفاع وتحميلاً بقيمة مصروفات المياه والكهرباء وتقوم الإدارة القانونية بالمتابعة وإتخاذ الإجراءات القانونية حال تتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

*مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الحسابات المدينة الأخرى نحو ١٠٥٤١ مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بعضها مرفوع بشأنها قضايا متناولة والبعض الآخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها.

يتعين اتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ الأحكام القضائية لصالح الشركة ومتابعة القضايا المرفوعة وما يتربى على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

مازالت هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية متناولة بالقضاء وتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى وسيتم إجراء التسويات الازمة فى ضوء الأحكام التى ستصدر .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

تضمن الحساب نحو ٩٧٩ ألف جنيه باسم /تأمينات لدى الغير تمثل قيمة مستحقات تأمينات طرف بعض الجهات الخارجية لم نواف بالشهادات المؤيدة لها في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لقيمة تلك التأمينات للتحقق من صحة تلك الأرصدة الظاهرة بالقوانين المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الإدارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- بلغت قيمة المخصصات فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مبلغ ١٧٦,٢ مليون جنيه بعد تدعيمها بـ ١٩,٧ مليون جنيه خلال العام ولم نواف

بالدراسة التي تم على أساسها تكوين تلك المخصصات ونرى عدم كفايتها في ضوء الأعراض المكونه من أجلها وذلك لما يلي:

*بلغ مخصص الضرائب المتباين عليها مبلغ ٢٠ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ١١ مليون جنيه خلال العام في حين أن المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بالاسكندرية فقط بمبلغ ٤٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن آخر فحص ضريبي للشركة لضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وأخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وأخر محاسبة ضريبة المرتبات حتى عام ٤٠٠٤ والدمغة حتى ٢٠١٦ .



* بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ ١١،٢٥ مليون جنيه مقابل مبلغ ١٧،٥ مليون جنيه في العام السابق لمواجهة بعض الدعاوى القضائية وأهمها:

*الدعوى رقم ٨٨٨٥ لسنة ٢٠٠٩ المقامة من الشركة ضد الهيئة العامة للسلع التموينية تطالب فيها ببراءة ذمتها من مبلغ نحو ٢١،٦٧٨ مليون جنيه قيمة تلف وعجز الذرة بشونة الاعلام بالفيوم جلسة ٢٠١٣/١٢/٢٦ لإدخال الشركة المصرية القابضة للصومام خصم مدخل وصدر الحكم بجلسة ٢٠١٥/٤/٢٨ برفض الدعوى وتم الاستئناف على الحكم بالدعوى رقم ٣٦٧٠ لسنة ١٩٩١ شمال القاهرة وصدر الحكم بجلسة ٢٠١٥/٩/٢٠ بالرفض والتأييد وتم نقض الحكم برقم ١٨٩٠١ لسنة ٨٥/٩/٢٠ يتم البت فيه حتى تاريخه (سبتمبر ٢٠٢٢).

*الدعوى رقم ٢٩١٣ لسنة ٢٣ ق مجلس الدولة ، دعوى رقم ٣٠٥٤ لسنة ٢٠١١ مدنى المقامة من الشركة ضد مصلحة الضرائب على القيمة المضافة (المبيعات سابقا) لبراءة ذمتها من فروق الفحص خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢-٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبالبالغ إجمالي قيمتها نحو ٢ مليون جنيه ولم يتم البت فيها حتى تاريخه.

*بلغ مخصص المطالبات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ٤٤٥ مليون جنيه بعد تدعيمه بمبلغ ١٥ مليون جنيه خلال العام وهو لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وهو فروق المطالبات مع الهيئة ومطالباتها والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه فقط عن عجوزات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ .
نوصي بضرورة تدعيم المخصصات لمواجهة الأغراض المكونة لها بما يتاسب معها واتخاذ اللازم بهذا الشأن والافادة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

يتم تكوير المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة حيث تم تعزيز مخصص الضرائب فى العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمبلغ ١١ مليون جنيه ومخصص المطالبات مع هيئة السلع التموينية بمبلغ ١٥ مليون جنيه ويتم تعزيز المخصصات كلما أمكن ذلك
الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
- ظهر رصيد حساب الموردين فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ داناً بـ ٩٣،٨٤٧ مليون جنيه ومديناً بـ ٦١٥،١١٠ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :-

*بلغ صافي ما أمكن حصره من كميات العجز بالقمح المحلي موسم ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ كمية ٤١١٥٣٤،٤٥٨ طن
قيمتها نحو ١٥١١،٨٥٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٧ % من إجمالي الأقماح التي تم تسويقها بكمية ١٣٨٤١١٦،٠٩ طن (بعد
تسوية كمية ٧٣٥٤٥،١٨ طن) وقد تم تحصيل نحو ٤٤٥،٦٦٤ مليون جنيه من قيمة تلك العجوزات حتى شهر أغسطس
٢٠٢٢ (عن العجز والكمية التي تم تسويتها) من صافي قيمة العجز البالغ نحو ١٧٥٩ مليون جنيه مضافة اليها الغرامات .
وقد تبين بشأنه ما يلى :-

*بلغ صافي قيمة العجز بعد استبعاد مستحقات الموردين والبالغ المسددة منهم مضاف اليها أجور نقل ومخالفات خلط اقماح
ودرجات نظافة ونواتج غربلة وضرائب حتى أغسطس ٢٠٢٢ نحو ٦٢٨،٥٨٦ مليون جنيه وذلك طبقاً للموقف المالي المقدم
إلينا من الشركة .

*تطلب الهيئة العامة للسلع التموينية بالمديونية على الشركة لعدم توريد كميات الاقماح بـ ٧٢٠ مليون جنيه (وذلك بعد
سداد الشركة للهيئة نحو ٥٩٩ مليون جنيه طبقاً لمحضر المطابقة بين الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة بتاريخ
٢٠١٨/٤/٣٠) لتحديد الموقف المالي لمحصول القمح المحلي موسم ٢٠١٦ .

يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التي شابت تعاقبات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ ومتابعة الإجراءات
القانونية وموافقتنا بما سفر عنه تحقيقات نيابة الأموال العامة وما يتربى على ذلك من آثار .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وسوف نوافيكم بنتيجة
التحقيقات بعد الإنتهاء منها وقد صدرت أحكام نهائية ضد أصحاب المواقع ويتم متابعة هذه الموضوعات وتتنفيذ الأحكام
الصادرة بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات



الموقف القانونى لعجوزات القمح المحلى:

- تم موافقتنا من القطاع القانونى بالشركة بالموافق من التحقيقات الجارية بنيةابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع وقد تبين بشأنها ما يلى :

* عدد سبعة قضايا قيمتها نحو ٢٢٤,٥٨٨ مليون جنيه صدر بشأنها احكام تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز .

* عدد ثلاث قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٦١,٦ مليون جنيه قيمة قضايا ما زالت متدولة.

* عدد ثلاث بلاغات تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٢٠,٦٦٠ مليون جنيه ما زالت قيد تحقيقات النيابة.

* عدد أربعة بلاغات قيمتها نحو ١١٦,٤٥٢ مليون جنيه ما زالت منظورة أمام جهاز الكسب غير المشروع.

يتعين اخطار شركة التأمين عن القضايا التي صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع موافاة الدعاوى والتحقيقات التي لا زالت متدولة لحين الحكم النهائي فيها .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

قامت الشركة باتخاذ الإجراءات الازمة لحفظ حقها فى الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانونى بالشركة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- تضمن الحساب نحو ١٧,١٠ مليون جنيه رصيد دائن يخص مستحقات الموردين عن الاقماح المحلية وباقى عمولة التسويق لمواسم ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ .

يتعين إتخاذ اللازم حفاظاً على حقوق الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

سيتم دراسة ما ورد بالملحوظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأنه تم وقف صرف مستحقات المطاحن التى عليها عجوزات فى موسم القمح المحلى عام ٢٠١٦ وذلك لحين التنها من قضايا العجز .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- ظهر حساب الهيئة العامة للسلع التموينية (عجوزات) دائن بنحو ٢,٧٦٧ مليون جنيه بالإدارة العامة يمثل قيمة عجوزات تم خصمها من شركات وجمعيات النقل وتعليقها لحساب الهيئة المنكورة .

نوصى بضرورة إجراء المطابقات الازمة عن الارصدة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وحصر الفروق ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها والافادة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

يتم تسوية هذا المبلغ بعد الإنتهاء من المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أعمال النقل .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- تضمن حساب الموردين مبلغ نحو ٤٨٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الإستئناف رقم ٤٤٣٩ في ١٤/٤/٢٠١٥ بلزم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ للشركة ورفض الإستئناف رقم ٤٤٦ في ١٤/٤/٢٠١٥ تجاري بـ٢٠١٥٢٠١٥١٥٣٥ جنية تحصيل مستحقات الشركة كما تضمن نحو ٣٩,٤٩٩ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الأذرة المحلية موسم ٢٠١١ وما زالت محل نزاع قضائى ومامزال متدولاً.

يتعين متابعة الإجراءات القانونية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة وما يترب على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية صدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ٤٤٣٩ وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم أما بالنسبة لأرصددة موردى الأذرة فهو محل دعاوى قضائية وما زالت متدولة وسيتم تسويتها فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه القضايا .



الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الإدارية الجهاز المركزي للمحاسبات

- وجود كمية ١٦٢٥ طن من الأقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخ إعداد القوائم المالية تخص موسم ٢٠١٥ وذلك بصومعة الفجر- شركة التيسير بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه في حين بلغ رصيد المورد نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه ومقام بشأنها نزاع قضائي لم يحسم حتى تاريخه.

نوصي بضرورة الاتصال بالجهات المعنية بالتصريف في تلك الكمية لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآمني وحصول الشركة على مستحقاتها.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

وبالنسبة لكمية ١٦٢٥ طن قمح محلى موسم ٢٠١٥ المتحفظ عليها من مباحث التموين بصومعة الفجر التابعة لشركة التيسير فإن الشركة قامت بحجز قيمة هذه الكمية لحين قيام الشركة المذكورة بانهاء الموضوع في النيابة العامة وإخطارنا بذلك مع الإحاطة بأن هذه الكمية غير موجودة في مخازن الشركة وكانت مخزنة في صومعة الفجر التابعة لشركة التيسير ولا يوجد مستحقات للشركة عن هذا الموضوع .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الإدارية الجهاز المركزي للمحاسبات

- لم يتم تسوية العجوزات الخاصة بالأقماح المحلية موسم ٢٠١٦ عن الكميات المسوقة ببعض الواقع والشون بقطاع الإسكندرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٥٦,٢٩٨ مليون جنيه رصيد مدين لموري الأقماح المحلية وبيانها كالتالي:

*نحو ٧٧,٥٩١ مليون جنيه لكمية ٢٦,١٨٦ ألف طن في الأقماح المحلية المسوقة بصومعة الإسكندرية والمتمثل في (الفرق بين الكميات المسوقة والبالغة نحو ٥١,٢٧٩ ألف طن والكميات المنصرفة والبالغة نحو ٢٥,٠٩٣ طن) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠ وذلك بمعرفة اللجنة المشكلة من النيابة العامة في القضية الجنائية رقم ٢٠١٦/١٢٤٨٦ جنح أبو المطامير ضد المدعو محمد أحمد جاد.

*نحو ٤٣,٩٠٧ مليون جنيه لكمية ١٨,٣١٢ ألف طن من الأقماح المحلية المسوقة بمجمع السلام بالإسكندرية والمتمثل في (الفرق بين الكميات المسوقة والبالغة نحو ١٣٦,٧٦٢ ألف طن والكميات المنصرفة والبالغة نحو ١١٨,٤٥٠ طن) عن آخر حضر صرف برقم ١٢٨٩ بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والخاص بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقاً للجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٦ ومن خلال دفاتر العهدة المفترضية التابع للشركة العامة للصوامع والتخزين قضية رقم ٦٦٣ لسنة ٢٠١٧ كلى غرب ضد المدعو / عماد محمود على الغمرى، السيد محمد السيد احمد وقد صدر حكم غيابي بتاريخ ٢٠١٨/٤/١ بالسجن عشرة سنوات وتغريمهما مبلغ وقدره ٦٦,٨٢٥ مليون جنيه.

*نحو ٣٤,٨ مليون جنيه لكمية ١١,٥٥٨ ألف طن في الأقماح المحلية المسوقة بنكر شونة الناصرية بمطاحن شمال القاهرة والمتمثل في (الفرق بين الكميات المسوقة والبالغة لكمية ٣٠,٠٠٩ ألف طن) والكميات المنصرفة والبالغة لكمية ١٨,٤٥١ طن وذلك بمعرفة اللجنة المشكلة من النيابة العامة في القضية الجنائية رقم ٢٠١٦/١٤٠٦ ضد المدعو عوض رياض ابو عزب وما زالت قيد التحقيق.

ويتصل بذلك تضمن حساب الموردين نحو ٧,١٤٣ مليون جنيه رصيد دائن متوقف مرحل خاص بالأقماح المحلية لعام ٢٠١٦ كما تضمن حساب الموردين قيمة العمولة الخاصة بهؤلاء الموردين البالغ قيمتها نحو ٦٠٩٣ مليون جنيه.

نوصي بضرورة متابعة الاجراءات القانونية وموافقتنا بما تسفر عنه التحقيقات والإحكام الصادرة في هذا الشأن لتحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التي ثبتت تعاقديات تسويق القمح موسم ٢٠١٦.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلي موسم ٢٠١٦ محل دعوى قضائية وما زالت مستمرة وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الانتهاء منها وقد صدرت أحكام نهائية ضد أصحاب الواقع ويتم متابعة هذه الموضوعات وتنفيذ الأحكام الصادرة بمعرفة القطاع القانوني بالشركة .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الإدارية الجهاز المركزي للمحاسبات



*بلغت قيمة إجمالي مطالبات هيئة ميناء الإسكندرية الغير مسددة نحو ١٣،٦٢٩ مليون جنيه غير مثبته بفاتورة الشركة وبيانها على النحو التالي:

بيان	المبلغ
قيمة مطالبات مرفوع بشأنها دعاوى قضائية مازالت متداولة.	٨،٣٩٩ مليون جنيه
قيمة مقابل الحد الأدنى لتخزين لعدد ٣ مخازن عن الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠.	٢٠٠٧٢ مليون جنيه
قيمة مقابل الحد الأدنى لتخزين لعدد ٣ مخازن عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠.	١،٩٣٦ مليون جنيه
قيمة غرامات تلوث بري داخل الميناء.	٠٠،١٣٢ مليون جنيه
قيمة مقابل إنفاس مشاغل.	٠٠٠٦٢ مليون جنيه
قيمة خدمات وأعمال منفذة لصالح الشركة.	١٠٠٢٨ مليون جنيه
الإجمالي	١٣،٦٢٩ مليون جنيه

وتجدر بالذكر أن بعض تلك المطالبات يوجد خلافات بين الشركة والهيئة المذكورة بشأنها. نوصي بضرورة العمل على حل تلك الخلافات وإتخاذ اللازم بشأنها مع ضرورة دراسة أسباب الغرامات الموقعة عن التلوث البري ، عدم الالتزام بمعدلات التفريغ وكذا الأعمال والخدمات المقدمة لصالح الشركة والعمل على تلافيها مع إجراء التسويات المحاسبية اللازمة بشأنها ، إستبعد ما يخص السنوات السابقة من مصروفات العام وتحميلها بحقوق الملكية – خسائر مرحلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية – معيار رقم (٤١) ، (٤٢).

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم دراسة ما ورد باللحظة وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريـا – وكيل الوزارة – نائب مدير الإدارـةـ الجهازـ المركـزيـ للمـحاسبـات

- ظهر رصيد حساب الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٢/٦/٣٠ داناـ بـ مـ بـلـغـ نـحـوـ ٤،٤٩٥ مـلـيـونـ جـنـيـهـ تـمـتـ مـزاـولـةـ النـشـاطـ المـسـتـحـقـةـ لـهـيـةـ مـينـاءـ بـورـسـعـيدـ وـالـيـةـ يـتـمـ تـحـصـلـيـهـ لـحـسـابـهـ مـنـ الـعـلـاءـ النـقـدـيـ مـنـهـ مـبـلـغـ نـحـوـ ٤،٣٧٧ مـلـيـونـ جـنـيـهـ رـصـيدـ أـوـلـ دـوـنـ أـيـ سـدـادـ خـلـالـ الـعـامـ أـوـ الـأـعـوـامـ السـابـقـةـ .

نوصي بضرورة العمل على سداد مستحقات هيئة ميناء بورسعيد أولاً باول منعاً لتراكمها وتوفيق أيه عقوبات أو جزاءات على الشركة تؤثر على سير العمل بها.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم دراسة ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

الأستاذ المحاسب/ عصام زكريـا – وكيل الوزارة – نائب مدير الإدارـةـ الجهازـ المركـزيـ للمـحاسبـات

* تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ٢٨،٩٩٥ مليون جنيه تحت مسمى "كسب الوقت ، مستحقة " تبين بشأنه ما يلى:-

*استمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة والمراجعة المصرية ، والمادتين رقمـاـ ١، ٤ـ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ـ الخـصـ بـعـوـانـ دـ كـسـ الـوقـتـ بـأـنـ تـمـنـعـ عـوـانـدـ كـسـ الـوقـتـ لـمـتـعـهـ الدـفـعـ (ـإـيرـادـاتـ لـلـشـرـكـةـ)ـ .

*بلغ ماتم صرفه خلال العام " كسب الوقت " نحو ٤٠،٤٨٦ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت فى صورة مكافأة ميزانية و المناسبات ومكافأة معاش ، والمساهمة فى التأمين التكميلي للعاملين دون إعداد لائحة لتنظيم الصرف من كسب الوقت طبقاً لقرارات الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة في ٢٠٢١/١٢/١٨ .

*تم تخفيض حساب كسب الوقت بمبلغ ١٠ مليون جنيه بموجب القيد المحاسبي رقم ٤٢٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل إضافته لحساب الحسابات الدائنة الأخرى تحت مسمى مكافأة تميز للعاملين تم حسابه تقديريا وإجراء التسويات الخاصة به دون قرار من السلطة المختصة على سند صرف مكافأة تميز للعاملين بخلاف الحصة المقررة لهم في صافي ربح العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ .



يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحقة كإيرادات للشركة ومنصرف منها كمصاروفات الشركة إحكاماً للرقابة وتحديداً للمسؤولية وموافقتنا بأسباب تخفيض الحساب المذكور بمبلغ ١٠ مليون جنيه وإضافته لحساب الأرصدة الدائنة الأخرى دون موافقة السلطة المختصة مع ضرورة الالتزام بقرار الجمعية العامة العادي للشركة سالف الاشارة بشأن وضع لائحة لتنظيم أعمال الصرف من حساب كسب الوقت.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستناداً إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقاً لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذلك الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣، المنعقدة للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذلك الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذلك الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ وكافة الجمعيات العامة العادي للشركة التالية وبالنسبة لمبلغ ١٠ مليون جنيه تم تعليتها لحساب مكافأة تميز للعاملين بمناسبة انتهاء السنة المالية لحين صدور قرار السلطة المختصة بعد اعتماد الجمعية العامة المركز المالي للشركة وتم اعداد مقترن لائحة لتنظيم أعمال الصرف من حساب كسب الوقت سيتم عرضه على الجمعية العامة للشركة.

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- تضمنت أرصدة الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بعض الأرصدة المتوقفة أهمها ما يلى:

- نحو ٥٧٤ مليون جنيه بقطاع القاهرة منها ٩٢١ ،٤ مليون جنيه رصيد متوقف بصورة إجمالية دون تفاصيل.
- نحو ١,٦٦٣ مليون جنيه ١٠ % " باسم خدمات اجتماعية " مرحل منذ عدة سنوات يتمثل في المتبقى من أرصدة حساب توزيع الفائض في ظل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والذي لم يتم التصرف فيه .
- نحو ١,٦٠٥ مليون جنيه تحت مسمى مبالغ تحت التسوية تمثل قيمة بوافي تركيبات وقطع غيار صومعة دمياط القديمة منذ أكثر من عشرون عاما .
- نحو ١,٠٣٧ مليون جنيه يمثل رسم جعالة - فروق خدمات تخزينية، مسددات تفريغ بالزيادة - بقطاع الاسكندرية.
- نحو ٨٩٣ ألف جنيه تمثل قيمة رسم تميز على أرض صومعة دمياط مرحل من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ .
- نحو ٥٥٣ ألف جنيه قيمة إيجار مخزن الشفاطات حتى يونيو ٢٠١٦ لصالح هيئة السلع التموينية داخل الدائرة الجمركية بحوار باب ٤ والذي تم هدمه ونزع ملكية المساحة الخاصة به من قبل هيئة ميناء الإسكندرية.
- نحو ٤٩٣٨٢٦ جنيه تخص مطحني اليسر والوفاء ويرجع بعضها لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ وهما عبارة عن (نحو ٣٧٤٦٢١ جنيه ، نحو ١١٩١٤ جنيه) على التوالي.
- نحو ١٦٥٨٤٠ جنيه تمثل قيمة بوافي تركيبات قطع غيار شفاطات النiero الدخيلة والتي تم تمويلها ضمن المنحة الاماراتية ملك الهيئة العامة للسلع التموينية.

نوصي بضرورة بحث دراسة تلك الأرصدة وإتخاذ اللازم نحو سدادها وتسويتها والإفادة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم دراسة ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- تضمن حساب الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٥،٩٤١ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية في منظومة التامين الصحي الشامل عن العام المالي الحالي و السابق والأسبق.

نوصي بضرورة سداد مستحقات الهيئة العامة للتامين الصحي الشامل أولاً باول طبقاً لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولاتهته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزارة رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨ وكذلك الكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم مراعاة ما ورد باللحظة وسداد مستحقات الهيئة العامة للتامين الصحي .



الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
تم تضمين حساب الأرصدة الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٢,٢٢٩ مليون جنيه تحت مسمى أرصدة معلاه والذي يمثل قيمة الرسوم المحصلة والمستحقة على المستأجر مارين لوجستيك لهيئة الميناء علما بأن المستأجر قد أنهى العلاقة الأيجارية مع الشركة وقيمة بسداد نحو مليون جنيه خلال العام المالى السابق وحيث أن الشركة هي الضامن لتلك المستحقات أمام هيئة الميناء الأمر الذى قد يعرض الشركة لغرامات كبيرة نتيجة لعدم السداد .
نوصي بضرورة دراسة ما سبق مع العمل على سرعة سداد المبلغ المذكور منعاً لتوقيع عقوبات أو غرامات على الشركه تطبيقاً لأحكام القانون.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة
سيتم دراسة ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات*نحو ٣٤٨ ألف جنيه تحت مسمى الايجارات يرجع بعضها لأكثر من أربعة سنوات تمثل قيمة مستحقات ايجارية مدينة تم تعليتها ضمن الحساب ولم يتم سدادها حتى تاريخ الفحص (سبتمبر ٢٠٢٢) دون معرفة أسباب توقف الشركة عن سداد تلك الايجارات .

يتعين سداد تلك المستحقات مع تسويتها بالحسابات المختصة وميلترب على ذلك من اثار.
السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة
سيتم دراسة ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات- تضمن الحساب نحو ١٢٦,٢٠٢ ألف جنيه باسم / أمانات تمثل قيمة مستحقات لبعض العاملين منذ عدة سنوات سابقة ولم تواف بقيمة الأرصدة التي انتفي الغرض منها وسقط حق أصحابها بالتقادم .
يتعين بحث ودراسة تلك المبلغ وإتخاذ اللازم في ضوء القانون رقم ٩١ لسنة .

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة
سيتم دراسة ما ورد باللحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات نحو ١,٠٨٨ مليون جنيه تمثل قيمة العديد من الشيكات التي لم يتم صرفها من البنك ويرجع بعضها لاعوام سابقة .
يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة .

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة
سيتم دراسة ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات لم تتضمن مصروفات الفترة (ضرائب عقارية) بلغ نحو ٥٨٠ ألف جنيه قيمة الضريبة العقارية المستحقة لشونة السواح عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١
يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة
سيتم دراسة ما ورد باللحظة وإتخاذ اللازم في ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات تضمنت الايرادات نحو ٤,٢٦٨ مليون جنيه ايرادات تفريغ الاقماح عن كمية ١٧٦,٢٤٨ ألف طن بدون فواتير فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ لواخر كل من الاسكندرية ودمياط وسفاجا لعدم الانتهاء من تفريغ كامل المشحون قبل ٢٠٢٢/٦/٣٠ وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبى المصرى الخاص بتحقق الایراد رقم(٤٨) .
نوصي بضرورة اجراء التصويبات اللازمة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة والإفادة .



السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم إجراء التسويات اللازمة

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات قيام شركة لويس داريفوس للاستيراد والتصدير بتاجير المخزن الاقفي رقم ٢ (أ) البالغ مساحته نحو ٤٥٠٠ م٢ وقدره ٣٢٥ ألف جنيه شهرياً شامل ضريبة القيمة المضافة لتخزين كمية ٥٠٠٠ طن أذره إلا أنه تم التحفظ على تلك الكمية وتوجيهاته إتلاف تخزين علف حيواني غير مطابق للمواصفات للشركة المستأجرة وتحرير محضر برقم ٥٢٣٧ لسنة ٢٠١٩ جنح أول العاشرية كما حكمت محكمة جنح أول العاشرية في القضية رقم ٥٢٣٧/٢٠١٩ بجلسة ٢٠٢١/١٢/٢٦ بمصادرة الكمية المذكورة من الأذرة وحبس المتهمين وتم تأييد الحكم من محكمة استئناف العاشرية برقم ٢٠٢٠/٢٠٠٩ كما أصدر السيد رئيس النيابة الكلية قرار في طلب الفحص المتنوع ٧١ لسنة ٢٠٢١ الدخلية ببيع تلك الكميات من الأذرة للاستخدام في الاغراض الصناعية إلا أنه لم يتم تنفيذ الأحكام القضائية وكذا قرار السيد رئيس النيابة الكلية منذ بداية عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه (سبتمبر ٢٠٢٢). الأمر الذي سبب أضراراً بالغة للشركة العامة للصومام والتخزين أهمها إضطرارها لعدم التخزين في المخزن ١ (أ) المجاور لهذا المخزن منعاً لانتشار الاصابات الحشرية وانتقالها لأقماح هيئة السلع التموينية وضياع العائد عن عدم تأجير هذا المخزن والمقدر بنحو ٣٢٥ ألف جنيه شهرياً بإجمالي قدره نحو عشرة مليون جنيه (اعتباراً من منتصف ٢٠١٩ وحتى مارس ٢٠٢٢) كما يمثل الامر بمثابة ضياع لساعات التخزينية الازمة لاستقبال أكبر كمية من الأقماح المحلية لتكون مخزوناً وإحتياطي استراتيجي للبلاد في ظل ما يدور في العالم حالياً من حروب وأزمات.

نوصي بضرورة اتخاذ كافة الاجراءات الازمة ومخاطبة كافة الأجهزة المعنية في الدولة حتى يتم التخلص من تلك الكميات

طبقاً لما سبق ذكره والافادة بما يتخذ في هذا الشأن من اجراءات.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
جارى اتخاذ الاجراءات الازمة للتخلص من هذه الكمية وإخلاء المخزن مع الإحاطة بأن العميل متلزم بسداد الإيجار الشهري للمخزن .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
تبين وقوع حادث حريق بصومعة الأنترية يوم ٢٠٢١/١١/١٤ بصومعة سفاجا الأمر الذي ترتب عليه حدوث تلفيات وأعطى بتغير السفينه رأس سدر رحلة ٢٠٢١/١١/٦ (حيث تم تفريغها في عشرة أيام عمل بدلاً من سبعة أيام ونصف لكافة البوادر الأخرى الواردة خلال الفترة) وقد قامت المنطقة بأعمال الإصلاح ومعالجة تلك التلفيات بكلفة نحو ١٦٣ ألف جنيه تم قيدها كمديونية على شركة مصر للتأمين بخلاف ما تم صرفه من المخازن لأعمال الإصلاح وإعادة التأهيل وتم عمل المحاضر الرسمية الازمة وإجراء المعاينات وتم حفظ التحقيق إدراياً لعدم مسؤولية أحد عنه ثم قامت المنطقة بمحاسبة الإدارة العامة لمطالبة شركة مصر للتأمين بمبلغ نحو ٧٩٢ ألف جنيه بتاريخ ٢٠٢٢/١/١٢ تمثل قيمة خسائرها عن الحادث المذكور دون التحصيل حتى تاريخه (يونيه ٢٠٢٢).

نوصي بالعمل على مطالبة شركة مصر للتأمين بقيمة التعويضات المستحقة وتحصيلها وإتخاذ ما يلزم من اجراءات نحو الوقوف على أسباب الحريق المشار إليه ومعالجتها والإفادة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم اتخاذ كافة الاجراءات الازمة لحفظ حق الشركة في الحصول على تعويض من شركة مصر للتأمين .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

لم تقم الشركة بالحصول على التعويض المستحق عن العجوزات الخاصة بالإقامات المحلية موسم ٢٠١٦ حتى تاريخ الفحص سبتمبر ٢٠٢٢ وتمت الموافقة على ذلك بقرار رقم ٢٠١٧/٥/١٦ وجدير بالذكر قيام الشركة بسداد مبلغ ٧٦٢٦٧٧ جنيه قيمة أقساط التأمين عن كمية ١٣٨٤١٦ طن قمح محلى السابق خصمها من حساب موردي الأقماح المحلية في حينه (عجزات القمح المحلي موسم ٢٠١٦).

نوصي بضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ حق الشركة في التعويض المستحق عن العجز وما يترتب على ذلك من آثار.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة



قامت الشركة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها في الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانوني بالشركة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

لم يتم مراعاة تطبيق ما تقتضى به معايير المحاسبة المصرية معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) بشأن نصيب السهم المخضن من الأرباح بقائمة الدخل والإيضاحات المتممة للقواعد المالية ، كما لم تؤاف بحساب توزيع صافي الربح عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

أهم الملحوظات الخاصة بشئون البيئة :

- عدم الالتزام بأحكام قانون البيئة رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩ المعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن الحفاظ على البيئة من التلوث مما أدى إلى توقيع هيئة ميناء الإسكندرية لمخالفات وغرامة علي الشركة بلغت قيمتها نحو ١٣١٨٦ جنيه غرامات تلوث بري تم سدادها.

نوصي بضرورة اتخاذ اللازم نحو الالتزام بأحكام قانون البيئة المشار إليه لما لذلك من أشار بيئية سلبية وكذلك منعاً لتوجيه عقوبات وغرامات على الشركة .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم التبليغ على كافة الإدارات المختصة بضرورة الالتزام بقوانين البيئة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا - وكيل الوزارة - نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- عدم توصيل شبكة الصرف الصحي لصومام ميناء الإسكندرية بالشبكة العمومية والمقدر لها تكلفة نحو ٦٠٠ ألف جنيه بالموازنات الاستثمارية للشركة عن الأعوام المالية من ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ، كما أن الصرف الصحي لمجمع السلام بالعامرة وكذا صومعة سفاجا غير متصلة بشبكة الصرف الصحي العمومية ويتم الصرف عن طريق بيارات يتم كسرها دوريًا وتتجدد الاشارة إلى سابق تقدير الشركة لمبلغ نحو ٢٥ مليون جنيه ضمن الموازنات الاستثمارية عن الأعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠٢٢/٢٠٢٣ على الرغم من عدم وجود شبكة صرف صحي عمومية بالعامرة طبقاً لردد الشركة على تقريرنا عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

- مازال لم يتم الانتهاء من تنفيذ مشروع تغيير نظام سحب وتجميع الأتربة بالصومعة القديمة بالإسكندرية بتكلفة نحو ٢٥ مليون جنيه حيث تم إستلامها إبتدائياً في أغسطس ٢٠١٠ ولم يتم إستلامها نهائياً لوجود بعض الملحوظات .

- عدم وجود مخزن مخلفات خطرة تخزين فوازغ الزيوت المعدنية والزيوت المرتفع وعبوات المواد الكيميائية المستخدمة في التبخير (المخلفات الخطيرة) بكل من صومعتي دمياط وأسكندرية وميناء الدخيلة وسفاجا .

- عدم وجود شبكة لإلزام الحريق والأطفاء بمحطة الوقود والزيوت بقطاع النقل بمجمع السلام بقطاع اسكندرية كما تبين لنا عدم تدوين اي بيانات لمتابعة طفایيات الحريق ، وعدم تغطية تناقلات السولار بمظلة لحمايتها من شدة الحرارة عليها .

- عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوماع الصرف لحرز الأتربة أثناء صب الأقماح في عربات السكك الحديدية والنقل النهري والسيارات مما يؤدي إلى تطاير الغبار والأتربة عند القيام بتحميل سيارات النقل القليل للقمح الصب وذلك بصوماع الشركة المختلفة .

نوصي ببحث ما تقدم واتخاذ اللازم بشأنها حفاظاً على البيئة وأعمالاً لأحكام قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ المعدل بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

جارى المتابعة مع هيئة ميناء الإسكندرية للانتهاء من عملية الربط والتوصيل حيث لم تقم هيئة الميناء باستلام محطة المعالجة من المقاول المنفذ للعملية حتى تاريخه ، أما بخصوص عدم ربط شبكة الصرف الصحي بمجمع السلام فلم تنتهي المحافظة من هذا المشروع ولا يوجد بالمنطقة شبكة صرف صحي وجارى إعادة النظر فى موازنة الاستثمارية للشركة بشأن هذا الموضوع وبالنسبة لتصريف مخلفات صومعة سفاجا يتم تصريف مخلفات الصومعة من خلال بيارات نظراً لعدم وجود شبكة صرف صحي عمومية في المنطقة الموجود بها .



نظرا لتطوير الصوممة وتركيب معدات من نوافذ وروافع بقدرة ٣٠٠ طن/ساعة بدلاً من ٦٠ طن/ساعة ويتنبّل الأمر إجراء بعض التعديلات في نقاط ومسيرات السحب وموقع تركيب الفلاتر لتناسب مع المعدات الجديدة وجاري تنفيذ هذه التعديلات من خلال شركة رؤية الهندسية .

جارى تلقي هذه الملاحظة بالتنسيق مع جهاز شئون البيئة، جارى تنفيذ أعمال منظومة الحماية المدنية لمجمع السلام بالاسكندرية ويدخل ضمن اعمال هذه المناقصة تنفيذ شبكة الحماية المدنية لقطاع النقل بمجمع السلام .

سيتم إجراء المعابنة الفنية وإتخاذ ميلازم فى ضوء المعابنة .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات

- عدم وجود نظام للتکاليف البینیة ، حيث تبين عدم حصر التکاليف المرتبطة بالنشاط البینی وتبيیتها من حيث تکاليف رأسمالية وجارية وكذا تکاليف مباشرة أو غير مباشرة .

- ما زال ضعف نظم سحب وتجمیع الأتربة بصوممة دمیاط حيث أن جميع فلاتر الصوممة البالغ عددها ٢٢ فلت تقوم بسحب الأتربة وشفطها من جميع النقاط وإعادة ضخها مرة أخرى مع مسار الأقماح لعدم وجود نظام تجمیع الأتربة بخلية مستقلة أسوة بباقي الأنظمة المتواجدة بصومام الشركة .

- ما زال لم يتم الانتهاء من تطوير شبكة الصرف الصحى بشونه ومخازن السواح بتکلفة نحو ٣٥٠ ألف جنيه وذلك لمعالجة مشكلة الطفح لعدم استيعاب شبكة الصرف للأنشطة والمستاجرین للمخازن بالشون .

- عدم الانتهاء من تنفيذ شبكة الانذار ومكافحة الحرائق وتنفيذ كافة متطلبات ادارة الحماية المدنية بمديرية الأمن ببور سعيد الذي بدأ تنفيذه منذ ثلاثة سنوات الأمر الذي أدى إلى عدم تجديد التراخيص الممنوحة للشركة لمزاولة نشاطها بميناء غرب بور سعيد.

نوصي بالعمل على فهو تلك الملاحظات واستيفاء كافة طلبات الحماية المدنية حتى يتسمى تجديد التراخيص الممنوحة في توقياتها المحددة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

سيتم دراسة امكانية عمل نظام تکاليف للبيئة .

جارى دراسة تصميم نظام سحب وتجمیع الأتربة من خطوط وخلايا الصرف بالصوممة وربطها بنظام سحب الأتربة بالصوممة المدنية الجديدة .

- تم إسناد أعمال تطوير شونة السواح إلى شركة الفادى وتشمل تطوير شبكة الصرف الصحى بشونه ومخازن السواح وذلك لمعالجة مشكلة الطفح بالشونه وجارى تنفيذ المشروع .

تم استيفاء جميع اشتراطات الحماية المدنية واستلام الأعمال من المقاول والحصول على موافقة ادارة الحماية المدنية وتم الإنتهاء من تنفيذ المشروع في شهر أكتوبر ٢٠٢٢ م .

الاستاذ المحاسب/ عصام زكريا – وكيل الوزارة – نائب مدير الادارة الجهاز المركزي للمحاسبات
الرأى المتفق:

وفى عدا تأثير ما تقدم وإذا ما أخذ فى الاعتبار الامور المبينة بتقريرنا عاليه على القوانين المالية فمن رأينا ان القوانين المالية المشار إليها اعلاه تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وعن أدانها المالى وتدقائقها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل مانص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوانين المالية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة كما تطبق الشركة نظام تکاليف نوصى بتطويره .



البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة الشركة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولاته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بذفتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالذفتر.

السيد اللواء/ شريف عادل باسيلى - رئيس الجمعية العامة

شكراً للسادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمصارب - وللتفضل الأستاذة المحاسبة / إيمان فتحى شعلان وكيل الوزارة بقطاع التجارة الداخلية والمطاحن والمصارب بالجهاز المركزي للمحاسبات شعبة تقويم الأداء لعرض التقرير الخاص بها

الأستاذة / إيمان فتحى شعلان - وكيل الوزارة بقطاع التجارة الداخلية والمطاحن والمصارب:-

"بسم الله الرحمن الرحيم " كل عام وحضركم بخير - تحياتى للسيد اللواء رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصومام - رئيس الجمعية العامة وتحياتى للسيد المهندس رئيس الشركة العامة للصومام والتخزين - السادة الحضور كل عام وانتم بخير

أشكر بأن يقدم لحضراتكم تقرير تقييم الاداء للشركة العامة للصومام والتخزين عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصارب

أولاً: مدى تحقيق الأهداف الرئيسية للموازنة التقديرية عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ ونسب التطور عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١

- لم تتمكن الشركة من تحقيق الكميات المستهدف تخزينها بالصومام البالغ نحو ٦٠٧٨ مليون طن (قمح مستورد) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث بلغت الكمية الفعلية نحو ٤،٨٠٨ مليون طن بنسبة ٧٩,١% من المستهدف وبنسبة انخفاض ١٣,١% عن المحقق الفعلى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٥,٥٣٠ مليون طن.

- لم تتمكن الشركة من تحقيق الكميات المستهدف تسويقها من الاقماح المحلية البالغة نحو ١٤٥ ألف طن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث بلغت الكمية الفعلية نحو ٢٨,٥ ألف طن بنسبة ١٩,٧% من المستهدف وبنسبة انخفاض ٦٥,٢% عن المحقق الفعلى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٨٢ ألف طن.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

بالنسبة الى الاقماح المستوردة يرجع ذلك الى تعديل سياسة الدولة في خفض وزن رغيف الخبز مما أثر سلبا على كميات الاقماح المستوردة.

. بالنسبة للإقامح المحلية تسعى الشركة الى تلافي المشاكل والمعوقات خلال موسم ٢٠٢٢ والتي أدت الى عدم تحقيق المستهدف ومراعاة ذلك خلال موسم ٢٠٢٣.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصارب

لم تتمكن الشركة من تحقيق الكميات المستهدف تفريغها بميناء الدخيلة البالغة نحو ١٠٢٠ مليون طن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث بلغت الكمية الفعلية نحو ٦٤٣ ألف طن بنسبة ٦٣% من المستهدف وبنسبة انخفاض ٩٩,١% عن المحقق الفعلى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٧٠٧ ألف طن.

- لم تتحقق الشركة إيرادات النشاط المستهدفة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ والبالغة نحو ٨٢١،٣٤٨ مليون جنيه حيث بلغت الإيرادات الفعلية نحو ٧٩٤،٦٦٠ مليون جنيه بنسبة ٦٩٦,٨% من المستهدف وبنسبة انخفاض ١٢٠٨% عن المحقق الفعلى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٩١١،٧٣٠ مليون جنيه.

- قدرت الشركة تكلفة الحصول على الإيراد عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٦٢٨,٥٢٠ مليون جنيه في حين بلغت التكلفة الفعلية للحصول على الإيراد نحو ٦٠٧،٩٩٨ مليون جنيه بنسبة ٩٦,٧% من المقدر وبنسبة انخفاض ٢٠% عن المحقق الفعلى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغ نحو ٧٥٩،٨٧٣ مليون جنيه.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

انخفاض او زيادة الكميات المخزنة والمفرغة من الاقماح يرجع الى السياسة التي تنتهجها الدولة لتوفير الاحتياجات السنوية من الاقماح.



- . انخفاض الفعل عن المستهدف نظرا لانخفاض الكميات الفعلية المفرغة والمخزنة والمنصرفة عن المستهدف بنسبة .%١٣,١
. انخفاض تكاليف إيرادات النشاط لارتباط تكاليف النشاط بتحقيق الإيرادات حيث ان انخفاض الفعل عن المستهدف بالنسبة للإيرادات يترتب عليه انخفاض الفعل عن المستهدف بالنسبة للتکاليف.
السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

لم تتحقق الشركة مجمل الربح المستهدف عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ وبلغ نحو ١٩٢.١٩٢ مليون جنيه في حين بلغ المحقق الفعلي نحو ١٨٦,٦٦٢ مليون جنيه بنسبة %٩٦,٨ من المستهدف وبنسبة زيادة %٧٠٢٢ عن المحقق الفعلي لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١ البالغ نحو ١٥٢,١٥٢ مليون جنيه.
انخفضت نسبة تكلفة الحصول على الإيراد إلى نحو %٧٦,٥ عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٣.٨٣% عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

- حققت الشركة ربح السنة المستهدف عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٣٥١ مليون جنيه حيث بلغ المحقق الفعلي نحو ٨٨٣,١١٢ مليون جنيه بنسبة %٩٠,١٢٠ من المستهدف وبنسبة زيادة %٧,٧ عن المحقق الفعلي لعام ٢٠٢٠ البالغ نحو ١٠٤,٧٨٦ مليون جنيه.
وتتجدر الإشارة إلى إن الإيرادات العرضية بلغت نحو ٧٩٣,٦٧ مليون جنيه تمثل ٤٦,٤ % من الأرباح قبل الضريبة والبالغة نحو ٤٦٠٦٢ مليون جنيه.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

- انخفاض مجمل الربح نظر الانخفاض الفعلي عن المستهدف لكل من الإيرادات والتکاليف.
. انخفاض نسبة تكلفة الحصول على الإيراد نظر الانخفاض تكاليف ايراد النشاط وكذا المصروفات الإدارية عن المستهدف.
. يرجع زيادة ربح السنة الفعلي عن المستهدف لزيادة ربحية الأنشطة الأخرى كنشاط التخزين الجمركي والتخزين المتنوع ونشاط الآلات الرافعة وكذا الإيرادات العرضية.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

ثانياً: ربحية / خسارة الأنشطة:

لأغراض تحليل ربحية الأنشطة يتم تحويل مجمل الربح بالمصروفات الإدارية والتي زادت إلى نحو ٨١,٠٠٦ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقابل ٧٥,٧١٩ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ بنحو ٥,٢٨٧ مليون جنيه بنسبة %٧، وبذلك بلغت ربحية الأنشطة نحو ١٠٥,٦٥٦ مليون جنيه مقابل ٧٦,٤٣٨ مليون جنيه بزيادة نحو ٢١٨,٢٩ مليون جنيه بنسبة %٢٠,٣٨.

وفيمما يلي تحليل الربحية / الخسارة على مستوى الأنشطة:

أ- نشاط الصوامع:

انخفاض خسارة نشاط الصوامع عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى نحو ٦٦,٦٧٠ مليون جنيه مقابل ٦٩,٦٢٠ مليون جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنحو ٩٥٠,٢ مليون جنيه بنسبة %٤٤,٢، نتيجة لانخفاض إجمالي التكاليف إلى نحو ٢٥٧,٢٠٣ مليون جنيه مقابل ٢٠٥,٧٧٢ مليون جنيه بنحو ٢,٥١٥ مليون جنيه بنسبة %٢٠,١ نتيجة لانخفاض الكمية المخزنة بنحو ٧٢٢ ألف طن بنسبة %١٣,١.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
ملحوظة تقريرية.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

ب- الأنشطة الأخرى:

أسفرت الأنشطة الأخرى عن ربحية / خسارة كما يتضح بالجدول التالي:



(القيمة بالآلاف جنيه)

معدل التغير %	التغير	ربحية (خسارة) النشاط		النشاط
		عام ٢٠٢١/٢٠٢٠	عام ٢٠٢٢/٢٠٢١	
١٤٣	(٢٠٠٩)	(١٤٠٩)	(٣٤١٨)	التغريغ والسفارات
(٣٩)	(١٧٦٩١)	٤٥٤١٣	٢٧٧٧٢٢	تسوية النقليات
(٧٠,٦)	(٦٠٤٦)	٨٥٦٥	٢٥١٩	تسويق الأقام
٢١,٧	١٣٨٨٢	٦٣٩٩٢	٧٧٨٧٤	تخزين عادي
٢١٦,٤	٥٠٩٣٨	٢٣٥٣٧	٧٤٤٧٥	تخزين جمركي
-	-	٢٠٣٥	(١١٢٣٩)	النقل
١٤٢,٩	١٣٦٠	٩٥٢	٢٣١٢	شحن وتغريغ السويس
١٦,٧	٢٩٨	١٧٨٢	٢٠٨٠	الآلات الرافعه
-	-	١٤٤٨٦٧	١٧٢٣٢٥	الإجمالي

ومن الجدول السابق يتضح أن:-

-زيادة ربحية نشاط التخزين الجمركي بنحو ٥٠,٩٣٨ مليون جنيه بنسبة ٢١٦,٤% نتيجة لزيادة إيراداته بنحو ٥٦,٦١٩ مليون جنيه بنسبة ٥٥,٣%.

-انخفاض ربحية نشاط تسويق الأقام بنسبة ٧٠,٦%， نتيجة لانخفاض إيرادات النشاط بنحو ٥,٠٦٦ مليون جنيه بنسبة ٤٨,٤%، وزيادة إجمالي تكاليف إيرادات النشاط بنحو ٧٣٠ ألف جنيه بنسبة ٥١% وقد تأثر النشاط بانخفاض الكميات المسوقة إلى نحو ٢٨,٥ ألف طن مقابل ٨٢ ألف طن بنسبة ٦٥,٢%.

-أظهرت قوائم التكاليف تحقيق نشاط النقل خسارة بلغت نحو ١١,٢٣٩ مليون جنيه مقابل ربحية بلغت نحو ٢,٠٣٥ مليون جنيه وتشير إلى أن نشاط سيارات الشركة لقطاع الإسكندرية أسفر عن خسارة بلغت نحو ٢٤,٠١٨ مليون جنيه في حين حقق قطاع سفاجا ربحية بلغت نحو ٧٩٣,٤ مليون جنيه.

هذا وقد حقق نشاط سيارات الغير ربحية بلغت نحو ٢,٩٨٦ مليون جنيه.

-زيادة خسائر نشاط التغريغ والسفارات بنحو ٢,٠٠٩ مليون جنيه عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ نظراً لانخفاض الكميات المفرغة إلى ٦٤٣ ألف طن مقابل ٧٠٧ ألف طن بنحو ٦٤ ألف طن بنسبة ٩,١%， مما أدى إلى انخفاض الإيرادات إلى نحو ١٦,٣٦٦ مليون جنيه مقابل ١٧,٥٢٧ مليون جنيه بنحو ١,٦٦١ مليون جنيه بنسبة ٦٦,٦%.

الأمر الذي يتطلب دراسة أسباب خسائر نشاطي النقل والتغريغ والسفارات لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

وهذا مؤشر جيد ملحوظة تقريرية.

ملحوظة تقريرية.

يرجع إلى انخفاض الكميات المفرغة والمخزنة والمنصرفة بنحو ٧٢٢ ألف طن بنسبة ١٣,١%.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

ثالث: التكاليف والمصروفات:

-انخفاض إجمالي التكاليف والمصروفات لنشاط الصوامع والذي يعد النشاط الرئيسي للشركة إلى نحو ٢٠٣,٢٥٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ مقابل ٢٠٥,٧٧٧ مليون جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٢,٥١٥ مليون جنيه بنسبة ١,٢% نتيجة انخفاض الكميات المخزنة بنحو ٢٢٢ ألف طن بنسبة ١٣,١%.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

يرجع إلى انخفاض الكميات المخزنة والمفرغة من الأقام مما أدى لانخفاض التكاليف المباشرة لنشاط الصوامع.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

رابعاً: العوامل الخاصة بالكافحة الانتاجية:

١ - القيمة المضافة ومؤشرات الانتاجية:

- زادت القيمة المضافة الإجمالية عام ٢٠٢١ إلى نحو ٣٦٥,٥٢٩ مليون جنيه مقابل ٣٢٥,٧٤٥ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ بنحو ٣٩,٧٨٤ مليون جنيه بنسبة ١٢,٢%， وقد لوحظ ما يلي:



- زيادة إنتاجية العامل باستخدام الناتج إلى نحو ١٨٣,٩ ألف جنيه مقابل ١٥٧,٣ ألف جنيه بنحو ٢٦,٦ ألف جنيه بنسبة ١٦,٩ %، وتجر الإشارة إلى انخفاض متوسط عدد العاملين إلى نحو ١٩٨٨ عاملاً مقابل ٢٠٢١ عاملاً بعدد ٤%.

- زادت إنتاجية الجنيه /أجر (باستخدام الناتج) إلى نحو ٢,١ جنيه مقابل ١,٩ جنيهها بنسبة ١٠,٥ % هذا وقد لوحظ زيادة الأجر إلى نحو ١٧٦,٨٣٨ مليون جنيه مقابل ٣٧٣,١٧٥ مليون جنيه بنحو ١,٤٦٥ مليون جنيه بنسبة ٠,٨ %.

- زاد المتوسط السنوي لأجر العامل عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى نحو ٨٩ ألف جنيه مقابل ٨٤,٧ ألف جنيه عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٤,٤ ألف جنيه بنسبة ٥,٢ %.

- زيادة إنتاجية الجنيه /سلع وخدمات وسيطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى نحو ١,٩ جنيه مقابل ١,٦ جنيهها عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ٠,٣ جنيهها بنسبة ١٨,٨ %.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
انخفاض أو زيادة الكميات المستوردة من الاقماح يؤثر على قيمة الإنتاج الإجمالي سلباً أو إيجاباً ونظراً لانخفاض الكميات التي تم تخزينها وصرفها فقد أدى ذلك لانخفاض تكلفة السلع والخدمات الوسيطة وكذا زيادة ربحية بعض الأنشطة ذات التكاليف المنخفضة ساهمت في زيادة القيمة المضافة.

- نتيجة زيادة إيرادات الشركة مقارنة بالعام المالي السابق.

- لزيادة ربحية بعض الأنشطة ذات التكاليف المتداينة عن فترة المقارنة.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

٢- القيمة المضافة الصافية:

زادت القيمة المضافة الصافية عام ٢٠٢١ إلى نحو ٣٤٢,١٠٠ مليون جنيه مقابل ٣٠٣,٦٨١ مليون جنيه عام ٢٠٢٠ بنحو ٣٨,٤١٩ مليون جنيه بنسبة ١٢,٧ %، هذا وقد انخفضت نسبة الأجر إلى القيمة المضافة الصافية إلى ٥١,٧ % مقابل ٥٧,٧ %.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
لزيادة الربحية الصافية للشركة بالنسبة إلى رأس المال المستثمر.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

الطاقة التخزينية لنشاط الصوامع ونسب استغلالها:

- ثبتت الطاقة التخزينية المتاحة لنشاط الصوامع عند ٨,٩٢٠ مليون طن خلال عامي المقارنة، وقد لوحظ ما يلي:
انخفاض نسبة استغلال الطاقات التخزينية المتاحة لنشاط الصوامع إلى نحو ٥٤ % مقابل ٦٢ % نتيجة انخفاض الكميات المخزنة بنحو ٧٢١ ألف طن بنسبة ١٣ %.

تراوحت نسبة استغلال الطاقات التخزينية بين ١٧,٢ % و ٢٢,٩ % بصومنة رصيف ٨٥، ٨٥ % بصومنة العامرة.
الأمر الذي يتطلب العمل على دراسة كيفية استغلال الطاقات المتاحة لصومعات الشركة لما ذلك من اثر على إيرادات النشاط وربحية الصوامع.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

- انخفاض أو زيادة نسبة استغلال الساعات التخزينية لصوماع في الأساس إلى الكميات التي يتم تخزينها وصرفها وهذا راجع بدوره إلى قرارات وتوجيهات لجنة البرامج من حيث الكميات المستوردة وطرق توزيعها على الموانئ المختلفة أو الصوامع الداخلية.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع

خامساً- مؤشرات الربحية:

- زيادة ربحية الجنيه / أجر إلى ٦٢,٠ جنية مقابل ٦٠,٠ جنية بنسبة ٣,٣ %.

- انخفاض معدل العائد على مجموع حقوق الملكية إلى نحو ٢٥,٨ % مقابل ٢٩,٧ %.



- انخفاض معدل العائد على إجمالي الاستثمار إلى نحو ٢٢,٩٪ مقابل ٢٧,٦٪.
- السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة**
- زيادة ربحية الجنيه / اجر نتيجة زيادة الربح لهذا العام عن ربح العام الماضي.
- لزيادة أجمالي قيمة حقوق الملكية بزيادة الاحتياطيات عن فترة المقارنة.
- انخفاض معدل العائد على إجمالي الاستثمار وذلك لزيادة الاحتياطيات عن فترة المقارنة.
- السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة**
- زيادة ربحية الجنيه / اجر نتيجة زيادة الربح لهذا العام عن ربح العام الماضي.
- لزيادة أجمالي قيمة حقوق الملكية بزيادة الاحتياطيات عن فترة المقارنة.
- انخفاض معدل العائد على إجمالي الاستثمار وذلك لزيادة الاحتياطيات عن فترة المقارنة.
- السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمصانع**

سادساً: هيكل التمويل:

ما زالت الشركة تبوب التزامات مستحقة لهيئة السلع التموينية بنحو ٢٩٢,٧٤٧ مليون جنيه ضمن الأصول المتداولة (أرصدة مدينة) مقابل نفس المبلغ بكل من الالتزامات غير المتداولة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ بنحو ٢٧٩,٧٤٧ مليون جنيه ونحو ١٣ مليون جنيه بالالتزامات المتداولة مما يؤثر على دقة المؤشرات المالية ذات الصلة رغم تكرار سابق الإشارة إلى ذلك بتقريرنا على القوائم المالية.

لذا تم استبعاد تلك المبالغ عند اعداد المؤشرات الخاصة بهيكل التمويل وارقام المقارنة. نوصي بإعادة العرض الصحيح للمبالغ المشار إليها بقائمة المركز المالي في ٣٠/٦/٢٠٢٢ لما له من اثر على دقة المؤشرات المالية المرتبطة مع مراعاة متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) " عرض القوائم المالية".

- زيادة مجموع حقوق الملكية في ٣٠/٦/٢٠٢٢ إلى نحو ٤٢١,٩٢٨ مليون جنيه مقابل ٣٥١,٩٢٨ مليون جنيه في ٣٠/٦/٢١، ٦٩,٩٩٣ مليون جنيه بنسبة ١٩,٩٪.
- زيادة الالتزامات غير المتداولة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ إلى نحو ٥٣,٤٠٢ مليون جنيه مقابل ٢٧,٢٢٠ مليون جنيه في ٣٠/٦/٢١، ٢٦,١٨٢ مليون جنيه بنسبة ٩٦,٢٪.
- زيادة اجمالي الاستثمار في ٣٠/٦/٢٠٢٢ إلى نحو ٤٧٥,٣٢٣ مليون جنيه مقابل ٣٧٩,١٤٨ مليون جنيه في ٣٠/٦/٢١، ٩٦,١٧٥ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٤٪، وتعتمد الشركة في تمويله على مواردها الذاتية (حقوق الملكية) بنسبة ٨٨,٨٪ مقابل ٩٢,٨٪ وعلى الالتزامات غير المتداولة بنسبة ١١,٢٪ مقابل ٧,٢٪ في تاريخي المقارنة.

- إنخفاض مجموع الأصول المتداولة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ إلى نحو ١٩٩٩,٣٩٣ مليون جنيه مقابل ٢٠٢١، ٢١٨ مليون جنيه في ٣٠/٦/٢٠٢١.

- انخفاض مجموع الالتزامات المتداولة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ إلى نحو ١٧٨٧,٤١٠ مليون جنيه مقابل ١٩٧٦,٨٠٨ مليون جنيه في ٣٠/٦/٢٠٢١، ٢٠٢١، ٣٩٨ مليون جنيه بنسبة ٩,٦٪.

- زيادة قيمة رأس المال العامل عام ٢٠٢١ إلى نحو ٢٠٢٢، ٢١١، ٩٨٣ مليون جنيه مقابل ١٧٣، ٤١٠ مليون جنيه عام ٢٠٢١، ٣٨، ٥٧٣ مليون جنيه بنسبة ٢,٢٪.

لم تقم الشركة بعرض قائمة التغير في حقوق الملكية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) " عرض القوائم المالية".

يتعين الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن ثبت معدل التداول ١٪ مرة وزيادة معدل السيولة السريعة إلى نحو ٠,٢٢٪ مره مقابل ١٧٪ في تاريخي المقارنة مما يشير إلى عدم استمرار قدرة النقدية المتاحة للشركة على سداد الالتزامات المتداولة في الأجل القصير.

- السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة**
- تم ايضاح ذلك ضمن (الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣٠/٦/٢٠٢٢) حيث يتم مراعاة استبعاده عند احتساب راس المال العامل.

- لزيادة مجموع الأصول غير المتداولة وكذا صافي الارباح عن فترة المقارنة.
- لزيادة قروض طويلة الاجل بنحو ٢٢,٠٠٠ مليون جنيه وكذا مخصص الضرائب المتنازع عليهما عن فترة المقارنة.
- الاستثمار - لزيادة التزامات طويلة الاجل (غير المتداولة)



- انخفاض عملاء وحسابات مدينة بنحو ٢٧٢,٠٠ مليون جنيه بنسبة ١٣٪ وكذا زيادة النقدية وارصدة لدى البنوك بنحو ٩٢,٠٠ مليون جنيه بنسبة ٢٣٪.
- انخفاض موردين واوراق دفع حينما زادت حسابات دائنة للمصالح والهيئات.
- لزيادة الأصول المتداولة على الالتزامات المتداولة.
- ثبات معدل التداول نتيجة الزيادة في مجموع الالتزامات المتداولة بنفس معدل الزيادة في الأصول المتداولة.
- هذا مؤشر جيد ملحوظة تقريرية.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمضارب

سابعاً: التدفقات النقدية:

أظهرت قائمة التدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ صافي تدفقات نقدية موجبة بلغ نحو ٥١,٣٥١ مليون جنيه كمحصلة لما يلي:

- ١- صافي تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل بلغ نحو ١٢٦,٥٢٤ مليون جنيه.
- ٢- صافي تدفقات نقدية سالبة من أنشطة الاستثمار بلغ نحو ١,٨٢٤ مليون جنيه.
- ٣- صافي تدفقات نقدية سالبة من انشطة التمويل بلغ نحو ٣٣,٣٤٩ مليون جنيه.

واعكس ذلك على زيادة رصيد النقدية إلى نحو ٣٩٢,٣٨٥ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ مقابل ٣٣٤,٠٤١ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ بنسبة ١٥,٤٪.

ثامناً: النشاط الاستثماري:

بلغ إجمالي المعتمد للمشروعات الاستثمارية للشركة عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ١٥,٥ مليون جنيه في حين اقتصر المنصرف الفعلي نحو ٢٤٩,٢ مليون جنيه بنسبة ١٤,٥٪ من المعتمد.

وقد تبين ما يلي:

عدم تحقيق الخطط الاستثمارية لمشروعات السنوات السابقة حتى عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث بلغت جملة المبالغ المعتمدة نحو ١٢٢,٥٠٠ مليون جنيه في حين اقتصر المنفذ على نحو ٦٢٧,٤٦ مليون جنيه بنسبة ٣٨,١٪ منها مشروعات لم تنفذ حتى تاريخه على سبيل المثال:

- مشروع إحلال سيور الخط الثاني من الخط (ب) حتى آخر صومعة رصيف ٨٥ حيث بلغ المعتمد ٢٠ مليون جنيه.
- إحلال وتجديد وتطوير خط الحريق بصومعة شبرا حيث بلغ المعتمد ٣,٥ مليون جنيه.
- إنشاء عند (٢) مخزن متعدد بصومعة شبرا خلف المعبأ حيث بلغ المعتمد ١٤ مليون جنيه.
- إنشاء محلات تجارية على سور شونتي المريوطية أ ، ب حيث بلغ المعتمد ١٠ مليون جنيه.

نوصي بإعادة النظر في الخطط الاستثمارية في ضوء الجدوى الاقتصادية لها.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

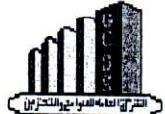
وهذا مؤشر لقدرة الشركة على توفير النقدية من أنشطتها الرئيسية، وقدرتها على سداد التزاماتها في توقيتها وتمويل التوسيع في الاستثمارات قصيرة الاجل بالتمويل الذاتي دون اللجوء إلى القروض وكذا الوفاء بسداد أرباح المساهمين والعاملين تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة للشركة.

- جارى تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية للعام ٢٠٢٢/٢٠٢١ حيث تم:
- اسناد عملية إنشاء شبكة الصرف الصحي والمياه بشونة السواح الى شركة الفادي للمقاولات وجارى التنفيذ.
- تم اسناد شراء عدد ٢ راس جرار بالمقطورة الى شركة MCV وجارى التنفيذ.
- تم التوقيع على عقد مع شركة الفضاء والاستشعار عن بعد لتنفيذ أعمال التطوير لصومعة رصيف ٨٥ بالإسكندرية وجارى التنفيذ.
- جارى استخراج التراخيص اللازمة لتنفيذ الاعمال.

السيد المحاسب / ياسر على محمد - مدير عام الادارة العامة للمطاحن والمضارب

تاسعاً: التوصيات:

- إعادة النظر في الميزانية التقديرية المستقبلية في ضوء الفعاليات التي تحققها الشركة وفقاً للإمكانات المتاحة.



- دراسة أسباب خسارة نشاط كل من الصوامع والنقل والتغليف والسفاطات والعمل وضع الخطط والسياسات لتعظيم العائد الاقتصادي منها.

- العمل على الاستفادة من الطاقات التخزينية المتاحة بالصوامع وذلك لتحسين اقتصاديات النشاط وتعظيم الربحية.

- إعادة النظر في الخطة الاستثمارية في ضوء الاحتياجات الفعلية لها وتحقيق الجدوى الاقتصادية منها.

- العمل على وضع النظم والسياسات التي تضع الشركة نحو التحول الرقمي لمواجهة التغيرات المستقبلية في هذا الشأن

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

جميع التوصيات سوف توضع محل اعتبار إدارة الشركة لتحقيق أهدافها بما يتوافق وسياسة واقتصاديات الدولة.

نوجه بالشكر للسادة أعضاء شعبة تقويم الأداء

السيد اللواء / شريف باسيلى - رئيس الجمعية

معروض على حضاراتكم تقرير مراقب الحسابات عن مدى التزام الشركة بقواعد الحكومة.

وليتفضل الأستاذ محمد اسماعيل لعرض التقرير الخاص عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/٦/٣٠

تقرير تأكيد مستقل

على تقرير مجلس إدارة الشركة العامة للصومام والتخزين عن

مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة

الشركة العامة للصومام والتخزين

" شركة مساهمة مصرية "

إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية :

المقدمة :

قمنا بإختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المعد بواسطة إدارة الشركة العامة للصومام والتخزين " شركة مساهمة مصرية " عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ طبقاً للنموذج الصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية المعد وفقاً للدليل المصرى لحكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ .

مسئولية الإدارة :

إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة وفقاً لقواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة كما هو موضح في تقرير الشركة عن مدى الالتزام بقواعد الحكومة ، كما أن مسئولية الإدارة تمتد إلى تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها .

مسئولية المراجع :

تحصر مسؤوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المعد بمعرفة إدارة الشركة وإبداء إستنتاج في ضوء الإختبارات التي تم اداوها ، وقد قمنا بإختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة طبقاً لمعايير المراجعة المصري لمهام التأكيد رقم (٣٠٠) " مهام التأكيد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية " ويطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية ، وتحطيط وأداء عملية التأكيد للحصول على استنتاجاً بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة خالي في إعداده من أي تحريرات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والإستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة والإطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.

ونحن نرى أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.



وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة وليس لأى غرض آخر و بال التالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله .
أساس إبداء الاستنتاج المتحقق :

تبين لنا عدم الالتزام بقواعد الحكومة الواردة بالدليل المصرى لحكومة الشركات بما جاء بالفقرة رقم ١/٢/٢ والتي تلزم أن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية ، وكذلك بما جاء بالفقرة رقم ٨/١ والتي تشير الى وجود منصب العضو المنتدب من أعضاء مجلس الإدارة يتم انتدابه من مجلس الإدارة ليقوم بالإدارة الفعلية ويتبع هرم السلطة التنفيذية بالإضافة إلى وجود منصب الرئيس التنفيذي والذي يتم تعينه من قبل مجلس الإدارة ليقوم بتنفيذ كافة الأعمال اليومية للشركة ويخضع للإشراف المباشر من العضو المنتدب للشركة .

الاستنتاج المتحقق :

وفيما عدا عدم إستكمال الفقرات الموضحة أعلاه ، فإن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحكومة المشار إليه أعلاه يعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانب الهمامة عن مدى إلتزام الشركة بقواعد الحكومة خلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ استناداً إلى قواعد ومعايير حوكمة الشركات والقوانين والقرارات ذات الصلة .

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة العامة للصومام والتغذية
"شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة العامة للصومام والتغذية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتడفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وللخص للسياسات المحاسبية الهمامة وغيرها من الإيضاحات.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريرات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسؤولية مراقب الحسابات

وتتحصّر مسؤوليتنا في إيداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلّب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي خطأ هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحرير الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشآة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بعرض إيداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشآة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات



المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية و المناسبة و تعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء رأى متحفظ

لم تتمكن إدارة الشركة من مراجعة وتقدير البرنامج المحاسبي المستخدم في إثبات المعاملات المالية الخاصة بقطاعات الشركة المختلفة للأكاد من صحة وسلامة المخرجات والتحقق من وجود فصل في الواجبات والصلاحيات لمستخدمي البرنامج وأثر ذلك على اكتشاف الأخطاء (سواء المتعددة أو غير المتعددة) لوجود انحرافات تتعلق بنظام تشغيل البرنامج ونوصي بضرورة موافاتنا بمخرجات البرنامج في صورة جداول إكسيل لإجراء الاختبارات اللازمة لمراجعة البرنامج.

كذلك عدم وجود وسائل تواصل إلكتروني بين كلًا من الإدارة العامة والفرع لتسهيل نقل البيانات والمستندات وعلى سبيل المثال وليس الحصر عدم وجودإيميل خاص بالشركة أو بالإدارة المالية يمكن التواصل من خلاله.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تم اعداد برنامج محاسبي وتطبيقه في مناطق الشركة المختلفة وجارى استكمال البرنامج وربط جميع مناطق الشركة لاستخراج الميزانية المجمعة ويتم الأن التشغيل التجربى للبرنامج المحاسبي وسوف نطلعكم عليهفور الانتهاء من التشغيل التجربى واستخراج الميزانية المجمعة ويتم التواصل بين الادارة العامة والفرع من خلال الفاكسات والواتساب والایمیلات .

السيد المحاسب / محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

لم نواف بالمستندات المؤيدة لبعض إضافات الأصول الثابتة بإجمالي مبلغ ١٦,٦٢٠ مليون جنيه مصرى وبيانها كما يلى:

مبلغ ٦,٣٧٥ مليون جنيه مصرى عبارة عن مبلغ ٤,٤٩٨ مليون جنيه مصرى قيمة تجهيز الصومعة المعدنية بمجمع السلام بالعامرة و مبلغ ٨٨٢ ألف جنيه مصرى الصومعة المعدنية بميناء دمياط بالإضافة إلى مبلغ ٩٩٥ ألف جنيه مصرى قيمة عدد ٣ ميزان سكول لتشغيل الصومعتين.

مبلغ ١٠,٢٤٥ مليون جنيه مصرى قيمة الأعمال الإستثمارية الخاصة بعملية إنشاء نظام إطفاء حريق تلقائي بعدد (١٠) مخازن ببور سعيد وعدد ٧ عدادات كهربائية لنفس المخازن بالإضافة لقيمة المستخلص الجاري رقم (٨) بتاريخ ٥ مارس ٢٠٢٠.

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

جميع المستندات المؤيدة للأضافات الأصول الثابتة طرف القطاع المالي بالشركة للأطلاع مع الاحاطة بأنه طبقاً للاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات تم استبعاد المبلغ الخاص بإنشاء نظام إطفاء حريق تلقائي بعدد (١٠) مخازن ببور سعيد من الأصول واعادته لحساب مشروعات تحت التنفيذ .

السيد المحاسب / محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

تبين لنا تضمن مشروعات تحت التنفيذ أرصدة متوقفة مبلغ ٣٧٨ ألف جنيه مصرى عبارة عن مشروع إعادة تأهيل وتطوير الصومام (إمبابة - دمياط - رصيف ٨٤ ، ٨٥ بالإسكندرية - سفاجا)

السيد المحاسب / محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

هذا المبلغ يخص مشروع إعادة تأهيل نظام الحماية المدنية لصومعة سفاجا ولم يتم الانتهاء منه حتى تاريخه

السيد المحاسب / محمد اسماعيل - المراقب الخارجى



تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" فيما يتعلق بتطبيق طريقة حقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية في شركات شقيقة بمبلغ ١٤,٨٠٩ مليون جنيه مصرى استثمارات في شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحة بنسبة ٢١% من رأس مال الشركة المستثمر فيها.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

نقوم الشركة بإثبات الإستثمارات فى شركات شقيقة بتكلفة الاقتناء وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية و يتم تقييم الاستثمارات المالية طولية الأجل في نهاية السنة المالية بالتكلفة وتخفض قيمتها الدفترية في حالة وجود انخفاض غير مؤقت (دائم) في قيمتها السوقية أو القيمة المحسوبة طبقاً للدراسات عن التكلفة ويتم تخفيض القيمة بالفروق الناتجة عن التقييم ويدرج بقائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة ولا يجوز رد الخسائر الناجمة عن اضمحلال القيمة .

ويدرج نصيب الاستثمار من الأرباح التي يتقرر توزيعها بعد الاقتناء من أرباح الشركات المستثمر فيها بقائمة الدخل كإيرادات استثمارات .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجى

تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بإعادة تقييم الأدوات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ رصيدها الدفترية ١٣٩ ألف جنيه مصرى (استثمارات في الشركة المتحدة للإسكان والتعبير) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

سيتم الدراسة واتخاذ اللازم في ضوء الدراسة .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجى

لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ إجمالى أرصدقتها الدفترية ١,٦٠٢ مليار جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

سيتم الدراسة واتخاذ اللازم في ضوء الدراسة .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجى

لم نوافَّ من إدارة الشركة ببيان بالمخزون الراكد وبطء الحركة على مستوى مخازن الشركة بجميع الفروع مما أدى لعدم تحققنا من مدى كفاية انخفاض قيمة المخزون المخصوم من إجمالي قيمة المخزون بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه مصرى .

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

يان المخزون الراكد وبطء الحركة طرف الشركة للإطلاع .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجى

تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ على أرصدقتها الظاهرة ضمن الحسابات الدائنة والمتوفقة منذ عدة أعوام وتتمثل في مبيعات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه مصرى ، الحسابات المدينة بمبلغ ٥٢,٣٢٨ مليون جنيه مصرى يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علماً بأنه تم إغفال حسابات المطاحن الخاصة بها ومبلغ ١٣,٢٩٠ مليون جنيه مصرى يظهر ضمن حساب العملاء وذلك عنمنظومة الأقماح الحرة



والذي ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلقة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التي تمت بين الشركة وممثلي تلك المطاحن الأمر الذي يعني عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
جارى التنسيق مع السادة المسؤولين بهيئة السلع التموينية لإستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم إجراء المطابقة عن نشاط النقل والقمح المحلى حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وتم إجراء المطابقات الكمية للقمح المستورد حتى ٢٠٢١/٦/٣٠

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

تبين لنا توقف أرصدة بعض العملاء بلغ ما أمكن حصره منها في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٦,٤٧٣ مليون جنيه مصرى (عملاء إيجارات - قطاع الإسكندرية) مبلغ ١,٤٤٤ مليون جنيه مصرى (قطاع القاهرة) ، مبلغ ١٣,٠٧٣ مليون جنيه مصرى (قطاع الإسكندرية) يجب العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المبالغ المستحقة للشركة أو اتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه هؤلاء العملاء حفاظاً على أموال الشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

معظم هذه المديونية على عملاء مازالت عقودهم مستمرة مع الشركة وتتابع الشركة تحصيل هذه المديونيات بصفة مستمرة ويتم إتخاذ الإجراءات القانونية حيال العملاء الذين لا يلتزمون بالسداد .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

لم تقم إدارة الشركة بتطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقد الإيجار" . ولم تتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التتحقق من صحة واقتران إيرادات الإيجارات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل بمبلغ ٥,١٤٥ مليون جنيه مصرى عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ .

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

يتم إثبات الإيجارات وفقاً لمبدأ الاستحقاق خلال العام المالى وبعد استيفاء جميع الشروط الواجبة للإعتراف بالإيراد الواردة بالاضمحلال المتممة للميزانية .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

لم نواف بالصادقات لبعض أرصدة البنوك مما أدى لعدم تحققنا من صحة تلك الأرصدة ونذكرها فيما يلى:

القطاع	الرصيد (جنيه مصرى)	بيان
الإدارة العامة	٣٢٩١٢١٠	البنك القطري الوطنى الأهلي
الإدارية العامة	٤٦٦٢٦٦٧	البنك التجارى الدولى
الإدارية العامة	٤٨٧١٧٩٢٣	البنك العربى الأفريقى
الإدارية العامة	١٩٢٧٤	البنك العربى الأفريقى - يورو
الإدارية العامة	٢٥٥٢٥٧٢	البنك الأهلي المصرى
الإدارية العامة	٣٦٢٢٩٢٣	مصرف أبو ظبى الإسلامي - ح ٣٩
الإدارية العامة	٢٨٤٤٦٧	مصرف أبو ظبى الإسلامي - دولار
الإدارية العامة	١٢٨٣٢	مصرف أبو ظبى الإسلامي - يورو
القاهرة	٤٩٥٤٧٢٦٢	البنك الأهلي (السواح)
<hr/>		اجمالي أرصدة الحسابات الجارية بالبنوك
<hr/>		١١٢٧١١ ١٣٠



ودائع البنك القطري الوطني الأهلي	١٤٠٠٠٠	الادارة العامة
ودائع البنك العربي الإفريقي	٣٤٧٠٠٠٠	الادارة العامة
ودائع مصرف أبو ظبي الإسلامي - دولار	٢٢٤٩٦٦٤٠	الادارة العامة
ودائع مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصرى	٣٧٢٥٠٠٠	الادارة العامة
اجمالي أرصدة الودائع بالبنوك		٦٢٣٢١٦٤٠
الإجمالي		١٧٥٠٣٢٧٧٠

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة
تم الحصول على الشهادات المؤيدة لأرصدة البنوك من جميع البنوك الواردة بالملحوظة.

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجي

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير كافة التسويفات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من تحقيق ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة العامة للصومام والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ وعن أدانها المالي وتدقائقها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانيين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

نوصي بتدعم نظم الرقابة الداخلية على مستوى جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقوله على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتاسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

تقوم الشركة بصفة مستمرة على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات ويتم التأمين على جميع سيارات الشركة سنوياً ضد أخطار الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة ويتم دراسة القيم المؤمن بها كلما دعت الضرورة لذلك.

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجي

تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويذ الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالي للشركة

يتم جرد الأصول سنوياً من خلال لجان الجرد في ٦/٣٠ من كل عام من واقع كشوف الجرد ويتم مطابقة هذه الكشوف على سجلات الأصول ولا يوجد ملاحظات .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجي

تبين لنا عدم الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وآهلકاتها" فيما يتعلق بتسجيل الأصول الثابتة بالسجلات بشكل تفصيلي مما يصعب معه عند حدوث إحلال وتجدد إستبعاد الجزء من الأصل الذي



يتم استبعاده، وأيضاً مما يكون له الأثر في إمكانية المطابقة بين الجرد الفعلى والسجلات، علماً بان بعض السجلات غير مكتملة التسجيل، وكذلك فيما يتعلق بعرض قيمة الأصول المهلكة دفترياً، ونذكر منها على سبيل المثال:

- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / مجموعة آلات صومعة شبرا بمبلغ ١٥,٢٢٩ مليون جنيه مصرى - قطاع القاهرة.
- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / أجهزة لتعبئة الأجولة بمبلغ ٥٨٥,٩٨٥ ألف جنيه مصرى - قطاع القاهرة.
- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / آلات ومعدات محطة التشحيم بمبلغ ٢٤,٦٣٨ ألف جنيه مصرى - قطاع الإسكندرية.
- تم تسجيل بند آلات ومعدات بقيمة إجمالية دون وجود تحليل لهذه الأصول / آلات ومعدات الصومعة الجديدة بمبلغ ١٥,٤٣٥ مليون جنيه مصرى - قطاع الإسكندرية.
- بند أثاث ومعدات مكاتب صومعة إمبابة بمبلغ ٢٥٥ ألف جنيه مصرى لم يتم قيد أي أصل بالسجل - قطاع القاهرة.
- بند أثاث ومعدات مكاتب شونة السواح بمبلغ ٦٦ ألف جنيه مصرى لم يتم قيد أي أصل بالسجل سوي (كاميرات مراقبة) فقط رغم وجود العديد من الأصول المذكورة بالتحليلات المرفقة بالقوائم المالية - قطاع القاهرة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

تم تسجيل الأصول الخاصة بصومعة شبرا وباقى الصوامع والمنقول ملكيتها من الدولة منذ ما يقرب من أربعين عاماً طبقاً للبيانات المتاحة فى حينه ويتم التسجيل فى سجل الأصول طبقاً للمشتريات الفعلية للأصول ومن واقع فواتير المشتريات .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

لم نواف من إدارة الشركة بموقف الأراضي التي توضح المواقع المسجلة باسم الشركة والمواقع المقامة بشأنها دعاوى صحة ونفذ الواقع المقام بشأنها دعاوى إثبات الملكية والواقع الجاري تسجيلها مما أدى لعدم تحققنا من ملكية الشركة لجميع الأراضي المقيدة بسجلات الأصول الثابتة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة
بيان المطلوبة. طرف الشركة للإطلاع .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

لم نواف من إدارة الشركة بيان بالأصول المعطلة وغير مستغلة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة
بيان الأصول المعطلة وغير مستغلة. طرف الشركة للإطلاع .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل - المراقب الخارجى

تبين لنا تجاوز الاحتياطي القانوني البالغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٧٤,٧٨٨ مليون جنيه مصرى رأس المال المصدر البالغ في نفس التاريخ مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصرى الأمر الذي يستوجب العرض على الجمعية العامة العادية للشركة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد - رئيس القطاع المالى للشركة

يتم تكوين الاحتياطي القانوني طبقاً للنظام الأساسي للشركة بنسبة ٥٪ من صافي الربح كحد أدنى ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقطاع أو تخفيض نسبته متى بلغ مجموع الاحتياطي مقدار يوازي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر ولم يصدر قرارات من الجمعية العامة للشركة في هذا الشأن عند النظر في اعتماد المراكز المالية للشركة خلال السنوات السابقة .



السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجي

لم نوافَ من إدارة الشركة بال موقف الضريبي مفصل بالمنازل عاتِ القائمة وما تم حله مما أدى لعدم تحقيقنا من كفاية مخصص ضرائب متذارع عليها وبالبالغ رصيده في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مبلغ ٢٠ مليون جنيه مصرى.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

تم عرض الموقف الضريبي للشركة بالاضمحلات المتتممة للميزانية ص ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجي

لم نوافَ بأسس إعداد مخصص مطالبات ومنازعات بمبلغ ١١ مليون جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مما أدى لعدم إمكانية تحقيقنا من كفاية المخصص ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تكوين ذلك المخصص لعدم موافاتنا بالموقع القانوني للشركة في ذلك التاريخ محدد به احتمالات الكسب والخسارة لكل من القضايا المرفوعة من أو على الشركة مقيدة بالمبالغ.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

يتم تكوين المخصصات كلما أمكن ذلك وفي حدود الامكانيات المتاحة .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجي

لم نوافَ بأسس إعداد مخصص مطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ ١٤٢ مليون جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ مما أدى لعدم تحقيقنا من صحة ذلك الرصيد.

لم نتمكن من مراجعة حساب ضريبة الدخل بمبلغ ٣٢,٥٦٤ مليون جنيه مصرى والالتزامات الضريبية الموزجة بمبلغ ٨٨ ألف جنيه مصرى (دائن) عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ .

تبين لنا عدم الالتزام بما نص عليه قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل بسداد قيمة المساهمة التكافلية بمبلغ ٥,٩٤١ مليون جنيه مصرى عن الأعوام السابقة.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

يتم تكوين المخصصات كلما أمكن ذلك وفي حدود الامكانيات المتاحة .

جارى مراجعة حساب الضريبة لقدم الإقرار الضريبي فى المواعيد القانونية .

سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجي

تبين لنا توقف بعض الأرصدة الدائنة ونذكر منها ما يلى:

- مبلغ ٦٦٢ مليون جنيه مصرى بحساب (١٠٪ خدمات اجتماعية – قطاع الإدارية العامة) مرحل منذ عدة سنوات يتتمثل في المتبقى من أرصدة حساب توزيع الفائز.

- مبلغ ٨٣٩ ألف جنيه مصرى بحساب (رسم تمييز أراضي صومعة دمياط - قطاع بور سعيد ودمياط) قيمة رصيد لم يتم سداده عن العام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ .

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالى للشركة

سيتم الدراسة واتخاذ اللازم في ضوء الدراسة .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجي

البيان

تبين لنا مخالفة الشركة للإجراءات والشروط الالزمه للحفاظ على البيئة وفقاً للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة ، حيث تبين لنا ما يلى:

* عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية محللة إلى رأسمالية وجارية.



- * عدم استخدام العمال لأجهزة الوقاية كالكمامات والسماعات وملابس العمل.
 - * عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع التحميل.
 - * يتم تصريف مخلفات بعض مواقع الشركة من خلال ببارات غير صحية وليس على شبكة الصرف الصحي.
 - * عدم كفاءة نظم سحب وتجميع الأتربة ببعض مواقع الشركة.
- السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة
- سيتم الدراسة واتخاذ اللازم في ضوء الدراسة .
- يتم التبيه بصفة مستمرة على العاملين بمراعاة ذلك ويتم متابعتهم من الإدارات المختصة .
- سيتم الدراسة واتخاذ اللازم في ضوء الدراسة .

يتم ذلك في بعض مواقع الشركة التي لا يكون فيها شبكة صرف صحي عمومية وسيتم تدارك ذلك عند قيام الدولة بعمل شبكات الصرف الصحي .

سيتم الدراسة واتخاذ اللازم في ضوء الدراسة .

السيد المحاسب/ محمد اسماعيل – المراقب الخارجي

مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

يتعين الالتزام بقواعد ومعايير حوكمة الشركات الإصدار الثالث من مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ فيما يتعلق بما يلي:

* عدم الالتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ١/٢/٢ والتي تلزم أن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل ينتمون بمهارات فنية وتحليلية.

* عدم الالتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ٨/١ والتي تشير إلى وجود منصب العضو المنتدب من أعضاء مجلس الإدارة يتم انتدابه من مجلس الإدارة ليقوم بالإدارة الفعلية ويعتلى هرم السلطة التنفيذية بالإضافة إلى وجود منصب الرئيس التنفيذي والذي يتم تعينه من قبل مجلس الإدارة ليقوم بتنفيذ كافة الأعمال اليومية للشركة وبخضع للإشراف المباشر من العضو المنتدب للشركة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدقائق الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدقائق.

السيد المحاسب/ محمود سعيد – رئيس القطاع المالي للشركة

تم تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للشركة وبما يتفق مع قرارات الهيئة العامة للرقابة المالية

السيد اللواء/ شريف عادل باسيلي

نوجة بالشكر للسيد المحاسب/ محمد اسماعيل

من ضمن جدول أعمال الجمعية العامة تعين مراقب الحسابات الخارجي وتقدم الاستاذ/ محمد اسماعيل بطلب لمراقبة حسابات الشركة عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ بمبلغ أتعاب ٤٤ ألف جنيه شاملة ضريبة القيمة المضافة .



ومعروض من الشركة مذكرة بشأن تقويض السيد الرئيس التنفيذي بصفته الممثل القانوني للشركة وفقاً للنظام الأساسي للشركة في حق التوقيع عن الشركة بكافة العقود بمصلحة الشهر العقاري نيابة عن الشركة والتعامل مع مصلحة الشهر العقاري في كافة الإجراءات وكذلك التوقيع لدى البنك توقيعاً منفرداً وذلك لتسهيل أعمال الشركة ولد الحق في توكيلاً أو تقويض الغير في كل أو بعض ما ذكر .

السيد اللواء / شريف عادل باسيلي - رئيس الجمعية

القرار الموافقة على المذكرة المعروضة

اللواء / شريف - القرار - موافقة

و قبل عرض قرارات الجمعية العامة توجه بالشكر للسيد المهندس / كمال عبد الحميد الرئيس التنفيذي للشركة لما يبذلها من مجهود في إدارة الشركة ونشكر كذلك جميع العاملين بالشركة ونتمنى لهم التوفيق الدائم .

بعد إنتهاء المناقشات نعرض قرارات الجمعية العامة العادي للشركة العامة للصومام والتخزين

في نهاية الاجتماع وفي ضوء ما أسفرت عنه مناقشات تقرير مجلس إدارة الشركة وتقرير السادة مراقبى الحسابات عن القوائم المالية المعروضة ورد الشركة عليه وعلى تقرير مجلس الإدارة عن الحكومة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ وعلى تقرير مراقب الحسابات عن مدى التزام الشركة بقواعد حوكمة الشركات وتقرير تقويم الأداء المعد بمعرفة الجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليه قررت الجمعية العامة ما يلى :-

قرارات

اجتماع الجمعية العامة العادي

للشركة العامة للصومام والتخزين المنعقدة بتاريخ ٣١/١٠/٢٠٢٢

في ضوء ما أسفت عنه مناقشات تقرير مجلس إدارة الشركة وتقارير السادة مراقبى الحسابات عن القوائم المالية المعروضة وتقرير تقويم الأداء المعد بمعرفة الجهاز المركزى للمحاسبات ورد الشركة عليهم قررت الجمعية العامة ما يلى :-

١- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط ونتائج أعمال الشركة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ .

٢- التصديق على تقرير الشركة عن الحكومة خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ .

٣- التصديق على القوائم المالية للشركة في ٣٠/٦/٢٠٢٢ .

٤- النظر فى تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية فى ٣٠/٦/٢٠٢٢ والتصديق على رد الشركة عليهما .

٥- تقرير العلاوة الدورية المستحقة للعاملين فى ١/٧/٢٠٢٢ بنسبة ٧٪ من الأجر الأساسى فى ٣١/٣/٢٠٢٢ اعتبار من ٤/٤/٢٠٢٢ بدلاً من ١/٧/٢٠٢٢ .

٦- الموافقة على صرف منحة للعاملين تصرف شهرياً بنسبة ٨٪ من الأجر الأساسى تمثل الفرق بين نسبة العلاوة المقررة للعاملين بالدولة (١٥٪) ونسبة العلاوة الدورية المقررة للعاملين بالشركة (٧٪) بحد أدنى ١٠٠ جنيه للعلاوة الدورية والمنحة ولا تتضم هذه المنحة على الأجر الأساسى وتصرف كمبلغ مقطوع وذلك اعتباراً من ١/٤/٢٠٢٢ تمثياً مع سياسة الدولة فى رفع المعاناة عن العاملين .

٧- تقويض مجلس الإدارة فى إتخاذ كافة القرارات والإجراءات الازمة للسير فى اجراءات زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ مليون جنيه مصرى ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ١٧٥,٠٠ مليون جنيه من خلال توزيع أسهم مجانية ممولة من الأرباح المرحلة بعدد ٥ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم .

٨- الموافقة على قائمة توزيعات الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣٠/٦/٢٠٢٢ بمراعاة حصة المساهمين ١٠ مليون جنيه (فقط عشرة ملايين جنيه لغير) بعائد على السهم قدره واحد جنيه للسهم .

ويكون حساب التوزيع على النحو التالي:-



المقارنة ٢٠٢١/٦/٣٠	البيان	رقم الإيضاح	جزئي	كلي
١٠٤٧٨٥٩٥٦ (١١٣٥٥٥٦٤)	صافي الربح / الخسارة الأرباح (الخسائر) المرحلة احتياطيات محولة : احتياطي قانوني احتياطي نظامي	٣/٤		١١٢٨٨٣٣٧٠,٢٠
٩٣٤٣٠٣٩٢	الأرباح القابلة للتوزيع يتم توزيعها على النحو التالي : احتياطيات احتياطي قانوني %٥ احتياطي نظامي %٥ أرباح رأسمالية			١١٢٨٨٣٣٧٠,٢٠
١٢١٢٥٣٦٥		٥٤٣٩٦٣٣,٠٠		
١٢١٢٥٣٦٥		٥٤٣٩٦٣٣,٠٠		
١٥٨٣٥٠		٤٠٩٠٧١٠,٠٨		
٢٤٤٠٩٠٨٠				١٤٩٦٩٩٧٦,٠٨
٦٩٠٢١٣١٢	أرباح موزعة			٩٧٩١٣٣٩٤,١٢
٧٥٠٠٠٠	توزيعات للمساهمين (بواقع ٧٥ فرشاً للسهم)	١٠٠٠٠٠,٠٠		
٣٢٠٠٠٠	توزيعات للعاملين	٣٢٠٠٠٠,٠٠		
٦٥٠٠٠	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١٠٨٠٠٠,٠٠		
٤٦٦٣٦٠	توزيعات أخرى : حصة النشاط الرياضي	٥٤٣٩٦٣,٠٠		
٤٠٦١٦٣٦٠				٤٣٦٢٣٩٦٣,٠٠
٢٨٤٠٤٩٥٢	أرباح مرحلة لعام التالى			٥٤٢٨٩٤٣١,١٢

٩- تعيين السيد المحاسب / محمد محمد اسماعيل مراقب حسابات الشركة عن العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وتحديد أتعابه بمبلغ ٤٤,٠٠ ألف جنيه سنوياً شاملة ضريبة القيمة المضافة على أن تشمل تلك الأتعاب مراجعة القوائم المالية الدورية والربع سنوية

١٠- تفویض السيد اللواء / رئيس الجمعية العامة فى توزيع مكافأة من الأرباح لمجلس الإدارة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ بمبلغ ١,٠٠ مليون جنيه (فقط مليون وثمانون ألف جنيه لا غير) .

١١- الموافقة على صرف حصة العاملين المدرجة بحساب توزيع الأرباح وقدرها ٣٢,٠٠ مليون جنيه (اثنان وثلاثون مليون جنيه لا غير) .

١٢- إخالء مسئولية مجلس الإدارة في ضوء ما عرض على الجمعية من بيانات ومعلومات عن القوائم المالية ونتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠



- ١٣- الاستمرار في عدم اخلاء مسؤولية مجلس الإدارة السابقين طبقا لقرارات الجمعية العامة الصادرة بجلسة ٢٠١٦/٤/٩ وجلسة ٢٠١٦/١٢/١٠ لحين الانتهاء من تحقيقات النيابة العامة
- ٤- الموافقة على تفويض الرئيس التنفيذي للشركة في حق التوقيع عن الشركة بكافة العقود بمصلحة الشهر العقاري نيابة عن الشركة والتعامل مع مصلحة الشهر العقاري في كافة الإجراءات وكذلك التوقيع لدى البنوك توقيعاً منفرداً وذلك لتسهيل أعمال الشركة وله الحق في توكيل أو تفويض الغير في كل أو بعض ما ذكر .
- ٥- العمل على تلافي ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات وخصوصاً أرصدة الحسابات المتوقفة الواردة بتقرير الجهاز .
- ٦- تفويض السيد المهندس/ كمال عبد الحميد هاشم الرئيس التنفيذي للشركة أو من يفوضه في اتخاذ إجراءات توسيع محضر اجتماع الجمعية العامة لدى الجهات الرسمية المختصة .
- وانتهي الاجتماع حيث بلغت الساعة السادسة مساء

أمين السر
محاسب / زكريا محمد توفيق

جامي الأصوات
محاسب/ أحمد محمد صالح
الأستاذ/ خالد سالمه طه

السيد الأستاذ/ نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة - البورصة المصرية
تحية طيبة وبعد

مرفق لسيادتكم محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة للنظر في اعتماد القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ لحين اعتماده من الجهات المختصة .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،

الرئيس التنفيذي
٢٠٢٢/٦/٣٠
د. فارس (مهندس/ كمال عبد الحميد هاشم)